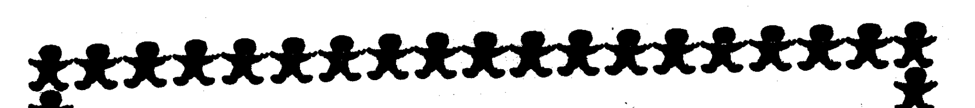


الإستثمار في التعليم في مصر

أ.د./ علي صالح جوهر
أستاذ أصول التربية
كلية التربية بدمياط



بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا

إنك أنت العليم الحكيم "

صدق الله العظيم

(سورة البقرة ، الآية ٣٢)

الفهرس

المقدمة :

لـــم يعد الاهتمام بالتعليم مقصوراً على دول بعينها، فقد انتقل الاهتمام به من الـــدول المـــتقدمة إلى الدول النامية بعد تأثر الجميع من الدور الحيوي والمهم الذي يقـــوم بـــه التعلـــيم في تحقيق النهضة القومية للمجتمعات المدنية ولما له من آثار وعلاقـــات متداخلة، فالتعليم الحديث يُعدُ ببساطة بوابة الرخاء الاقتصادي للدول في الحاضـــر والمستقبل ، كما أنه الأداة المختارة للتغلب على تزايد حدة مشكلة البطالة بقدرتـــه على إمداد الأفراد بمهارات وقدرات متميزة تناسب حركة التطور والثورة المعـــرفية والتكنولوجـــية ومـــا تحـــتاجه من مهارات وقدرات بشرية لا تستطيع المجـــتمعات التقلـــيدية غيـــر المتعلمة تحقيقها أو التعامل معها ، والتعليم يُعدُ القوة المتحكمة في التقدم العلمي والمعرفي والتكنولوجي ، كما أنه يحقق الحيوية الثقافية للمجتمعات وخاصة المجتمعات التقليدية التي تعاني من جمود ثقافتها وتخلفها ، كما يُعدُ التعليم الأداة الرئيسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والوصول إلى مبدأ المساواة بين المواطنين طبقاً لقدرات ومهارات كل منهم ، وعن طريق التعليم تتحقق الديمقراطية بأوســـع معانيها ومن خلاله يمكن حماية هذه الديمقراطية واستمرارها ، إن التعليم ببساطة يُعدُ بوابة وجواز سفر دخول القرن الحادي والعشرين.

وهـــذا الكـــتاب يســـهم في طرح المناقشات والآراء التي يمكن أن يتحقق من خلالها الإجماع القومي حول الأهداف العامة والأغراض التربوية والأماني المعقودة علـــى الإصـــلاح التعليمي وما يمكن أن يحققه من نهضة تربوية لمصر مع بداية القـــرن الحـــادي والعشرين ، ويستند هذا الإسهام على خلفية قومية يمكن أن يتفق علـــيها ثقافـــياً واقتصـــادياً واجتماعياً يتم من خلالها التوصل للأغراض والأهداف المحققة للإصلاح التعليمي المنشودة ولذا فإن الكتاب يحاول أن يقوم بـــ :

(١) تحديـد الأغراض والأهداف التي ينبغي تحقيقها من خلال سياسات التعليم في المستقبل.

(٢) تحديـد المشـاكل الرئيسة التي يمكن أن تواجه وتعترض السياسات التعليمية وتطبيقاتها في المستقبل.

(٣) التأكـيد على الاستعانة بخبرات الدول المتقدمة في مجالات الإصلاح التعليمي وذلـك بالرغم من قناعتنا بأن مثل هذه الخبرات قد لا ترتبط بصورة مباشرة بالخبـرات والمفاهيم والأهداف الخاصة بالمجتمع المصري ، ولكن قد تعطي هـذه الخبـرات ضوءاً مميزاً ينير الطريق على المدى البعيد خاصة وأن هذه المجـتمعات قـد قطعت شوطاً كبيراً في مجالات الإصلاح التعليمي يمكن أن يوفر لنا دروساً سواء كانت إيجابية أم سلبية نستفيد منها ونسعى من خلال هذه الـدروس إلى تحديد الأولويات التربوية المناسبة للتطبيق والتي يمكن التعامل معها في ضوء الواقع الذي نعيشه.

(٤) إعادة تجديد الاستراتيجية التربوية الموجهة للسياسات التعليمية وفق المتغيرات المتوقع حدوثها.

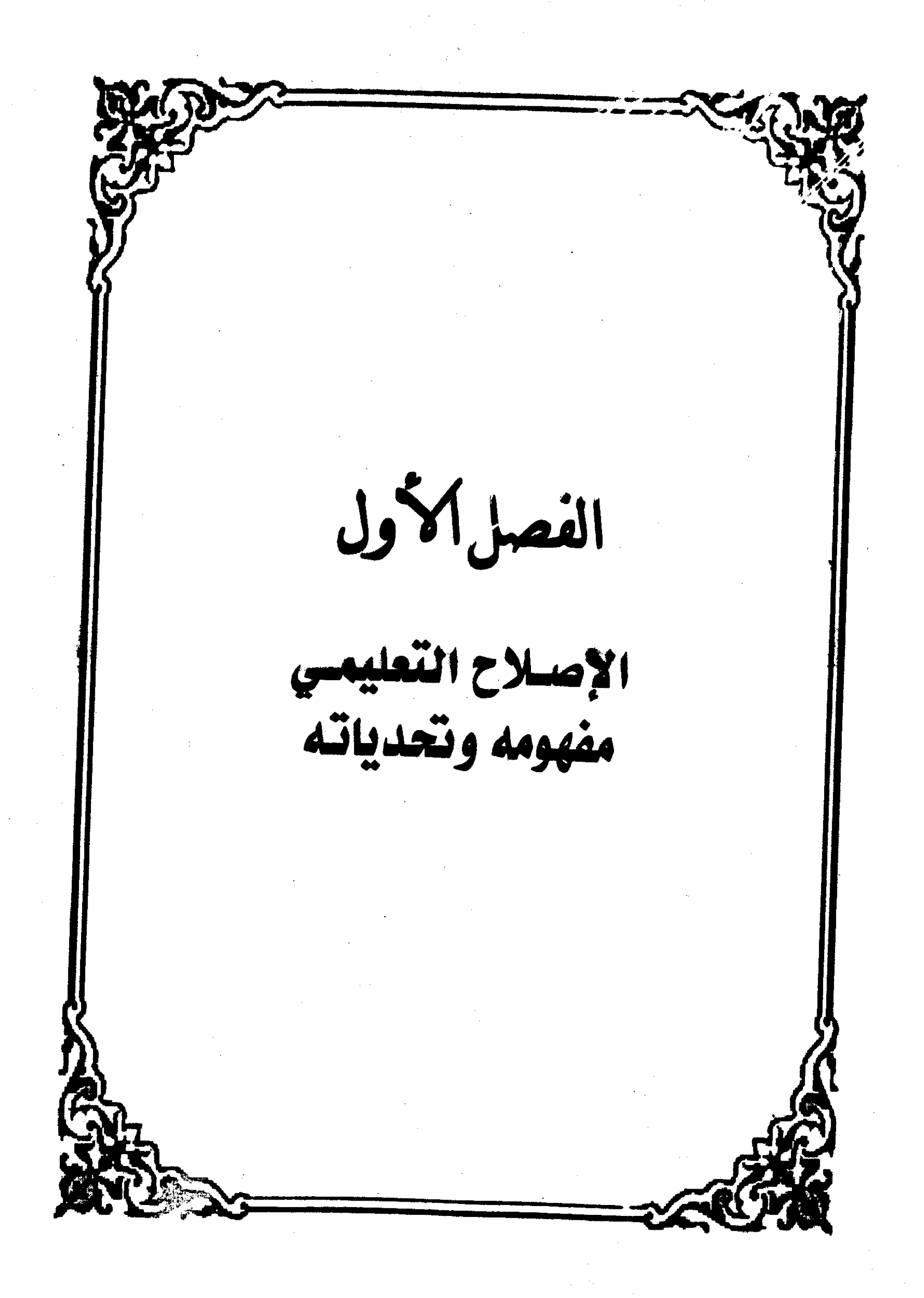
(٥) اقتـراح مجمـوعة مـن المـيادين والمحاور التي يتفق على أولوية البدء بها وتطبيقاتها التربوية لكي تحقق الإصلاح التعليمي المأمول وفقاً للمعايير السابق الإشارة إليها.

(٦) شـرح بعـض الـرؤى السياسية العامة للإصلاح التعليمي وبعض السياسات الإجرائية التي أسهمت في تحقيق إصلاحات تربوية في جوانب محددة.

علـى أنـه مـن المهم الإيمان بأن التوصل إلى المتطلبات الضرورية اللازمة لتحقيق إصلاح تعليمي مؤثر ومحقق لآمال الجماهير ورغباتهم يتم من خلال تحقيق إجماع قومي أو أغلبية مؤثرة لأهداف الإصلاح التعليمي سواء كانت هذه الأهداف

أهـداف بعيدة المدى أو أغراضاً تربوية يمكن الوصول إليها حالياً أو في المستقبل القـريب أو أمانـي نحلـم جميعاً بالوصول إليها وتحقيقها في يوم من الأيام ، مع الإيمـان بـأن هـذه الأماني والأهداف مع وجود هذا الإجماع يمكن أن ترشد فكر السياسة التعليميـة وزاراتهـا كما أنها يمكن أن تحقق التطبيق الفعال للسياسات التعليمية الناتجة عن الإصلاح.

إن التأكد من قومية الحاجات التعليمية الإنسانية لأبناء مصر وإدراك أن تحقيق هـذه الحاجات من ضرورات الوصول إلى إصلاح تعليمي أمر ضروري ومؤثر ، هـذا الإدراك يـسهم فـي توجيه السياسة التعليمية وإدارتها ، كما أن التوصل إلى إجمـاع لتحديد أهم العوامل والقوى المؤثرة في الإصلاح التربوي وتطبيقاته ومدى تأثـر هـذه العوامل والقوى بالمواقف القومية والإقليمية المختلفة ، يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في توجيه شكل ومضمون الإصلاح التعليمي المرغوب.



الفصل الأول

الإصــلاح التعليمــي
مفهومه وتحدياتــه

الإصلاح التعليمي مفهومه وتحدياته

مقدمـة :

يعـد مفهوم الإصلاح التعليمي Educational reform أحد المفاهيم التي أضيفت حديثا إلـى مجمـوعة المفاهيم التربوية ، ويمكن أن يصنف هذا المفهوم ضمن مجمـوعة المفاهـيم التربوية الديناميكية، التي تشتمل على التجديد Innovation ، والـتحديث Modernization ، والتطويـر Developing ، والإصلاح Reform ، هذه المفاهـيم التـي تشـتمل علـى بعـض عناصر التشابه وبعض عناصر التعرض والاختلاف.

ونتـيجة لكثرة المتغيرات المتفاعلة في النظم التعليمية ، فقد أدى ذلك إلى عدم وجـود اتفـاق بين التربويين على تعريف واحد ومحدد للإصلاح التعليمي ، وعدم الاتفـاق أيضـاً على العمليات المتضمنة فيه ، ومع ذلك يمكن تمييز أوجه الاتفاق والاخـتلاف بين المفاهيم والإجراءات ، والاسترشاد بها في ضوء إمكانات النظام التعليمي المتاحة.

وبالـرغم من أهمية التعرف على المصطلحات والإجراءات ، وتحديد المفاهيم والمسـلمات والمنطلقات اللازمة للإصلاح ، فإن عدم الاتفاق على التعريف مشكلة تواجه كثيرا من فروع العلوم الاجتماعية ، ولا تختص بالعلوم التربوية وحدها.

وقد بذلت عدة محاولات لتحديد الأسس التي يقوم عليها الإصلاح التعليمي ، إلا أن تلك المحاولات تباينت فيما بينها تباينا كبيرا ، نظرا للمرونة الكبيرة التي تتميز بهـا المـؤلفات التـربوية في هذا المجال وللمتغيرات المختلفة المؤثرة في النظم التعليمية.

وإذا كـان العلماء يتفقون على أن التربية تعني بتنمية الأفراد Improving Individuals فإنه بالتالي تسعى إلى تنمية المجتمع الذي يعيش فيه أولئك الأفراد Improving Society ، وعلـى ذلـك فإنـه يفترض أن تكون التربية مجهودا منظما ، وأن توضع الخطط الملائمـة للاسترشـاد بهـا في تنظيم ذلك المجهود سعيا إلى الوصول إلى التنمية المستدامة للمجتمع.

وبالنظـر إلـى الأدبـيات التربوية فإنه من الملاحظ وجود وفرة من الكتابات التربوية التي تتناول تطوير أحد مكونات النظام التعليمي الذي يشمل مختلف أنواع المـراحل التعليمـية ، والمـدارس ، والمناهج ، والبرامج ، والكتب والأنشطة ، والمعلمين ، كما توجد وفرة من البحوث في مجال إدارة التعليم ، وتنظيمه وتمويله. كمـا تعرضت الكثير من الدراسات التربوية لاستخدام الوسائل التعليمية ، والدوائر التليفزيونية المغلقة ، وأجهزة العرض ، والآلات التعليمية ، وغير ذلك من الأنشطة والمعدات التي تستخدم في مجال التعليم.

ونتيجة لهذه الكتابات والبحوث التي أجريت في المجال التربوي والتعليمي فإن هناك الكثيرين الذين يطالبون بزيادة التفاعل بين المعلم والمتعلم والاهتمام بالمحتوى الدراسي وتحسين التدريس داخل الفصول ، وإذا كان التطوير الجزئي في أي جانب مـن جوانب النظام التعليمي ضروريا ومهماً إلا أنه يمكن النظر إليه باعتباره جانبا من جوانب الإصلاح التعليمي وقد لا يعبر بدقة عن كل جوانب الإصلاح التعليمي ، حيث يختلف الاستخدام الحديث لهذا المصطلح عما سبق من استخدامات ، كما تعبر خطـة الإصلاح عن دراسة شاملة لمكونات النظام التعليمي وتفاعلاتها ، والصورة التي يجب أن تكون عليها مخرجات النظام التعليمي.

وعلى الرغم من دخول المصطلح ضمن المفاهيم التربوية بدءا من النصف الثاني من القرن العشرين ، إلا أن شيوع استخدام المصطلحات وانتشارها لم يكن يعني المفهوم نفسه والإجراءات في كل حالة.

مفهوم الإصلاح التعليمي:

يرى الكثير من رجال التربية أن الفرق بين التجديد Innovation ، والتحديث Modernization والتطوير Developing ، والإصلاح Reform هو فرق في الدرجة ، فقد يكون التطوير جذريا شاملا بحيث يشمل أهداف النظام وبنيته وخططه ومناهجه، بما يرقى بهذا التطوير إلى مستوى الإصلاح الشامل Reform ، أو قد يكون التطوير جزئيا ، ويشمل جانبا من النظام أو جزئية فيه ، مما يجعله تجديداً.

والنظام التعليمي له مدخلات Inputs تتحول إلى مخرجات Outputs من خلال خضوعها لعمليات Processes لكي تحقق في النهاية أهداف النظام Objectives ، وتكون هذه العناصر وحدة ديناميكية.

والنظام التعليمي نظام مفتوح ، شأنه في ذلك شأن النظم الاجتماعية ، تتداخل مكوناته مع النظم الأخرى في المجتمع ، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ، وهذا مما يجعل إصلاح النظام التعليمي ، والنظم المتضمنة فيه أمرا صعبا.

حيث تتميز النظم المفتوحة بأن رد الفعل ليس بالضرورة مساويا للفعل كما يمكن أن تتعرض النظم المفتوحة إلى التأثير عليها من النظم الأخرى دون تحديد مسبق ، بالإضافة إلى صعوبة السيطرة تماما على المخرجات عن طريق السيطرة على المدخلات.

والنظام التعليمي يتكون من نظم صغيرة Micro ، تمثل نظما فرعية Subsystems للنظام الأكبر Macro ، كما يسمح بالأخذ والعطاء مع البيئة شأنه في ذلك شأن النظم

المفتوحة، في حين أن النظم المغلقة Closed Systems لها علاقات محدودة مع بيئتها، كما أنها تتجاهل الاعتبارات الخارجية.

وبسبب انفتاح الحدود والتداخل في النظم التعليمية ، تنفذ أو تتسرب مدخلات أو خصائص لا يسهل تحديدها أو تحديد مصادرها ، وتصدر مخرجات أو نواتج يصعب نسبتها إلى التعليم نفسه كنظام.

وتحليل النظم التعليمية يفسح مجالا واسعا أمام الدراسات متعددة المداخل Inter-Disciplinary ، كما يعيد الترابط الذي لا غنى عنه في دراسة كثير من الظواهر ، وإذا أريد كفاءة النظام التعليمي وفعاليته أو تطويره ، فإنه يتعين دراسة العلاقات بين مكوناته الرئيسة في منظور كلي شامل.

وتتباين النظم في درجة تعقد العلاقات وتداخلها وفقا لتعقد النظام نفسه، وتبعا لتعدد أبعاده وعناصره ، ويعد نظام التعليم من أكثر النظم المفتوحة قدرة على البقاء والاستمرار ، كما يكون النظام التعليمي في حالة توازن طالما اختفت التناقضات بين عناصره ووظائفها وعلاقاتها أي طالما استطاع النظام التعليمي أن يتكيف مع بيئته ، ويفترض أن يتلقى النظام تغذية راجعة منظمة ، كما يفترض أن يستجيب لهذه التغذية ، علما بأن أجزاء النظام التعليمي مترابطة ومتكاملة.

ومعلوم أن مدخلات النظام التعليمي ومخرجاته معقدة كما أن نشاطه مستمر وهو يحاول المحافظة على حالة التوازن والاستقرار ، حيث يعيد تنظيم مكوناته لتبقى علاقته مع البيئة في حالة تكيف مستمر.

ومن الملاحظ أن نظم التعليم في الدول المختلفة قد تشابهت عند نشأتها ، ولكنها بعد فترة من تفاعلها اتجهت نحو التمايز عن بعضها ، ومن بين الصعوبات التي تواجه تحليل تلك النظم ، صعوبة الاتفاق على تحديد الأهداف ، وتعقد العملية

التربوية من حيث تعريفها وتنفيذها وقلة النماذج التعليمية التي يستعان بها ، وعدم توفر الوسائل الثابتة الصادقة لقياس المخرجات التعليمية.

ويلاحـــظ مـــن مـــراجعة عيـــنة من البحوث والدراسات في مجال الإصلاح التعليمي، وكيفية الاستفادة من تجارب الدول المختلفة في إصلاح نظمها التعليمية ، وجـــود تنوع كبير ، وتباين في الاتجاهات ، بالإضافة إلى اختلافها في المتغيرات التي تخضعها للدراسة ، وأدوات القياس وأسلوب المعالجة ، والنتائج التي توصلت إلـــيها ، واعتمادها على عينات متباينة ، مستمدة من جماعات ثقافية متنوعة ، مما يصـــعب معـــه تجميع أو دمج نتائج تلك الدراسات المتعددة والوصول إلى نموذج واحد للإصلاح.

وإصلاح النظام التعليمي يكون فعالا إذا كانت مخرجاته مقبولة ، ومتناسبة مع أهـــداف النظام ، في حين أن النظام التعليمي يعاني من خلل ما ، إذا كانت الجهود التـــي يـــبذلها النظام لا تتناسب مع مخرجاته ، ولابد أن تتلقى مدخلات وعمليات الـــنظام التعليمي تغذية راجعة ، يمكن من خلالها تنظيم الجهود وتوجيهها ، لتحقيق مخرجات مناسبة للأهداف.

ومـــن المهم أن يحاول النظام التعليمي الاستفادة من التغذية المستقبلية ، بحث يمكن توقع ما سيحدث للنظام بعد فترة من الزمن ، من خلال عملية تأمل أو تفكير مبني على دراسة الوقائع الحاضرة ، وتصور المستقبل في ضوء ما يحدث الآن ، ومن خلالها يمكن حماية النظام من أخطار مقبلة أو توجيه النظام نحو وجهة معينة، وهي بهذا تكون أحد أشكال الضبط والمراقبة في النظام.

ومـــن أهـــم العـــوامل الواجب مراعاتها عند وضع خطة الإصلاح التعليمي ، ومعرفة حدود النظام المراد تحليله ، ومعرفة طبيعة هذه الحدود ، حتى يمكن تقدير ما يتسرب إلى النظام من خارجه ، وتجنب تحميل مخرجات النظام أكثر مما تقدر

علـيه مدخلاتــه ، وتحديـد النظام الأكبر الدي ينتمي إليه هذا النظام ، وغالبا ما فرضــت على النظام التعليمي إصلاحات ، كانت تقودها قوى وجماعات من خارج النظام التربوي ، حيث إن النظام التعليمي يمكن أن يُعدُّ نظاما مصغرا بالقياس إلى الــنظام المجتمعــي ككل ، والنظام إذا كان مصغرا فإنه لا يمكن رؤيته في ضوء نفسه، وإنما يرى رؤية صحيحة داخل النظام الأكبر الذي يوجد فيه.

ومــن أهم المشكلات التي تواجه عمليات الإصلاح أن القياسات التربوية غالبا ما تكون غير مباشرة ، باستثناء الخصائص الفيزيقية والجسمية كالطول والوزن ، ويعــتمد تقديــر معظم المتغيرات التعليمية مثل الذكاء والتحصيل الدراسي وقياس الاتجاهــات على عمليات الاستنباط ويتم جمع المعلومات من خلال عدة طرق غير مباشرة ، ومن بينها عمليات الملاحظة واستخدام مقاييس التقدير. والهدف من تقويم الإصــلاح المنهجي هو إصدار حكم على العملية التربوية يتعلق بدرجة كفاية أداء الأفراد والتعرف على التغير في سلوك المتعلمين وتقدير مدى نموهم والتعرف على جــوانب الضــعف والقوة في طرق التدريس المستخدمة ، لاتخاذ القرار المناسب والمفاضلة بين البدائل لاختيار أفضلها وصولا لتحقيق الأهداف.

ويحــتاج ذلــك إلى جمع منظم للأدلة ، يتضمن تجميع المعلومات وتحليلها ، واســتخلاص النتائج وملاحظة التغير في سلوك المتعلمين ، وتحديد كمية أو درجة التغيــر ، واتخــاذ قــرار فــي ضــوء التغيرات الملاحظة في سلوك المتعلمين ، والاســتفادة من التغذية الراجعة في الحكم على مدى صلاحية الأهداف التعليمية ، ومدى تحققها ، ومما يجعل التقويم أكثر موضوعة اشتراك مختلف الأطراف المعنية فيه.

وتعطــى الأولــوية لتحديد وتوضيح السبب في التقويم ، حيث تختار الوسائل والأســاليب في ضوء الغرض من التقويم ، ويؤدي عدم وجود خطة محددة تربط

عملـية الـتقويم بالأهـداف إلـى إيجـاد هوة عميقة بينهما ، مما يضعف صدق الاختـبارات من جهة قدرتها على تتبع مدى تقدم الطالب نحو الأهداف التعليمية ، وافتقارها إلى الموضوعية والثبات ، وعجزها عن تشخيص مواطن القوة والضعف لدى الطلاب.

ومـن أهم أهداف تقويم عمليات الإصلاح ، تحسين التدريس ، واختيار أنسب الـنظم التدريسية لتحقيق أفضل النتائج الممكنة ، وبذلك توجه العناية نحو التخطيط والتنفيذ ، وفي ضوء نتائج التقويم يتم تعديل الخبرات المتاحة للمتعلمين ، وطريقة تقـديمها ، وبعض جوانب الإصلاح تتيح للطلاب الفرص لمعرفة النتائج باعتبارها أحد العوامل في سرعة التعلم والارتقاء بمستواه.

ويفتـرض أن تفسـر نـتائج برامج الإصلاح في ضوء محك أو أكثر ، كما يفتـرض أن يكون المحك موضوعيا قدر الإمكان ، نظرا لصعوبة تجنب قدر من الذاتـية ، يبـررها أن واضعي المحكات من البشر ، كما يفترض عند اتخاذ قرار باختبار أحد البدائل ، ضرورة استناد القرار إلى إجراءات صحيحة وصادقة ، حيث ينبغي أن يتم اتخاذ كل قرار تربوي على أساس عقلاني وموضوعي.

وقـد وجد أن برامج الإصلاح في الستينات كانت تأخذ بالاتجاه الذي يبقى من النظم ما هو لازم وضروري ، ويضيف من المجالات الحديثة ما يثبت فائدته ، في حين أخذت برامج الإصلاح التالية بالاتجاه الذي يعيد بناء النظام التربوي بأسلوب جديد يتضمن تقديمه بطرق حديثة وأساليب جديدة.

وتـوجد أمـثلة عديدة على تطوير عض مكونات النظم التعليمية في كثير من الدول ، كما تم إدخال تغييرات بالغة الكثرة في نظم التعليم في عدد كبير من البلاد في أنحاء العالم ، وكانت ثمة تغييرات تدخل قبل أن يتم استيعاب التغييرات السابقة،

في أغلب الأحيان وجد أن التغييرات لا تستند إلى تجارب كافية ، بل وجد أنها لم توضع موضع التجربة على الإطلاق.

ويحتاج الإصلاح التعليمي إلى الدراسة العلمية للمتغيرات التي أسهمت بتفاعلها في بناء النظام التعليمي وتحديد مكوناته ، ومنحته الصورة الحالية ، ويفسر ذلك أن الطابـــع الأكاديمـــي للتعلـــيم العام قد أثر على أهدافه ومحتواه ، بحيث يغلب عليه الاتجاه النظري ، كما أن محوره ما زال مركزا على الإعداد للجامعة.

والإصـــلاح التعليمـــي ليس مجرد قرار يصدر بالتغيير ، بل هو عملية شاملة تتـــناول المتغيـــرات والعوامل المكونة للنظام التعليمي ، وتهيئ البشر والإمكانات لقبول التطوير وتفهم أهدافه ، وتيسر عملية الانتقال إلى النظام المطور ، حتى يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من التطوير ، ودفع القائمين على تطبيقه للاستفادة منه.

ويـــرتبط الـــتقويم بالمساءلة Accountability حيث يفترض أن يكون البرنامج التعليمـــي مسئولا عن إنتاج المواد التي ترقى بما تتطلبه المحكات علما بأن مفهوم المســـاءلة الـــذي يطالب البعض بأن يخضع له النظام التعليمي ، من المفاهيم التي يصعب قياسها ، وبالتالي يصعب تنفيذها.

ويعـــتمد تقـــويم النظم التعليمية على نماذج ونظريات القياس التربوي ، وتُعدُّ المقايـــيس محكية المرجع من التطورات المعاصرة التي أدخلت حديثا ضمن خطط الإصلاح ، وقد أقيمت عليها عدة استراتيجيات منها :

إستراتيجيـــة التعليم من أجل الإتقـــان Mastery Learning ، التعليم القائـــم على الكفايات Competency Based Education، التعليم المبرمج Programming Instruction، تفـــريد التعليم Individualization وهي استراتيجيات تعتمد في تفسير درجة الطالب على أهداف ومحكات محددة للأداء ويتم تقدير أداء الطالب بالنسبة إلى مجموعة من المعـــارف والمهارات والأهداف ، ويفيد الاختبار المرجعي المحك في تحديد مكانة

الطالــب بالنســبة لمجــال ســلوكي تــم تعريفه بطريقة جيدة ، ويختلف ذلك عن الاختــبارات السائدة في النظم الحالية ، والتي يتم تفسير أداء الطالب فيها في ضوء أداء مجموعة من الأفراد الآخرين. وتوجد عدة أساليب لتقويم سلوك المعلم المسئول عــن تنفيذ بعض جوانب الإصلاح ، منه : تقويم المعلم بناء على الأثر الذي يحدثه علــى تحصيل التلاميذ ، ومن عيوب هذا الأسلوب وجود عوامل يصعب ضبطها، مثل الدروس الخصوصية، كما يستخدم استطلاع رأي الموجهين ومديري المدارس لــتقويم المعلــم ، ومن عيوب هذا الأسلوب تدخل العوامل الذاتية ، كما تؤخذ آراء التلامــيذ للحكم على المعلم ، ومن عيوب هذا الأسلوب عدم وجود النضج والخبرة لــدى التلامــيذ ، كمــا تستخدم بطاقة الملاحظة لتقويم المعلم ، وهي من الأساليب المفضلة لدى المسئولين عن تقويم برامج الإصلاح.

والنظم التعليمية لا توجد في فراغ ، إنها تعكس تركيب المنظومة وأغراضها ، وتتأثر بشخصية الإداريين والعاملين ، وعندما يبدأ محلل النظم عمله في الإصلاح ، يتعــين علــيه معرفة درجة الوعي لدى لعاملين ، حتى يمكنه وضع خطة التنفيذ ، وغالبا ما يغفل هذا الجانب في أثناء التخطيط نظرا لعدم كفاية الوقت.

وقــد لوحظ أن درجة الوعي لدى العاملين فبالنظم التعليمية تتدرج من معرفة بعض أو كل ما يتعلق بالخطة التربوية تبعا للتدرج التالي :

- الجهل الكامل حتى عدم معرفة أن الخطة التربوية موجودة.
- معرفة اسم الخطة التربوية.
- معرفة بعض حالات تطبيق الخطة التربوية ، والطرق المستخدمة في التنفيذ.
- معرفة تفاصيل الخطة التربوية وما يتفرع عنها من حالات مختلفة ، وأو التربوية بنجاح ، والصعوبات التي تواجه تطبيقها.
- ألفة بالخطة لتربوية مبنية على التطبيق والممارسة الكافية.

* تسيد مطلق وفهم الخطة التربوية وتطبيقاتها.
* لـــيس فقط تسيدا مطلقا ، بل أيضا وعي كامل بالصعوبات التي يمكن أن تطرأ ، يحاول العاملون دراستها وفهمها.

وتـــوجد عدة مشكلات عند محاولة توضيح معاني المصطلحات المستخدمة في مجـــال الإصـــلاح التعليمي ، خاصة أن الكلمات قد تستخدم بطرق مختلفة ، وفي سياق مختلف ، ويواجه المترجمون في المؤتمرات العالمية صعوبات جمة في هذا المجال.

ويميز العلماء بين إصلاح التعليم الذي يخطط ، وبين الأنواع الأخرى الناتجة عـــن الصـــدفة ، أو غيـــر المخططة ، وهم يتفقون على ضرورة العمل بناء على تعريف متفق عليه ويستلزم ذلك الاسترشاد بآراء الخبراء والمتخصصين ، والمبنية علـــى عـــوامل اجتماعـــية وتربوية لتحديد أسس الإصلاح ، واستخدام المعايير أو المحكات المناسبة.

ويـــتفق العلماء على أن الإصلاح يتضمن مجالا عريضا من المناقشات حول المحـــتوى والممارســـات الفعلـــية التي يقوم بها المدرسون ، وكيفية استقبالهم لتلك الخطـــط ، ومـــدى حماســـهم لهـــا ، ويكون اتخاذ قرار بشأن الإصلاح في إطاره المناســـب عـــندما يكـــون الأفراد وفي مقدمتهم المعلمون والمهتمون بالتعليم غير راضـــين ســـواء بالنســـبة للمواد التعليمية أو فيما يتعلق بالطرق والاستراتيجيات المســـتخدمة ، وقد يجد التربويون أن البرامج غير كافية أو لا تلائم العصر ، مما يستلزم ضرورة العمل على تحسين تلك البرامج.

الإصلاح والفلسفة التعليمية:

يعـــتمد الإصلاح على الفلسفة التعليمية ، وهي تختلف باختلاف المجتمع ، وقد وجـــدت فـــي ذلك وجهات نظر متعددة ، منها مدخل النقل الثقافي الذي اعتمد على

فلسفة لوك Lock وأسرر معالمه تعليم مباشر من جهة المعلم ومدخل المدرسة الحديثة الذي اعتمد على البراجماتية الإنسانية وفلسفة ديوي Dewey وما تقدمه التربية نتيجة استمرار التفاعل بين حاجات الفرد والمجتمع ، والمدخل المهني الذي يركز على التفاعل بين العلم والمجتمع ومدخل روسو المثالي الإنساني الذي يضع الفرد في بؤرة الاهتمام ، وفلسفة سارتر الوجودية ، وما أطلق عليه بالثورة اللامدرسية ، ومدخل النظام أو الضبط Discipline الذي اتسع نطا استخدامه في الستينات ، والذي يقوم على أساس النظم بحيث تبنى عمليات النظام على أساس التبسيط التحليلي الذي يساعد في تركيب وتناسق الأفكار المقدمة ، والديناميكية التي تقدم بواسطتها المادة العلمية بحيث لا تكون جامدة ، نظرا لنمو المعرفة على الحدود الفاصلة بين الموضوعات وما يتطلبه حل المشكلات المتزايد من مهارات متنوعة، وفي إطار مدخل النظام أو الضبط Discipline تراعي عدة معايير منها : معيار وضوح البناء المعرفي وقوته ، حيث يراعى وضوح الموضوع في المجال المعرفي موضع البحث ، ووضح التفسيرات المعطاة للمعلومات في إطار المستوى النظري، ومعيار التنظيم الذي يبحث في مدى وضوح الأهداف ومحتوى المادة العلمية المراد دراستها ، وطرق الدراسة ، ومدى توافر الكفاءات المهنية اللازمة لتنفيذ وإجراءات التنفيذ وكيفية التقويم ، وتقدير المعلومات

ويرجع بعض التربويين الاختلافات بين النظم التربوية إلى ثلاث فلسفات أساسية تعتمد على ما إذا كان النظام متمركزا حول المادة الدراسية ، أو التلميذ ، أو المجتمع ، ومصدر الاختلاف هو الاعتماد على مسلمات خاطئة بوجود تناقض بين الفرد والمجتمع ، أو بين المعرفة الإنسانية وبين فعالية التلميذ ونشاطه.

ويعتمد إصلاح التعليم على الإطار والفلسفة التي تسود المجتمع ، وعلى سبيل المثال ، فإن الإصلاح في ظل فلسفة أفلاطون المثالية يؤدي إلى الاهتمام بمواد

دراسية معينة مثل الرياضيات ، لأنها تتكون من مفاهيم مجردة قادرة على تدريب العقل على التأمل الذي يُعدُ وسيلة لإدراك الخير والحق والفضيلة والجمال ، وإغفال مواد مثل الشعر والفن لأنها تشجع التلاميذ على الأوهام والتصورات المبهمة غير الواضحة.

وقـد لوحظ صعوبة بناء إصلاح النظام التعليمية على أساس الميول ، فاختيار الـنظام الذي يتلاءم مع ميول التلاميذ أمر يتعذر في حالات كثيرة ، كما أن واضع الخطة التربوية لا يمكنه التحقق بسهولة من أن النظام الذي وضعه يتلاءم حقيقة مع مـيول التلاميذ ، بالإضافة إلى أن عصر العلم وحاجات المجتمع في عصر الفضاء تتطلب تزويد التلاميذ بخبرات معينة قد لا تتفق مع ميول الكثير من التلاميذ ، برغم أهمية دراستها.

ويسهم تصميم خطة الإصلاح التعليمي في إعداد خريطة توضيحية لما سيكون علـيه النظام من أهداف ومعارف ونشاطات ، وما يميزه من خصائص ومكنات ، ومـا يتضـمنه مـن جوانب للتقويم والتغذية الراجعة والتطوير ، وما سيخدمه من متعلمـين ومجـتمع محلـي ومـا يميز منفذيه من معلمين وإداريين وعاملين من مواصفات وأدوار.

وفـي إطـار إصلاح التعليم ينبغي التعرف على العناصر الأساسية وتحديدها وتبويـباتها ودراسـتها وقياسـها كمـاً وكيفاً ، وفحص العلاقات المتبادلة بينها ، والتعرف على تفاصيلها والتحقق من سلامة التركيب الوظيفي لهذه العناصر داخل الـنظام التعليمـي ، بالمقارنة مع المعدلات المتعارف عليها ، في إطار الهدف أو الوظـيفة المحـددة للـنظام وبذلك يتم تحديد مواطن القوة وكذلك مواطن الضعف ومصادر المشكلات ، بهدف اتخاذ أحد القرارات الآتية :

- الإبقاء على النظام على ما هو عليه لسلامته.

- إدخال بعض التعديلات للتغلب على مواطن الضعف.
- استبدال نظام جديد متطور بالنظام الحالي.

وتشـــمل عملـــيات الإصلاح إجراء مجموعة من الخطوات باستخدام إمكانات بعضها مادية والأخرى معنوية ، مثل التشريعات والقواعد والقوانين المنظمة للعمل، وذلـــك لمعالجة مدخلات محددة كماً وكيفاً ، بهدف إنتاج مخرجات جيدة ، كما تعبر العملـــيات عـــن التســـهيلات التي ينتجها النظام أو يخضع لها لتنفيذ مجموعة من الإجـــراءات الخاصـــة بـــه ، وتشمل الآلات والأجهزة والوسائط ، وخطط وقواعد وأساليب العمل والتنظيم والإدارة Administration ، والوسط أو البيئة Environment التي تمثل حدوداً وإطاراً لنظام يعمل في نطاقه.

وتـــوجد وفـــرة مـــن التعـــريفات والمصطلحات المستعارة من خارج المجال التـــربوي، عـــند مراجعة عينة من البحوث والدراسات التي تتناول استخدام مدخل الـــنظم فـــي مجال إصلاح التعليم حيث سبق استخدام تحليل النظم في إصلاح نظم المؤسسات العسكرية والصناعية والتجارية ، ثم نقل هذا المدخل إلى نظام التعليم ، ونقلـــت معه مفاهيم وتنظيمات ثبت نجاحها في مجالات الصناعة وإدارة الأعمال ، مـــثل المحاســـبة أو المســـاءلة Accountability ، والتعلـــيم المؤسس على الكفايات Competency-Based Education والإدارة بالأهـــداف Management by Objectives والإدارة العلمـــية Scientific Management ، ونظـــام التخطيط والبرمجة والميزانية PPBS وغيـــر ذلك ، ويتفق التربويون على أن نظام التعليم لا يماثل نظام المصانع والمؤسســـات الاقتصادية والتجارية ، فالتعليم يمثل منظمة معقدة تتعدد مكوناتها ، وتتـــباين العمليات الداخلة فيها ، في حين أن نظام المصانع يتميز بقوة الصلة بين مكوناته ، مما يظهر اختلافا جوهريا بين ذلك النظام والنظام التعليمي.

ويتفق التربويون على ضرورة تعديل الصيغة الصناعية التقنية التي تمثلت في الأخـذ بالنظرية العامة لتحليل النظم ، والتي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير نظم المؤسسات العسكرية والصناعية والتجارية ومؤسسات الخدمات.

كمـا أنهـم يـرون أن إصلاح التعليم في إطار إستراتيجية تصور العمل في المـدارس مـثل المصانع والشركات، وأنها مدخلات Inpus وعمليات Processes ، ومخرجات Outputs ، محدودة النجاح .

ونظـرا لتعدد العناصر الداخلة في النظم التعليمية ، وتنوعها وتداخلها ، يمكن توقـع غياب وجود حلول نهائية للمشكلات ، نظراً للكم الهائل من المعارف وطرق التعليم والتعلم وكثرة المراجع العلمية والمقالات والخبرات الناتجة من ورش العمل في أماكن متعددة بالإضافة إلى عدم التوصل إلى إجابات عن عدد كبير من الأسئلة المطـروحة للـبحث فـي هذا المجال ، بالإضافة إلى أن مثل هذا الكم الهائل من الموارد لم يكن متوافرا فيما سبق.

ولا يـوجد تحديث ناجح ومستمر دون معرفة بما هو قديم ، وبما هو جديد في هذا الميدان ، وتقويم كل منهما ، في إطار من التكامل المعرفي ، وتبني ما له قيمة واستبعاد ما يبدو أنه عديم القيمة.

وقد لوحظ أن التطور في مواد التعليم لا يسير بمعدل التطور نفسه في المجال المعرفي علما بأنه لم يحدث حقيقة أي تغير فجائي في تطور المجال المعرفي ، في حين أن عدم الاتصال يلاحظ في المناهج المدرسية ، ولذا صاحب إصلاح التعليم ما يمكـن أن يطلق عليه ثورة ، وعندما يصير التغيير ضرورة لا مناص منها ، فإنه يبدو كما لو كان عديم الصلة بالماضي تماما

وعـند وضـع خطة إصلاح التعليم ، يكون معلوما أن المادة الدراسية بالنسبة للـباحث شـئ يخلـق ويبتكر ، وهي بالنسبة للمدرس شئ يدرس ، وهي بالنسبة

للطالب شئ يتعلم ، في حين أنها بالنسبة للمجتمع شئ يطبق ، ويزداد تطبيقها كلما زاد عدد القادرين على هذا التطبيق.

ويتفق العلماء على أن التربية حاجة أساسية Basic Human Need بالإضافة إلى كونها وسيلة لتحقيق حاجات أخرى كما أنها مطلب أساسي Prerequisite للتنمية الشاملة.

وبعض المصطلحات في مجال الإصلاح التربوية قد يشوبها الغموض وعدم التحديد وهذا لا يعني بالضرورة أنها عاطلة من المعنى ، فكثير من الأفكار المتداولة في المجال التربوي ما زالت غير محددة ، لكنها لا تزال أدوات ضرورية للتفكير.

ويختلف السياق التعليمي والاجتماعي من دولة إلى أخرى ، كما أن لكل بلد مشكلاته القومية الخاصة به ، بالإضافة إلى وجود بعض الجوانب التي تظهر اختلاف النظم التعليمية في الدول المتقدمة عن نظم التعليم في الدول الأخرى ، إلا أنه توجد بعض الأطر المشتركة التي تبرر استفادة أحد النظم من خبرات النظم الأخرى.

وتتضمن أية خطة للإصلاح التعليمي تعريف المتغيرات والعوامل المكونة للنظام التعليمي ، وكيفية تهيئة البشر والإمكانات لقبول التطوير وتفهم أهدافه ، وتيسير الانتقال إلى النظام المطور ، ودفع القائمين على التطبيق ، بحيث يمكن الاستفادة القصوى من خُطة الإصلاح.

ويقوم محلل النظم باستعراض الجوانب التاريخية للنظام ، للتعريف على نمط القرارات التي سبق اتخاذها ، ومن خلال عمليات التقويم يتم اكتشاف مدى مطابقة أهداف كل وظيفة من الوظائف الحالية للخطط الموضوعة ، ويحتاج المحلل إلى التركيز على بعض النظم الفرعية لدراستها وعلاج أوجه القصور بها.

وتـؤكد خطـط الإصلاح التعليمي على ضرورة أن يكون المعلم على دراية بالجهود والخطط الموضوعة للإصلاح ، وكيفية تحقيق الأهداف كماً وكيفاً ، وأهمية أن يكـون المعلـم على دراية وفهم بالاتجاهات التربوية الحديثة وضرورة توفير المصادر لمساعدة المعلمين على حل المشكلات التي يواجهونها.

وينبغـي أن يكـون إصـلاح النظام التعليمي شاملا ، يأخذ في اعتباره جميع المكـونات والعوامل ، وإلا فإن النتائج التي تتحقق عن طريق الإصلاحات الجزئية سوف تكون ضئيلة ومحدودة.

ومن الضروري أن يكون الإصلاح التعليمي متناسبا مع سرعة التغير ، ونمو الحاجـات التعليمـية وتزايدها ، مما يستلزم تحسين البرامج وتقويمها باستمرار ، ودراسة أنسب النماذج ودراسة تأثير ذلك على الإصلاح التعليمي.

وتتزايد الحاجة للإصلاح التعليمي عند تزايد الشعور العام بأن التعليم لا يتلاءم مع حاجات المجتمع Need of Society ، وتتفق في ذلك الدول النامية والمتقدمة.

وغالـبا ما تؤدي ضغوط النظم التعليمية في الدول المتقدمة على أحد مكونات نظام التعليم في الدول النامية إلى ظهور محاولات للاستفادة من تلك النظم المتقدمة، مثل تجربة تحديث مناهج الرياضيات والعلوم في الولايات المتحدة ، كما يلاحظ أن المـواد المقترح تدريسها تترجم وتنقل من نظام تعليمي إلى نظام آخر دون دراسة كافية للفروق الاجتماعية والتعليمية والثقافية بين الدول ، كما لوحظ أن التطوير لا يتم بالسرعة اللازمة ، بحيث يتم إدخال المناهج في النظم التعليمية في الدول النامية فـي الفتـرة التي يتم العدول عنها في نظم التعليم في الدول المتقدمة مثل الولايات المـتحدة الأمريكية ، مما يستلزم إعادة النظر في التطوير في إطار النظام التعليمي ومدخلاته.

ولا يتسع المجال لإجراء تقييم للتغيرات السريعة في نظم التعليم بالدول النامية في العقود الثلاث الماضية ، علما بأن الدافع الرئيس وراء تلك التغييرات هو التأثر بالاتجاهات العالمية ، والمؤتمرات الدولية ، ولمزيد من الدراسة يمكن الرجوع إلى الوثائق اللازمة.

وفي معظم الندوات التي عقدت تحت رعاية اليونسكو تعرضت حركة الإصلاح التي شهدتها الدول العربية في حقبة الستينيات ، لانتقادات كثيرة ، منها : أن المناهج المقترحة يغلب عليها الطابع النظري ، دون أن تكون لها تطبيقات في المجالات العملية الأخرى ، فضلا عن عدم مناسبتها لقدرات التلاميذ ، كما انصب الاهتمام على التركيبات الشكلية البحتة مع إغفال الخبرات المكتسبة في العالم والواقعي ، وكان لتأثير المناهج الجامعية وحركات الإصلاح الدولية أثر كبير في إدخال تغييرات كبيرة في الدول العربية.

ولم تكن نظم التعليم في الدول العبربية حالة فريدة ، وكمثال لذلك فإن مؤلفات الرياضي كيسيليف (١٨٥٢ – ١٩٤٠) استخدمت طوال عدة عقود لتدريس مادة الهندسة في الاتحاد السوفيتي (سابقا) ، حيث صدرت الطبعة الأولى من كتاب كيسيليف "مبادئ الهندسة" في عام ١٨٩٣ ، وفي عام ١٩٣٠ كان قد صدر ما يقرب من أربعين طبعة من هذا الكتاب المدرسي ، وكان خريجو عام ١٩٧٦ يدرسون الهندسة وفقا لمنهج كيسيليف ، مما يظهر أن معظم الدول أخذت في تطوير مناهجها في مراحل متقاربة.

ومنذ حركة التنوير (في القرن ١٨) التي وجهت النظر إلى أهمية المعرفة بالنسبة للتقدم الاجتماعي ، ورقي الفرد ، ارتفع شأن التعلم والتعليم بصورة مطردة، وفي القرن التاسع عشر أدت التنمية الاقتصادية السريعة واحتياجات سوق العمل وزيادة الوعي في صفوف العمال إلى وضع برنامج عريض لتقييم التعليم الإلزامي

وتعلـيم الكبار ، وفي القرن العشرين بدأ تعميم التعليم الثانوي الإلزامي ، وأصبح التعليم العالي ميسورا للجماهير العريضة من السكان أكثر منه في أي وقت مضى ، وذلك بتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية ، وانتشار الحركات الاجتماعية في العالم ، وعلـى الـرغم من أن ديمقراطية التعليم لا تسير بدرجة واحدة في جميع الدول – لأنهـا محكـومة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل بلد – فإن هذا الحـق العـام لكل مواطن اكتسب نموذجا من التعليم يمكن تسميته بالنموذج الكمي ومعـناه إتاحـة البقاء في المدرسة لأكبر عدد من الأطفال وأطول مدة ممكنة عن طريق التوسع في الالتزام بتعليم الأطفال أطول مدة ممكنة والقيام بتعليم الكبار في الوقت نفسه.

ومـن الملاحظ أن العوامل الاقتصادية والسياسية تؤدي دورا أكثر أهمية عند إجـراء الإصـلاحات التعليمية يفوق الدور الذي تؤديه العوامل الداخلة في النظام التعليمي نفسه.

فالنتائج المستخلصة من الدراسات التي أجريت على مجموعة من الدول الكبيرة الأكثـر تقدما أو الأقل تقدما – تشير إلى أن العوامل الاقتصادية والسياسية قد أدت دورا رئيسا وحاسما في إجراء الإصلاحات التعليمية – وظهر هذا بمنتهى الوضوح في عمليات الإصلاح التعليمي في بعض الأقطار مثل شيلي والاتحاد السوفيتي سابقا ومصـر ، فهـي لـم تـبدأ إلا بعد أن حدثت تغييرات في الحكومات ، كما لم تتم الإصـلاحات التعليمـية في أقطار أخرى مثل الهند والسويد والولايات المتحدة إلا نتـيجة ضغوط قوية جماهيرية وسياسية واقتصادية نتج عنها حث التربويين على تقديم حلول ومقترحات تمخضت عنها الاصطلاحات التعليمية التي ينتج عنها كفاءة التعليم وتنمية الإدارة التعليم وإدارة المدارس.

ومـــن المفترض أن يسبق الإصلاح التعليمي تنسيق وتعاون كامل بين مختلف السلطات المعنية بالإصلاح التعليمي وغيرها من الهيئات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنه ينبغي توفر المشاركة والمساهمة الفعالة من جانب المجتمع وأن يكون هناك تحرك مناسب يساعد على حدوث التحول الكامل في هيئات التنمية الاقتصــادية والاجتماعــية ، ومع ذلك فقد كان تنظيم عملية الإصلاح التعليمي في الماضــي نتــيجة لاتصــال ســابق مع التخطيط أكثر من اتصاله بالإدارة وتنفيذ الاستراتيجيات.

وتــتطلب الإصلاحات التعليمية المقبولة التزاما سياسيا على المستوى القومي ويقتضــي تنفــيذها علــى المستوى امحلي أن تكون السلطة لا مركزية مع وجود مشاركة فعالة من جانب المعلمين والمجتمع ككل.

ويُعدُ المستوى المحلى هو نقطة التقاء التركيب الرأسي للنظام الإداري الهرمي مــع التــركيب الأفقــي للجماعــات المشاركة ، فالأول يرمي إلى تحقيق الوحدة والانســجام (وهــو المثل الأعلى للإدارة) في حين يتمير الثاني بأنه أكثر تنوعا وحركية (نتيجة لمشاركة أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية).

ويــواجه من يتولى أمر إدارة التعليم على المستوى المحلي في معرض عملهم اليومــي وبخاصة في ظروف الإصلاح مشكلة تتعلق بنوع القرار الذي يتخذه على هذا المستوى المحلى ، وإذا أردنا تحليل الدور الذي يقوم به الإداري وهو ينفذ هذه الإصلاحات ، فينبغي تحديد درجة الاستقلال الذاتي الذي يتمتع به الإداري ويسمح له بالقيام بإتمام أو تعديل القرار الذي تتخذه السلطات الأعلى لكي يجعل هذا القرار أكثر ملائمة مع احتياجات المجتمع ، وفي الواقع هناك ضرورة ملحة لوضع حدود للاســتقلال الذاتــي ، وعلــى قدر المسئولية التي تقع على عاتق السلطات المحلية

(أفرادا أو لجانا) في نجاح أو فشل الإصلاحات لابد من منحهم سلطات صنع القرار ووضع ما يلزم من إمكانات مادية وغيرها تحت أيديهم .

والمشـــكلة التـــي يـــواجهها الإداريون المسئولون عن الإصلاح التعليمي على المستوى المحلي أنه ينبغي إعطاء العاملين في النظام التعليمي (أو إعطائهم دورات تجديديـــة قبل بدء إجراءات الإصلاح) وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند تدريبهم عنصران رئيسان هما :

- الإعداد التربوي الحديث.
- التدريب على فنن الإدارة.

ذلك أن التعاطف مع اتجاهات الإصلاح يتطلب أن يكون هناك عون فني على الأقل عن طريق استخدام أبسط أساليب الإدارة.

وفـــي الـــوقت الحاضر يتولد في معظم دول العالم شعور عام بأن التعليم يبعد كثيـــرا عن حاجات المجتمع . ففي الولايات المتحدة الأمريكية تتزايد المخاوف من تأثيـــر تدني مستوى النظام التعليمي على قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في مجال التجارة العالمية International Markets ، كما تتزايد أوجه انقد نتيجة للتدهور فـــي مســـتوى الخـــدمات التربوية. وفي مصر يتزايد القلق نتيجة لعدم قدرة النظام التعليمـــي علـــى مـــواجهة حاجات المجتمع، سواء من ناحية الكم ، بقبول الأعداد المتزايدة من الطلاب وتوفير الأعداد الملائمة من القوى العاملة المدربة Man Power أو مـــن ناحـــية الكـــيف ، حـــيث لا يعد الطلاب الإعداد المناسب الذي يتلاءم مع مســـتقبلهم المهني Future Vocations ، والرغبـــة في استمرار معـــدلات التنميـــة المتسارعة تفرض على النظام التعليمي أن يتغلب على مشكلتي الكم والكيف.

يرتبط التخطيط لإصلاح التعليم ارتباطا وثيقا بالمجتمع الذي توضع من أجله خطـــة الإصلاح ، كما يرتبط بزمن التنفيذ . فقد اتجهت حركات الإصلاح التعليمي

فـــي الـــولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات إلى تطوير المناهج في إطار نظام تعليمـــي يعمـــل على تحقيق المساواة والديمقراطية في التعليم ، كما تزايد الاهتمام بالأقلـــيات ، والعمـــل على حل مشكلات المجتمع وتم إعداد برامج للمعوقين ، كما تـــزايد الاهـــتمام بالأقليات ، والعمل على حل مشكلات المجتمع وتم إعداد برامج للمعوقـــين ، كما تزايد الاهتمام برعاية الموهوبين ، وتم تنفيذ الخطط التي وضعت لـــتجديد هـــياكل التعليم ونظمه ، كما تم إنشاء أنواع جديدة من المدارس ، لتدريس هياكل التعليم ونظمه ، كما تم إنشاء أنواع جديدة من المدارس ، لتدريس أسس العلم الحـــديث والتقنية ، كما ظهرت مفاهيم حديثة لمعالجة القصور في النظام التعليمي مثل الاهتمام بالتعليم المفتوح.

وفـــي الســـبعينيات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بعض ردود الفعل المتمـــثلة فـــي معارضـــة التربية التقدمية Progressive Education التي انتشرت في الســـتينيات ، كمـــا طالب البعض بالعودة إلى الأساسيات Back To Basic لمعارضة التوســـع في إدخال ما أطلق عليه وقتها المناهج الحديثة ، والمطالبة بزيادة الاهتمام بالمهارات ، حيث كان الاهتمام الرئيس موجها لتعلم المفاهيم.

الإصلاح التعليمي والمؤشرات التعليمية :

ولقـــد لخص جولر (١٩٧٥) المؤشرات التعليمية التي ينبغي إجراء الإصلاح فيها وهي :

(١) نظم القبول :

- كم عدد المشتغلين في نشاطات التعليم ؟ وما نوعهم ؟
- نسبة التخلف في نشاطات التعليم.
- قائمة بالخدمات التعليمية القائمة أو المتاحة.

(٢) التطلعات :

- وصف الاحتياجات والرغبات لمجاميع مختلفة من الناس.
- التقويم الذاتي للقدرات الشخصية.
- وصف للأهداف المطلوبة.

(٣) الإنجاز :

- ماذا يعرف الناس ؟ وماذا يفعلون وكيف يشعرون ؟
- الـــدرجات الدراسية ومن الذي حصل عليها (درجات جامعية ، دبلومات ، شهادات).
- ما المادة التي تدرس في الميادين التعليمية المختلفة.

(٤) الأثر :

- نتيجة إقامة المدارس وإنشائها.
- أثر التعليم على الأنظمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- ما الذي ينجم عن غياب المدارس.

(٥) الموارد :

- رأس المال ، العاملون ، المواد المستخدمة.
- ما إمكانيات الموارد البشرية ؟
- النفقات ونسب الجدول.
- ما نوع المناخ التعليمي ؟
- الوقت .

ووفقا للمفهوم السابق فإن الإصلاح التعليمي يؤدي إلى الكثير من الإيجابيات أهمها:

(١) اتباع نظام تناوب فترات الدراسة مع فترات الراحة ويعد هذا من أنسب النظم النافعة لصحة التلاميذ.

(٢) إتاحـــة الفرصة لقضاء وقت أطول في التنقل في الهواء الطلق ، وتغير فترات الوجـــبات الغذائـــية ومواعـــيد الأنشطة التعليمية الإنتاجية وممارسة الرياضة والتربية البدنية.

(٣) اســـتجابة الـــنظام لحاجات النمو النفسي ومتطلبات الأنشطة للتلاميذ كافة في مختلف فئات العمر.

(٤) مـــرونته الفائقـــة التـــي تتيح وقتا كافيا يقتضيه التلاميذ في الأنشطة التعليمية الاختيارية حسب ميول واستعدادات كل تلميذ.

(٥) يتيح مزيدا من الوقت لممارسة الأنشطة الاجتماعية ، حيث تستمر الدراسة في اليوم من الساعة الثامنة والنصف حتى السادسة مساء بصورة اختيارية وحسب رغبتهم ويقسم اليوم المدرسي إلى فترتين : الأولى للأنشطة الإلزامية والثانية للأنشطة والمناهج الاختيارية.

ومـــن المنتظر أن تحقق العمليات التعليمية في المدرسة بعد تحقيق الإصلاحات ما يلي :

(أ) تحقـــيق الـــتوازن بـــين الموضوعات الدراسية داخل قطاع التعليم الإلزامي وتوزيع الوقت بصورة عادلة.

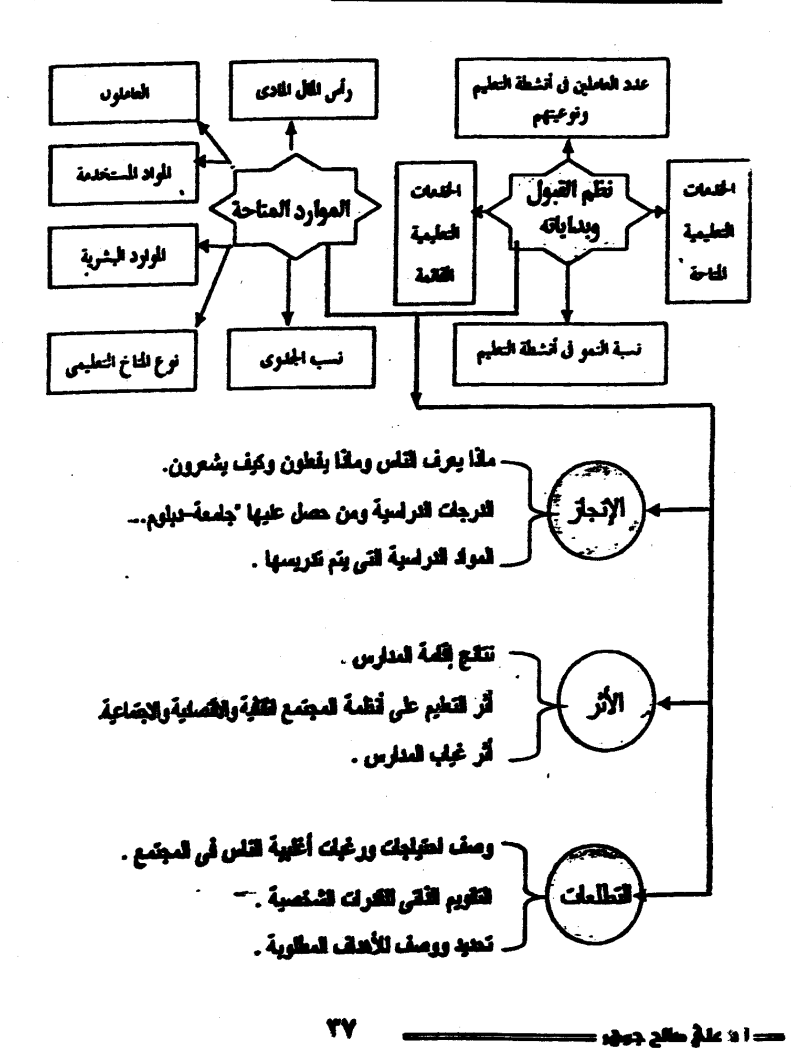
(ب) اســـتبعاد المعلـــومات غير الضرورية والثانوية والصعبة عند اختيار محتوى مناهج التعليم وموضوعاته وبرامجه ونصوص الكتب الدراسية .. وسوف يتم ذلـــك على أسس علمية دقيقة حتى يكون المقرر لتعليمي الإلزامي مقبولا من التلاميذ كافة.

(ج) زيادة نسبة القطاع الاختياري من المنهج الدراسي من صف إلى صف بصورة تدريجية.

(د) تركيــز المعـــارف حول الأفكار الرئيسة للعلوم والفصل بين المعارف والمواد التـــي تـــتطلب الاستظهار مددا طويلة ، وبين تلك المعلومات والمواد التي لا تـــتطلب الحفظ وإنما تتطلب شرحا وتفسيرا أو استخدام الصور والرسوم التي توسع من أفق التلاميذ وتزيد إقبالهم عليها.

(و) إدخـــال مواد ودراسات تهدف بصورة خاصة إلى تحقيق أهداف التعليم ورفع كفاءته على أرقى المستويات والإسهام في تكوين شخصية التلاميذ عن طريق تعـــويد التلامـــيذ علـــى حســـن التصرف وغرس روح التنسيق والربط بين المعارف العلمية والابتكار وتذوق الفنون الجمالية وزيادة المفاهيم والمهارات الفنـــية ، وعن طريق سلسلة من المشروعات التي تحفز التلاميذ على البحث والتنقـــيب ممـــا يـــؤدي إلى إطلاق الطاقات الإبداعية لدى التلاميذ وإعدادهم للاعتماد على النفس.

المؤشرات التعليمية التي ينبغي إجراء الإصلاح التعليم بها



وفــي الثمانيــنات تــزايد الشعور العام في الولايات المتحدة الأمريكية بأن النظام التعليمــي لا يتلاءم مع حاجات المجتمع الأمريكي ، كما تزايدت المنافسة في مجال العلم والتطور التكنولوجي ، وتزايد القلق نتيجة لوجود بعض المؤشرات التي تظهر تفوق دول أخرى في مجالات فائقة الأهمية ، مما أدى إلى ظهور حركة الإصلاح التعليمي ، والاهتمام بالتفوق والسبق في التعليم بالولايات المتحدة.

وقــد أســهمت مؤسســات مــتعددة فــي إصلاح التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قامت الأكاديمية القومية للعلوم The National Academy of Sciences بالدعوة لمؤتمر قومي في عام ١٩٨٢ لمناقشة أزمة التعليم على المستوى القومي . وقــد وضـــح من المؤتمر أن التعليم لا يواجه حاجات التكنولوجيا العالية للمجتمع الأمريكـــي. كما أظهرت تقارير الأكاديمية القومية للعلوم أن المدارس الثانوية على المستوى القومي في حالة أكاديمية متردية بالإضافة إلى وجود عجز خطير في عدد المعلمــين المتخصصــين ، وطالــب المؤتمر بضرورة العمل على جذب العناصر الممتازة لمهنة التدريس ، وإعدادها إعداداً جيداً والعمل على الاحتفاظ بها.

وفــي أبــريل عــام ١٩٨٤ قدمت اللجنة القومية للتفوق في التعليم بالولايات المتحدة National Commission on Excellence in Education نتائج دراساتها إلى وزير التــربية ، وذلك في تقرير بعنوان "أمة معرضة للخطر" A National At Risk ، وقد أكــد التقريــر على الأساسيات وطالب بتحديد حد أدنى من الأداء ، لابد أن تعمل المؤسسات التربوية على أن يصل إليه الطلاب في نهاية المرحلة الثانوية.

كمــا ظهــرت عدة تقارير في مجال الإصلاح التعليمي في الولايات المتحدة الأمــريكية ، مــنها التقريــر الصادر عن مجلس الكليات حول الإعداد الأكاديمي للكليات Academic Preparation for College وهو التقرير الخاص بتحديد المستويات الدراســية Making The Grade ، وتقريــر مركز كرانيجي Carnehie Commission

والمحتوى الرئيس للتقارير السابقة التي تعبر عن حركة الإصلاح التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات كان موجها للارتقاء بالمستويات التعليمية، والتركيز على الارتقاء بمستوى المناهج الدراسية ، والاهتمام بالإعداد المهني للمعلمين للتغلب على ضعف المعلمين ، والارتقاء بمستواهم المهني ، والاهتمام بالخدمات التربوية المقدمة للطلاب ، كما تتفق التقارير على ضرورة دراسة مناهج متطورة ، ونتيجة لذلك فقد قامت أكثر من أربعين ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية برفع متطلبات الإعداد بالمدارس الثانوية ، وقامت بوضع برامج جديدة للطلاب ، كما وضعت اختبارات تشتمل على الحد الأدنى من الكفايات اللازمة للالتحاق بالمدارس الثانوية وأطالت العام الدراسي واليوم الدراسي.

وفي بريطانيا أدخلت في الثمانينيات إصلاحات كبيرة على نظام التعليم ، كما أصبحت المناهج توجه وتقوم مركزيا Centrally Directed and Tested ، كما شهد محتوى المناهج في بريطانيا تغييرا كبيرا لم يسبق له مثيل.

الإصلاح التعليمي في مصر:

يعمل نظام التعليم المصري ضمن منظمة أكر وهي أكبر النظم التعليمية بالدول العربية كما أنه يُعدُ بالنسبة لها.، النظام التعليمي الأكبر تأثيرا وفعالية كما يتأثر نظام التعليم المصري بالمنظومة الشاملة للتعليم في دول العالم.

وقد لوحظ أن وجهة النظر التربوية نحو التعليم قد تتعدد في الدولة الواحدة خلال فترات زمنية متقاربة ، فقد وجد أن استراتيجية التعليم في مصر خلال الثمانينيات تتجه نحو تعليم عام لجميع الطلاب ويؤخر التخصص حتى السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية ، في حين اتجهت السياسة التعليمية في التسعينيات إلى أهمية التخصص الدقيق منذ بداية المرحلة الثانوية ، كما تتجه بعض النظم التعليمية نحو الاهتمام بالعنصر البشري في المقام الأول ، في حين تؤكد نظم أخرى على أن

المهـم هـو اسـتفادة المجـتمع من دور الفرد ، كما تضع بعض النظم في مقدمة أولـوياتها أهمية التقدم العلمي والتكنولوجي وتراجع الجوانب الأخرى بالقياس إلى ذلك.

وفـيما يتعلق بنظام التعليم في مصر ، فقد تم تعديله عدة مرات خلال الثلاثين عامـا الماضية ، حيث كانت تتاح الفرص أمام الطلاب الناجحين في الصف الأول الـثانوي العام لاختيار القسم العلمي أو اختيار القسم الأدبي ، وذلك بالنسبة للصفين الثاني والثالث الثانوي.

ثـم تم تعديل النظام بحيث يسمح للطلاب الناجحين في الصف الثاني الثانوي العلمـي باختيار شعبة العلوم أو شعبة الرياضيات ، وبذلك ثلاث شعب في الثانوية العامة هي شعبة العلوم ، شعبة الرياضيات ، شعبة الآداب.

ثـم عـدل ذلـك الـنظام وألغى التشعيب في الصف الثاني الثانوي في إطار استراتيجية ينظر من خلالها إلى التعليم الثانوي باعتباره تعليما عاما ، وبذلك تكون الدراسـة موحدة في الصفين الأول والثاني بالثانوي ، مع الإبقاء على التشعيب في الصف الثالث الثانوي بحيث يختار الطالب إحدى الشعب الثلاث :

(شعبة العلوم ــ شعبة الرياضيات ــ شعبة الآداب)

وفـي العام الدراسي ١٩٩١ / ١٩٩٢ عدل النظام التعليمي بحث يظل الطلاب دون تشـعيب فـي الصـفين الأول والثاني الثانوي ، ويختارون في الصف الثالث الـثانوي إمـا شعبة الآداب أو العلوم ، وبذلك توجد شعبتان في الثانوية العامة مع السماح للطالب في ظل ذلك النظام بأن يختار مقررا واحدا من مجموعة المجالات الاختيارية ، كما يمكنه اختيار مادتين من مواد المستوى الرفيع.

وفـي عـام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ تم تعديل نظام التعليم بالمرحلة الثانوية العامة ، بحـيث تكـون الدراسـة موحدة في الصف الأول الثانوي ، ويسمح بالاختيار في

الصـــفين الثانـــي والثالث الثانوي بشروط معينة مع بقاء بعض المواد الإجبارية ، وتجمع درجات الطالب في الصفين الثاني والثالث الثانوي ، وكان يسمح للطال في ظـــل ذلك النظام بدخول الامتحان عدة مرات في بعض المواد التي سبق له النجاح فيها لتحسين درجاته في تلك المواد ، وتحتسب للطالب الدرجة الأعلى ، وتم تخريج أول دفعة في ظل ذلك النظام في عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦.

وفي عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨ تم تعديل ذلك النظام بحيث لا يسمح للطلاب بإعادة الامـــتحان لتحســـين درجاتهم في المواد التي سبق لهم النجاح فيها ، كما وضع حد أعلـــي لدرجة الطالب الذي يؤدي الامتحان للمرة الثانية في حالة نجاحه في المواد التي سبق له الرسوب فيها.

وفـــي عـــام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ تم تعديل نظام التعليم بالمرحلة الثانوية العامة ، وتضـــمن قـــرار وزيـــر التعليم رقم (٤١٩) الصادر ي ١٩٨٨/٧/٢٢ تدريس مدة الرياضيات (١) إجباريا لطلاب الصف الثاني الثانوي.

وتثير التعديلات التي أدخلت على نظام التعليم بالمرحلة الثانوية العامة الحالي ، الكثيـــر مـــن الجدل حول تخصص الطالب في مرحلة مبكرة ، وتعود الطالب على نظام الفصل الدراسي حتى الصف الأول ، ثم عدم الأخذ بنظام الفصل الدراسي في الصفين الثاني والثالث واعتبارهما مرحلة واحدة ، وانتهاء الطالب من دراسة بعض المواد الإجبارية مثل اللغة الفرنسية في الصف الثاني ، وبعد أن تترك بعض المواد الدراســـية عاماً كاملاً ، قد يعود الطالب إلى التخصص فيها في المرحلة الجامعية ، والحـــيل التي يلجأ إليها بعض الطلاب بعدم دخول الامتحان في مادة أو أكثر حتى يمكنهم الحصول على الدرجات الكاملة بدلا من الحد الأدنى ، وغير ذلك.

وبالـــرغم مـــن التغير السريع والمتلاحق في نظام التعليم المصري ، والتطور الكبير في المناهج الدراسية ، والذي لا يمكن تجاهله خلال النصف الثاني من القرن

العشـــرين ، حـــيث أدخلـــت إصلاحات جوهرية على نظام التعليم ، إلا أن التغذية المســـتقبلية تبـــين ضـــرورة تقويم النظام الحالي وتحديد مشكلاته في إطار فلسفة واضحة.

ونظـــرا للتـــراكم المعرفـــي الهائل ، والزيادة الكبيرة في المعلومات والثورة التكنولوجـــية التي لا يمكن تجاهلها ، وانتشار الآلات الحاسبة على تعدد أنواعها ، وقبولها واستخدامها في المدارس ، وانتشار أجهزة الكمبيوتر، ودخولها في كثير من المدارس والجامعات ، وتعدد المكتشفات في مختلف المجالات ، فقد أعيد النظر في كثيـــر مـــن لمفاهـــيم المتضمنة في المناهج بالتعليم العام ، كما أعيد بحث مختلف جـــوانب العملـــية التعليمـــية ، مما أدى إلى زيادة الضغط لإصلاح وتطوير التعليم العام.

الفصل الثاني

التخطيط التعليمي في مصر

- تاريخ التخطيط التعليمي في مصر.
- أهم الأسباب التي دعت للاهتمام بالتخطيط التعليمي في مصر.
- أهم المشكلات التي واجهت التخطيط التعليمي في مصر.

تاريخ التخطيط التعليمى فى مصر

على الرغم من الشهرة التى تحققت للتخطيط عامة ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن اهتمام الدول النامية بالتخطيط عامة والتخطيط التربوى خاصة قد انتشر مؤخراً وكانت المحاولات الأولى فى بداية عقد الستينات وتعتبر البداية الحقيقة للتخطيط التربوى فى مصر فى أوائل الستينات حيث يمكن اعتبار عام ١٩٦٠ نقطة تحول فى هذا المجال ، فمعظم الخطط التربوية فى البلاد العربية بدأت فى ضلك العام أو قبله بقليل أو بعده بقليل .

- فالخطة التربوية المصرية الأولى بدأت فى عام ١٩٦٠ وانتهت فى عام ١٩٦٥ وتلى ذلك وضع خطة جديدة من ١٩٦٥ – ١٩٧٠ ولكن أوقفت هذه الخطة وذلك نتيجة للحرب فى عام ١٩٦٧ .

لأهم الأسباب وراء الاهتمام بالتخطيط التعليمى فى مصر :

تختلف الأسباب وراء الاهتمام بالتخطيط التربوى من بلد عربى إلى بلد عربى آخر على أنه يمكن تحديد مجموعة من العوامل الرئيسية التى كانت وراء ظهور الاهتمام بالتخطيط التربوى بصفة عامة وهى :

١- الاهتمام العالمى بالتخطيط القومى عامة والتربوى والبدء بوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بعض البلاد العربية والشعور بضرورة ربط التعليم بهذه الخطط ، والحاجة الماسة إلى الأفراد المدربين اللازمين لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية

ومراعاة أن تكون هناك خطط طويلة المدى وقصيرة المدى فى إطار الخطط القومية والأهداف التى يؤمن بها المجتمع .

٢- الجهود التى بذلتها منظمة اليونسكو للدعوة للتخطيط التربوى وأهمية وجود نوع من التخطيط بين أنواع التعليم المختلفة .

٣- شعور البلاد العربية عامة ومصر خاصة بأهمية التخطيط التربوى لمواجهة الصعاب والمشكلات التى تواجه النظم التعليمية وأهمها :

أ - تزايد كبير ومستمر فى عدد طلاب المدارس خلال فترة قصيرة الزمن وذلك نتيجة لتزايد السكان من ناحية وزيادة الطلاب على التعليم نتيجة لتزايد الوعى التعليمى فزادت الضغوط على التعليم بحيث اتسعت الهوة بين المطالب التعليمية وبين قدرات وطاقات وإمكانات التعليم .

ب- النقص الكبير فى أعداد المعلمين اللازمين للتعليم ، وكذلك انخفاض مستوى نوعية هؤلاء المعلمين ، وبالإضافة إلى سوء إعدادهم حيث أشارت الدراسات المختلفة إلى وجود أعداد كبيرة من المعلمين غير المؤهلين للعمل وذلك نظراً لتزايد الطلاب وعدم التزايد المماثل فى أعداد المعلمين .

جـ- نقص الموارد المالية المتاحة أدى إلى ظهور العديد من المشاكل مثل تناقص الأبنية المدرسية اللائقة بالعمل التعليمى ، كما حدث قصور كبير فى التجهيزات والكتب - مما أدى إلى انخفاض فى نوعية التعليم المقدم للطلاب .

د - فقدان التوازن بين مراحل التعليم المختلفة ، حيث زادت أعداد التعليم الابتدائى ، وذلك على حساب أنواع أخرى من التعليم .

هـ- فقدان التوازن بين فروع التعليم المختلفة ، وخصوصاً بين التعليم النظرى الأكاديمى وبين التعليم الفنى والمهنى ، وبين تعليم البنين والبنات، وإهمال تعليم الكبار ، وإهمال تعليم الأطفال المعوقين .

و - عجز التعليم عن تلبية حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الخبراء والأخصائيين والفنيين وسائر أفراد الطاقة العاملة وكذلك سوء توزيع الخدمات التعليمية بين مناطق البلد المختلفة ولا سيما بين المدن والريف.

٤- بروز الإيمان بالتخطيط لدى عدد من القادة التربويين فى مصر وذلك نتيجة لما يلى :

أ - حاجة الاقتصاد إلى أنواع جديدة من المهن والتخصصات اللازمة للتطور العلمى والتكنولوجى ، مما أدى إلى ضرورة إعداد قوى عاملة على درجة كبيرة من المهارة والتعليم من المستويات والتخصصات المختلفة .

ب- الظروف الجديدة التى خلقتها التطورات السياسية فى الدول المختلفة.

جـ- النمو الديمقراطى والتطور الاجتماعى والنفسى :

حيث يتميز عصرنا الحديث بظهور الديمقراطيات وظهور المبادئ الجديدة مثل تكافؤ الفرص التعليمية .

ولقد لقيت الخطط التربوية التى قامت فى معظم الدول العربية عامة وفى مصر خاصة قسطاً لا بأس به من القبول سواء كان هذا فى الأوساط الرسمية أم فى أوساط الرأى العام . وكان من نتائجها أن أشاعت حظاً أوفر من الوعى التخطيطى لدى المشتغلين بالتعليم ولدى المسئولين وأفراد الشعب

ومع ذلك فقد واجه التخطيط التربوى فى البلاد العربية صعوبات عديدة يرجع بعضها إلى ضعف الإيمان بالتخطيط والبعض الآخر يرجع إلى عدم توافر الشروط اللازمة للتخطيط .

أهم الصعوبات التى واجهها التخطيط التعليمى فى مصر بالرغم من كل التقدم السريع فى مجال التخطيط التعليمى ، إلا أنه واجه صعوبات جمة لم يجد لمعظمها حلاً واضحاً ، ولقد نشط الفكر الرياضى لمواجهة تلك الصعوبات فاستحدثت معادلات رياضية بعضها بالغ التعقيد وبعضها يؤدى إلى حلول قابلة للتطبيق .

ومن أهم الصعوبات التى واجهت التخطيط التعليمى فى الدول العربية عامة ومصر خاصة بجانب الصعوبات التى واجهت التخطيط التعليمى عامة :

١- الافتقار إلى تعداد صحيح وحديث للسكان فى معظم الدول العربية :

مما يؤدى إلى حدوث عدم توازن جديد فى التخطيط حيث توجد العديد من الإحصاءات التى ظهرت فى الدول العربية أخيراً ولكن بعد وضع معظم الخطط الأولى لهذه الدول .

كما ظهر وجود تضارب فى النتائج ونقص فى بعضها . وتحاول الدول العربية الآن إجراء حصر وتعداد للسكان يتضمن كل البيانات المطلوبة للتخطيط بصفة عامة وللتخطيط التعليمى بصفة خاصة .

٢- الافتقار فى معظم الدول العربية بما فيها مصر إلى البيانات الصحيحة والكاملة حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية :

ولاسيما فى الفترة التى تم وضع الخطط التربوية الأولى فيها ولقد ظهرت بعض هذه البيانات فى فترات تلت وضع الخطط التربوية وما تزال معظم هذه البيانات تحتاج إلى مزيد من الدقة والتفصيل ، ولذلك فالحاجة إلى إنشاء الأجهزة المسئولة عن جمع البيانات ودراستها وتحليلها للوثوق من دقتها ، تصبح ضرورية وملحة لتوفير فرص النجاح للتخطيط التربوى ، كما أن عدم توافر المعلومات اللازمة عن الطاقة العاملة وأوضاعها وتوزيعها على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى وعلى مختلف المهن يعوق التخطيط ولا تزال الأبحاث التى تحاول توفير مثل هذه البيانات قاصرة كما أنها قد لا تشتمل على القطاع الخاص وتمثل مثل هذه البيانات ثغرة أساسية فى المعلومات المتعلقة بالطاقة العاملة واللازمة للتخطيط التربوى .

٣- عدم اكتمال أجهزة التخطيط العامة وأجهزة التخطيط التربوى فى معظم الدول العربية :

مع التفاوت الكبير بين الدول العربية وبعضها الآخر حيث أن هذه الأجهزة ما تزال مفقودة فى معظم هذه الدول بالإضافة إلى أن بعض هذه الأجهزة الموجودة والتنظيمات القائمة غير قادرة على العمل على الوجه الأكمل وذلك لعدم وجود الأفراد المدربين وكذلك بسبب سوء تنظيم العمل فى هذه الأجهزة . ولقد أظهرت الدراسات عدم وجود ترابط واضح بين أجهزة التخطيط التربوى فى وزارات التربية وبين الأجهزة المسئولة عن التخطيط الاقتصادى .

٤- عدم توافر الأفراد المدربين والوعى التخطيطى اللازم :.

وضح من الدراسات التى أجريت على الخطط الأولى فى الدول العربية أن هناك نقص فى الأفراد المدربين للقيام بعملية التخطيط ، كما أنه يوجد أيضاً نقص واضح فى برامج التخطيط فى الجامعات المختلفة .

كما أنه من أهم عوامل فشل الخطط التعليمية عدم وجود وعى تخطيطى بين المسئولين عن وضع الخطة وكذلك تنفيذها ومتابعتها وكذلك بين المستفيدين من التخطيط التعليمى . ولذلك فنشر الوعى التخطيطى ضرورة ملحة لكى يتم الاستفادة من الموارد المتاحة أقصى استفادة ممكنة . كما يشكل نقص القوى البشرية اللازمة لتنفيذ خطط التعليم مشكلة كبيرة فى الدول العربية حيث تحتاج هذه الدول إلى أعداد كبيرة من المدرسين والمدربين والمخططين للتعليم .

٥- تغير الظروف والأحوال قبل انتهاء الخطة الموضوعة أو أثناء تنفيذها:

يتميز التخطيط للتعليم بأنه يتجه لأن يكون تخطيطاً طويل المدى ، حيث أن المجتمعات الحديثة تتميز بأنها دائمة وسريعة التغير فإن هذا التغير قد يؤثر فى الخطط نتيجة لظهور تطور تكنولوجى معين أو نمو اتجاهات جديدة . مثل زيادة التكاليف للخطة نتيجة لارتفاع الأسعار . كما أنه قد تحدث بعض الحروب مثلما حدث فى الدول العربية عام ١٩٦٧ ، وعام ١٩٧٣ فقد توقفت الخطة الخمسية الثانية فى مصر عام ١٩٦٧! ثم جاءت حرب ١٩٧٣ لتعوق عمل خطة خمسية جديدة .

٦- نقص المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ الخطة :

وتعتبر مشكلة توفير المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ الخطة من أهم المشاكل التى تواجه العديد من الدول العربية ، حيث ترجع هذه المشكلة أساساً إلى انخفاض مستوى الدخل القومى للفرد . ولقد ثبت من الدراسات ارتباط النفقات على التربية بمستوى الدخل القومي زيادة أو نقصاً . كما ترجع مشكلة نقص المخصصات المالية إلى ارتفاع تكاليف التعليم وزيادة الحاجة للتوسع للتعليم ، فلقد أثبتت الدراسات المختلفة أن ما يتكلفه التلميذ فى الدول النامية أكثر مما يتكلفه التلميذ فى الدول المتقدمة إذا قيست هذه التكلفة بالنسبة لمتوسط دخل الفرد فى هذه الدول كما ظهر أيضاً ارتفاع تكاليف أعداد المبانى والتجهيزات اللازمة للمؤسسات التعليمية فى الدول النامية كما أن وجود تجمعات سكانية متباعدة ومتباينة يزيد من تكلفة التعليم .

الفصل الثالث

أساليب التخطيط التعليمي

١- أسلوب الارتباط البسيط :
- المقارنة الدولية.
- الترابط الزمني.
- الترابط بين الشركات الصناعية.

٢- أسلوب التنبؤ بالقوى البشرية.
٣- أسلوب الاحتياجات الثقافية والاجتماعية.
٤- أسلوب التكلفة والعائد.
٥- أسلوب فعالية التكلفة.

أهم أساليب التخطيط التعليمى :

١- أسلوب الارتباط البسيط :

- طريقة المقارنات الدولية :

اعتمدت الخطط التربوية فى البداية على طريقة المقارنات الدولية ، وتقوم هذه الطريقة أساساً على قياس الارتباط القائم بين أوده النشاط التربوى وبين مستوى النشاط الاقتصادى بين الدول المختلفة .

وذلك عن طريق حساب الارتباط القائم بين النمو فى الدخل القومى وبين النمو فى النفقات التعليمية ، أو الارتباط القائم بين النمو فى الدخل القومى وبين الزيادة فى نسب القيد للطلاب فى المراحل المختلفة أو حساب العلاقة بين توزيع القوى العاملة حسب مجالات عملها وبين الزيادة فى الدخل القومى والعلاقة بين نسب الأمية وبين الزيادة فى الدخل القومى . ومما سبق يمكن الاستنتاج أن هذه الطريقة تعتمد بصورة مباشرة على قياس العلاقة بين النمو فى التربية وبين النمو فى الدخل القومى .

وهذه الطريقة تعتبر إحدى طرق الترابط البسيط :

وهى تقيس الترابط بين أوجه النشاط التربوى وأوجه النشاط الاقتصادى والتى تفرعت إلى عدة طرق أهمها :

١- طريقة المقارنة الدولية :

٢- طريقة الترابط الزمنى .

٣- طريقة الترابط بين المؤسسات الصناعية .

ولكن الانتشار والزيوع كان من نصيب الطريقة الأولى وهى طريقة المقارنات الدولية :

وكان من أسباب انتشار هذه الطريقة وازدهارها :

أ – النقص الهائل فى المعلومات لدى العديد من الدول حول المناهج التى يمكن استخدامها .

ب- العمل الذى قام به " هاريسون ومايرز " حيث حصلا على معلومات كثيرة من دول مختلفة وأقاما ما يسمى " تركيب دليل تنمية الموارد البشرية " وقاما بتقسيم دول العالم إلى أربع مجموعات " طرفا الحد فى الدليل النيجر ولها ٠,٣ نقطة والولايات المتحدة الأمريكية ولها ٢٦١,٣ نقطة " وذلك باستخدام معامل الارتباط بين الدخل القومى وبين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الأخرى لمختلف الدول " .

ولقد اقترح هاريسون ومايرز هذه السياسة حتى تستطيع أى دولة تحقيق أعلى مستوى من الدخل القومى وأن تعمل من البداية على زيادة نصيبها من إحراز النقاط فى دليل تنمية الموارد البشرية .

ولقد انتشرت هذه الطريقة فى معظم دول العالم وخاصة الأقطار النامية ولازالت تستخدم فى بعض هذه الدول وهى تفيد الدول النامية بتوضيح الوضع الحالى لنظامها التعليمى كما تفيد هذه الطريقة فى معرفة قدرات النظم التعليمية والممكن تحقيقه بالنسبة لهذه النظم وذلك رغم المشاكل والعقبات التى واجهتها .

المشاكل والعقبات التى تواجه طريقة المقارنات الدولية :

١- تفترض هذه الطريقة وجود مجموعة متصلة من الارتباطات بين التعليم والدخل القومى . والعلاقة القوية الإيجابية بين الدخل القومى والتعليم أمر حقيقى . ورغم ذلك فإن الإنسان لا يستطيع أن يعتمد على عوامل الارتباط فى معرفة مدى تأثير التعليم فى زيادة الدخل القومى .

ولذلك فإنه يصعب تحديد السبب والنتيجة في علاقة الارتباط القائمة بين نمو التعليم من ناحية وبين نمو الدخل القومى من ناحية أخرى . حيث لا يوضح الارتباط أيهما السبب فى تزايد الأخر .

٢- دليل هاريسون ومايرز يعتمد على عدد الملتحقين بالتعليم بين الثانوى والعالى وقد استبعد التعليم الابتدائى من الدليل ولا توجد مشكلة بالنسبة للدول المتقدمة ، ولكن يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى الدول النامية ، وهذا الإهمال للتعليم الابتدائى شىء تقليدى بالنسبة للتخطيط التربوى فى ظل نظام المقارنات الدولية وهو مسئول إلى حد ما عن التوسع غير المحدود فى التعليم الجامعى وخاصة فى الأقطار النامية.

٣- صعوبة الحصول على أرقام الدخل القومى العام من الدول المختلفة ، وذلك نظراً لاعتبار عدد من هذه الدول أن أرقام الدخل القومى تعتبر سرية ولا يجب الإعلان عنها .

٤- صعوبة إيجاد مؤشرات " قرائن " ثابتة تصلح للمقارنة بين الدول المختلفة وذلك نظراً لاختلاف هذه الدول فى طول السنة الدراسية

وفى أنواع المراحل الدراسية المختلفة وفى نوعيات ومستويات التعليم فى الدول المختلفة .

٥- لا تصلح هذه الطريقة فى تحديد وقياس مدى مساهمة مرحلة من مراحل التعليم فى النمو الاقتصادى لقطر من الأقطار ، كما أنها لا تحاول تقدير عائد محدد للتعليم بقدر ما تحاول إثبات أهمية التعليم وظهر بجانب طريقة المقارنات الدولية طرق أخرى تعتمد أيضاً على الارتباط البسيط ومن أهم هذه الطرق :

أ – الترابط الزمنى :

تعتبر الطريقة الثانية التى تعتمد على الارتباط ، وتقوم على حساب معاملات الارتباط بين التربية وبين الدخل القومى العام فى قطر واحد ، وذلك خلال فترة زمنية محددة ومدى تأثير الاقتصاد بانتشار التربية وارتفاع مستواها خلال فترة زمنية محددة ، على أن هذه الطريقة لم تخل من الاعتراضات التى واجهتها نتيجة للعديد من المشكلات التى ظهرت أثناء تطبيقها ومن هذه المشاكل مشكلة المسافة الزمنية وهى تعنى أن التعليم يعتبر من الأصول المعمرة ، حيث أن الفرد المتعلم يظل يعطى عائد لسنوات عديدة بعد التخرج .

ب- الترابط بين الشركات الصناعية :

تعتمد هذه الطريقة على حساب معاملات الارتباط بين إنتاجية المؤسسات الصناعية وبين الاهتمام بالتربية والتدريب ، داخل هذه المؤسسات الصناعية ، وتطبق هذه الطريقة من خلال أسلوبين :

الأسلوب الأول : هو المقارنة بين الشركات وبعضها البعض .

الأسلوب الثانى : وهو الترابط الزمنى .

وتعتمد هذه المقارنات على استخدام بعض المعادلات الرياضية والإحصاء مثل حسابات نسب القوى العاملة التى تتدرب بعد الثانوية .

أو حساب مقدار الربح الناتج من وراء الاهتمام بالمدخلات التربوية مثل القوى البشرية المدربة تدريباً عالياً ، والاهتمام بمستوى البحث العلمى .

ولقد واجهت هذه الطريقة أيضاً العديد من المشاكل منها أن المقارنة بين الشركات لا تخلو من الخطأ . وذلك لأن الشركات المختلفة فى الظروف المختلفة ، ستستخدم مدخلات مختلفة ، كما أن الدراسات التى أجريت داخل الشركات أظهرت أن العلاقة الإيجابية الواضحة بين التعليم والإنتاج وليست بين التعليم والربحية .

٢- أسلوب الاحتياجات من القوى العاملة – التنبؤ بالقوى البشرية :

فى الوقت الذى درس فى " هاريسون ومايرز " طريقة المقارنات الدولية ، كان البعض يدرس العلاقات فى قطر ما بين التعليم والمهنة والدخل القومى ، وقد أدى ذلك إلى تنمية طريقة الاحتياجات من القوى البشرية أو التنبؤ بالقوى البشرية ، وكان لها أثر كبير على التخطيط التربوى أكثر من طريقة المقارنات الدولية ، وكانت أولى خطوات تحقيق التكامل بين التخطيط التربوى وبين القوى العاملة على أيدى " تنبرجن " ومساعديه وذلك فى عام ١٩٦٢ .

وتتم هذه الطريقة كما يلى :

توجد فى دولة ما علاقة بين التكوينين التعليمى والمهنى للقوى البشرية، ومستوى الإنتاج فعلى سبيل المثال خمسون مهندساً جامعياً يستخدمون لإنتاج ما يعادل مليون دولار من الألات الكهربية ، فإذا كانت

الدولة تهدف إلى دخل قومى على مستوى أعلى يصل إلى حوالى ١,٥ مليون دولار فعندئذ تكون القوة البشرية فى حاجة إلى ٢٥ مهندساً زيادة على ما سبق لتوفير الإنتاج الذى تحققه الأجهزة الكهربائية ، وذلك يوضح أن مخططات القوى العاملة تتناول الأهداف التعليمية المتعلقة بالشريحة السكانية التى تمارس نشاطاً اقتصادياً .

وقد كان التخطيط التعليمى فى أوائل العقد السابع يقوم على هذا الأساس منذ ذلك الوقت تمت كتابة عدد غير محدود من الدراسات عن تحليل العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والتعليمية والمهنة كمحاولة لإيجاد نظام يربط بينها .

ولقد أصبحت طريقة بحث الاحتياجات من القوى العاملة شائعة ، وما زالت تستخدم على نطاق واسع فى وقتنا الحاضر فى أعمال التخطيط الفعلى . وعادة ما يستخدم مدخل القوى العاملة فى إثارة انتباه الناس إلى وجوب قدر من العلاقة بين الأعداد والمهنة . ولقد استخدمت طريقة الدالة الرياضية الاقتصادية أو ما سميت النماذج الحسابية وكل النماذج المستخدمة فى التخطيط التربوى تشتمل على تفصيلات دقيقة عن العلاقة بين المهنة والتعليم والنشاط الاقتصادى والسكان ومعظمها من النوع الذى يوفر المعلومات التى يمكن اختزانها ثم تفريغها . وتنتمى هذه النماذج إلى أسلوب الاحتياجات من القوى البشرية ، ولقد تلاشت معظم هذه النماذج فى الوقت الحالى وذلك لصعوبة هذه النماذج وحيث لا يستطيع الفرد التحقق من الكثير من المعرفة عن طريق الاستنباط المفصل .

تخطيط القوى العاملة:

ان التنبؤ باحتياجات القوى العاملة يعنى بإمداد المجتمع بالأفراد اللازمين طبقا للتخطيط التعليمى تبعا لاحتياجات الاقتصاد فى المستقبل من الأفراد مختلفى الأعداد و النوعية.

و يستند التخطيط التعليمى على توافر المعلومات المفصلة بالطاقة العاملة حيث تستند التربية فى تقديرها لحاجاتها خلال سنوات الخطة الى معرفة واضحة بما تحتاج اليه السوق الاقتصادية من أفراد، حيث أن مهماتها الأصلية اعداد اليد العاملة المدربة اللازمة لحاجات الاقتصادية و الاجتماعية .

ولدراسة هذا الموضوع ينبغى المقصود من الطاقة العاملة .

القوى البشرية :

و تسمى الطاقة البشرية :

" هى تلك الجزء من السكان الذى يمكن استغلاله فى النشاط الاقتصادى" و هى عبارة عن عدد السكان جميعا مبتعدا منهم غير القادرين عن العمل و هم :

١- **الأطفال** : الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات " تحديد هذه السن أمر خاص بمصر و هى فى معظم الدول تبلغ سن الخامسة عشر و هى تقابل نهاية سن التعليم الإلزامى " .

٢- **كبار السن**: أكبر من خمسة وستين عاما ماداموا ولا يمارسون عملامثمرا .

٣- **العجزة** : و هم اللذين لا يمكنهم أداء عمل مثمر بسبب عاهة مقعدة أو أمراض مزمنة .

وتنقسم القوة البشرية إلى قسمين :

أولاً : الأفراد الداخلون فى القوة العاملة :

وتسمى الطاقة العاملة .

" جميع الأفراد من الجنسين الذين يساهمون فعلاً بجهودهم الجسمانى أو العقلى في أى عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه "

وتنقسم قوة العمل إلى قسمين :

أ – المشتغلون : (الذين يباشرون عملاً مستمراً سواء كانوا يعملون بأجر أو بدون أجر أو يعملون لحسابهم أو أصحاب العمل) .

ب - المتعطلون : (الأفراد القادرون على دخول سوق العمل ولكنهم لا يجدون العمل المثمر رغم رغبتهم فيه وبحثهم عنه) .

ثانياً : الأفراد الخارجون عن قوة العمل :

(الفراد القادرون على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المثمر) .

وهم ربات البيوت المتفرغات للأعمال المنزلية – الطلبة – أرباب المعاشات أقل من ٦٥ سنة – الزاهدون فى العمل ، نزلاء السجن ومؤسسات الخدمات العامة .

ويمكن إتباع الخطوات التالية عند التنبؤ بالقوى العاملة :

١- تحليل الموقف الحاضر من حيث حصر الطاقة العاملة الحالية وتصنيفها طبقاً للعمالة الكلية ، وإجراء تقويم عام للنظام التعليمى .

٢- تقدير الاحتياجات من القوى العاملة مختلفة النوعيات والإعداد فى المستقبل وتصنيفها .

٣- تحليل مقابلة حاجات الطاقة العاملة بحاجات تربوية .

٤- وضع الخطة التربوية التى تحقق الحاجات التربوية التى تم تقديرها استناداً إلى حاجات الطاقة العاملة التى تم التنبؤ بها .

والخطوات السابقة تحتاج إلى توافر العناصر والمراحل التالية :

١- أن يجرى إحصاء للطاقة العاملة خلال السنة التى تقوم فيها بالدراسة مع تمييز أولئك الذين يعملون فعلاً من العاطلين ثم القيام برسم صورة عن هذه الطاقة العاملة يبين فيها :

أ – العلاقات بين المهن وقطاعات النشاط الاقتصادى .

ب- العلاقات بين المهن ومستويات التعليم .

جـ- العلاقات بين مستويات التعليم والسن .

د – تقويم عام لنظام التعليم .

هـ- بيان بالبرامج الحالية للتدريب وتحليل موجز لسياسة الأجور .

٢- تقدير مجموع عدد أفراد الطاقة العاملة فى سنة التنبؤ .

٣- تقدير مجموع عدد الذين يعملون فى كل قطاع اقتصادى فى سنة التنبؤ ثم إجراء عملية إسقاط لنماذج إنتاج قطاعات الاقتصاد المختلفة لسنة التنبؤ طبقاً لخطة التنمية الاقتصادية . ثم التنبؤ داخل كل قطاع اقتصادى بعدد أفراد الطاقة العاملة فى كل مهنة من المهن .

٤- تقلب الأرقام التى تبين الحاجات فى كل مهنة إلى حاجات مصنفة حسب مستوى التربية .

٥ - - تقدير الأعداد التى يمكن التى يمكن الحصول عليها من الطاقة المطلوبة فى كل فرغ من فروع التعليم فى بيئة التنبؤ " العرض من القوى العاملة لسنة التنبؤ " وذلك على أساس :

أ - الأعداد المتوفرة حاليا .

ب - التطور المرتقب فى نظام التربية القائم .

ج - الفقد الناتج عن الوفاة والتقاعد وترك العمل .

٦- حساب الطريقة التى يمكن على أساسها تحقيق التوازن فى سنة التنبؤ بين الحاجات التى تحتاج إليها فى (٤) وبين الإمكانيات فى (٥) أى الموازنة بين العرض والطلب من القوى البشرية .

٧ - حساب العدد اللازم من الطلاب فى كل مرحلة من المراحل التعليمية وفى كل نوع من فروق التعليم لتوفير الأعداد اللازمة للخطة .

النقد الموجه لطريقة التنبؤ بالقوى البشرية :

أ - عدم الدقة فى التنبؤات بالاحتياجات من القوى البشرية

فى العقد السادس وأوائل السابع كان السبب فى التوسع فى التعليم العالى هو التنبؤ بالقوى البشرية فجميع الأرقام التى نجمت من التنبؤ الطويل فى أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية أظهرت نقصا كبيرا فى القوى البشرية المتعلمة فى المرحلتين الثانوية والعالية ، ومع ذلك فى السنين الماضية القلية ظهر بعض التحرر من وهم التنبؤ بالقوى البشرية ويرجع ذلك جزئيا الى النظرة الجامدة غير المعقولة التى ينطوى عليها التنبؤ بمقدرة النظام الاقتصادي على امتصاص وتوظيف خريجى المدارس .

وبسبب طول أغلب الدورات التعليمية فإن تنبؤات القوى البشرية التى تحاول أن تكون ذات فائدة للتخطيط التربوى يلزم أن تنظر إلى الأمام خمسة أو عشرة أعوام على الأقل ، ولا أحد يدهش من اكتشاف أن التنبؤ المضبوط تماماً هو من قبيل المستحيل ورغم ذلك فإن مختلف تنبؤات القوى البشرية على المدى الطويل تتصف فعلاً بعدم الدقة المتناهية ، ويمكن عمل التنبؤات الدقيقة نوعاً ما على فترات من سنتين إلى ثلاثة وهى مفيدة دون شك من أجل السياسة الفعالة للقوى البشرية التى تمدنا بمعلومات لبرامج التدريب وخدمات التعيين فى العمل والتوجيه المهنى وغيره .

وهذا يدل على أن الافتراضات التى يستخدمها المتنبئون بالقوى البشرية قد لا تعطى نتائج سليمة نظراً لعدم دقة التنبؤات على أن الاقتصاد مرن إلى الحد الذى يجعله قادراً على امتصاص خليط من المهارات المتباينة دون أى أثر على الإنتاج والمشكلة أساساً هى فى درجة عدم الدقة فى فن التنبؤ بالقوى البشرية وتحويل الاحتياجات للمهن المختلفة إلى احتياجات من القوى البشرية لكل مهنة وإعداد هذه القوى البشرية وذلك فى سنة التنبؤ .

ب- العلاقة بين التعليم والاقتصاد :

أوضحت كثير من الدراسات الحديثة التى ظهرت تحت اسم مرونة البدائل أن الاقتصاد يمكن أن يتطور بدرجة واحدة من الجودة مع مزيج من المهمات أكثر مما كان عليه الحال فى الماضى كما أن تحويل الاحتياجات الوظيفية إلى احتياجات تعليمية من أكثر مشاكل تحليل القوى العاملة تعقيداً ، حيث أنه لا توجد علاقة محددة بين الوظائف ودرجة التعليم فيما عدا بعض

الوظائف القليلة ، وحيث تختلف الفروض حول الوظائف بالمستويات التعليمية من دولة إلى أخرى .

جـ- أن طريقة معرفة احتياجات القوى البشرية من الناحية العملية تخلو من وضع تكاليف توفير القدر الإضافى من المهارات فى الاعتبار ، وهو مناقشة ما إذا كان هناك بديل أرخص للتدريب المتعدد المهارات ، ويمكن أن يعطى قدراً من الإنتاج بجودة واحدة ، فإن استخدام هذه الطريقة يعتبر فى معظم الحالات خسارة فى الكفايات كما أن التغير التكنولوجى السريع يؤدى إلى ظهور تغيرات نوعية كبيرة فى القوى البشرية ، وتظهر الحاجة إلى مهن أخرى فى فترات قليلة نسبياً ، حيث تختلف معدلات نمو الصناعات بعضها والبعض الآخر كما تختلف احتياجات الصناعات فى المستقبل ومن القوى العاملة عنها في الحاضر .

د - يشير الاعتراض الرابع إلى حقيقة الارتباط بين التعليم والاقتصاد وأنها أساس التنبؤات إلى حد كبير ، ويعتمد على ما هو متوفر ، بمعنى أنه إذا توفر فى دولة ما ، عدد كبير من خريجى كليات الحقوق ، فإن كثيرا من المهن ستكون تحت سيطرة خريجى كليات الحقوق وهناك بعض المحاولات للعمل بالحد الأدنى من التعليم للمهن المتاحة وبرغم ذلك فإن هذا الاتجاه عشوائياً إلى حد كبير حيث أن وظائف العمل ستتم بكفاية أحسن على يد شخص على مستوى تعليمى أعلى من الحد الأدنى الذى قدره المخططون لهذه المهنة .

هـ- هذا الاعتراض تبناه بعض رجال التعليم وهو مبنى على أساس أن القرارات المتصلة بمقدار الحاجة من التعليم وبطبيعة هذه الحاجة لا يجوز

أن تكون مبنية على اعتبارات اقتصادية خالصة فالأهداف الاقتصادية لا يمكن أن تكون الأهداف الوحيدة للتربية فهنالك إلى جانبها أهداف اجتماعية وفردية عديدة لابد أن تؤخذ فى الاعتبار ، ومهما يكن من شأن التربية فى التنمية الاقتصادية فإنه لا يجب أن ينظر إليها على أنها مجرد خادمة للاقتصاد تابعة له ، حيث لها أغراضها الخاصة وأن هدفها النهائى يظل تنمية الفرد وتفتيح قابلياته وتكوين شخصيته .

و – وهناك مشكلة أخرى على جانب كبير من الأهمية وهى الفجوة التى بدأت تظهر بين الجانب النظرى الأكاديمى للتخطيط التربوى والتطبيق العملى الميدانى ، ولقد أصبحت أغلب نتائج الدراسات النظرية غير قابلة للتطبيق، بل تطور الأمر بالجانب النظرى الأكاديمى إلى الحد الذى أصبحت له لغة جديدة تستخدم مصطلحات تحتاج إلى تعلم مهارات وطرائق جديدة .

ز – أن مخططات القوى العاملة تتناول الأهداف التعليمية المتعلقة بالشريحة السكانية التى تمارس نشاطا اقتصادياً ، إلا أن باقى السكان ما زالوا يحتاجون إلى اهتمام من المخطط وذلك إذا ما أريد للثقافة أن تنمو وتتطور وإذا ما أريد للاقتصاد أن ينجح .

ولذلك فإن التعليم لا يمكن أن يخطط له على أساس المقابلة المباشرة لاحتياجات قوة العمل فقط ، حيث أن التخطيط التربوى فى إطار احتياجات قوة العمل يقدم بعض التقديرات الدنيا المفيدة ولكن احتياجات قوة العمل لا يمكن أبداً أن تتحكم فى وضع كل الأهداف التعليمية .

إن إسقاطات القوى البشرية قد تبعد بعداً كبيراً عن الأمور المحددة ولكنها ما زالت تخدم هدفاً مفيداً ، فإذا دفعت أرقام الهدف واضعى القرارات السياسية لإعطاء الموارد للتعليم والتدريب لكى يؤكدوا النمو الاقتصادى مستقبلاً ، فإن أسلوب القوى البشرية ليس جهد ضائعا ، مهما بعدت هذه الإسقاطات عن الدقة الإحصائية ، وتاريخ التوسع التعليمى فى بعض الدول النامية يؤيد هذا .

ومعظم المخططين اختبروا استخدام لعبة القوى البشرية لجذب وضع أسمى للتعليم وهذا لا يعنى القول بأن تخطيط القوى البشرية مجرد هزل ، ولكنه أسلوب له أغراضه وفوائده وإعداد الهدف الذى يمدنا به هو عائد ممكن من هذا الأسلوب .

إن الهدف الرئيسى لتخطيط القوى العاملة هو وضع استراتيجية لتنمية المصادر البشرية تتمشى مع الخطوط العريضة لأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، أى الوصول إلى توازن مستمر فى مجالات اختبار أهداف السياسة ، وهو يزودنا بدليل دقيق يضاعف إسهام التربية فى الاقتصاد .

والدول النامية لا يمكنها الحصول على كل ما تريده مرة واحدة وهى مضطرة لخوض عمليات اختبار صعبة وينبغى أن تبنى اختيارها على أساس من الأولويات المحددة بعناية .

ولذلك فمن الصعوبة بمكان وضع منهج شامل لتخطيط القوى العاملة فلا زالت هناك صعوبات كثيرة عند تنفيذه ، تتمثل فى استخدام منهج معين

لتخطيط القوى العاملة أو فى نوعية تركيب الصناعة وكذا نوعية التعليم وطبيعة الاقتصاد .

ونتيجة للاعتراضات السابقة فإن هناك دعوة لاعتبار التنبؤ بالقوى البشرية على أنها طريقة يمكن استخدامها فى مضمون التخطيط ولنفترض أن المتنبئين بالقوى البشرية يستطيعون التنبؤ بدقة بالعجز فى خريجى الجامعات لخمس سنوات من الآن ، إن توطيد العزم على العمل فى ضوء هذا التنبؤ على التوسع فى التعليم العالى لا يمكن أن يبرر بالتنبؤ الخاص بالقوى البشرية إذ أنه من الواجب القيام بتحليل لفائدة التكلفة حتى يمكن ترجمة التنبؤ بالعجز فى القوى البشرية إلى سياسة تعليمية .

٣- الطريقة الثقافية :

عند الحديث عن الطاقة العاملة وتخطيط التربية ظهر أن التنبؤ بحاجات القوى العاملة ليست المعيار الوحيد ، فمشروعات النمو فى حجم التعليم لا يمكن ولا يجوز أن تستند فقط على حاجات الطاقة العاملة المؤهلة ، وينبغى أن تستند فوق هذا إلى ما يتطلبه النمو التربوى من أغراض مختلفة ، فالتربية لها أغراضها الاجتماعية وأغراضها الثقافية الخالصة وكذلك أغراضها الاقتصادية ولذلك ينبغى عند تقدير حاجات مجتمع ما من التوسع التربوى الأخذ فى الاعتبار مدى كفاية التعليم فيه من الوجهة الثقافية الاجتماعية لا من الوجهة الاقتصادية فحسب ، ولذا فإن هناك طريقة الحاجات الثقافية الاجتماعية الخالصة ويمكن تسمية هذه الطريقة بالطريقة الثقافية .

[illegible] وتظهر مدى [illegible] الطريقة [illegible] في الدول [illegible]
الطاقة العاملة فيها كما لم تظهر العديد من الإحصاءات والدراسات [illegible]
التي [illegible] على الربط بين التعليم والاقتصاد ، ومعظم البلاد العربية تعتمد
على هذه الطريقة اعتماداً كبيراً وذلك لنقص المعلومات المتصلة بالطاقة
العاملة وضعف الارتباط بين خطة التنمية الاقتصادية وخطة التربية ، ولقد
حاولت بعض الدول العربية تحقيق الترابط بين الطريقة المعتمدة على الطاقة
العاملة والطريقة الثقافية مثل مصر [illegible]
[illegible] والمشكلات التي تواجه تطبيق الطريقة [illegible]

تعتمد هذه الطريقة على افتراض عكس الافتراض الذى تقوم عليه طريقة التنبؤ بالقوى البشرية وطريقة التكلفة والعائد حيث تفترض أن للتربية أهدافاً غير الأهداف الاقتصادية وهذه الأهداف متعددة ولكن لا يمكن تقديرها تقديراً مالياً وقمياً لأن هذه الأهداف تتناول القيم الضرورية للمجتمع مثل تكوين المواطن الواعي وتحقيق الفرص المتكافئة للجميع وغير ذلك .

[illegible]

أقل بكثير عن [illegible]
قرار توفير التعليم قرار سياسى يستند إلى سياسة الدولة الاقتصادية
مرة أخرى .

٢- الرغبة فى التعليم ليست معيارا واضحا يمكن على أساسه رسم سياسة للتوسع اللازم فى التعليم ، حيث أنها تتوقف على قدرة الأفراد المالية كما تتوقف على قدرة المجتمع المالية أيضاً .

٣- تحقيق التوازن بين الكم والكيف فى التعليم ، وتلك الصعوبة تثير التساؤل عن الفائدة التى يمكن أن تعود على المجتمع من تقديم تعليم جامعى ممتاز لعدد قليل من الطلاب ، أو تقديم تعليم جامعى ضعيف المستوى إلى عدد كبير منه ، أو بمعنى آخر : هل الأفضل إعداد ١٠% ممن هم فى سن الجامعة إعداداً جامعياً ممتازاً أم الأفضل إعداد ٦٠% على فرض المثال ممن هم فى سن الجامعة إعداداً جامعياً ضعيفاً ؟

٤- من الممكن تحديد الحاجات التعليمية لبلد من البلاد عن طريق المقارنة الدولية ببلد آخر ، غير أنه من الواضح أن الظروف الاقتصادية لا يمكن أن تكون واحدة فى البلدين والاعتراضات السابقة لا تقلل من قيمة الطريقة الثقافية إذا كانت مساندة للطرق الأخرى المتبعة عند التخطيط للتربية .

٤- أسلوب التكلفة والعائد :

ينبغى معرفة العلاقة بين رجال الاقتصاد وبين تخطيط الموارد البشرية .

الاقتصاديون وتخطيط تنمية المورد البشرى :

أن اهتمام رجال الاقتصاد بالتعليم ليس بالأمر الحديث ، حيث يرجع إلى أيام (آدم سميث) ، ولقد ناقشوا بعض القضايا ، مثل هل تتحمل الدولة نفقات التعليم ؟ أم يتحملها الأفراد الذين يتلقون التعليم ؟

ويركز الاقتصاديون اهتمامهم منذ أمد طويل على دور التعليم فى التنمية الاقتصادية وتتراوح الطرق المستخدمة بين الدفاع العام وبين التعليم بوصفه القوى الكبرى لتشكيل مجتمع التقدم وبين المقاييس الاقتصادية لتحديد العائد من التعليم ، ولقد اعترف معظم الاقتصاديون الذين جاءوا بعد (آدم سميث) بأهمية التعليم ، ولكنهم كانوا يميلون إلى تركه جانباً عند بناء نظرياتهم فى النمو الاقتصادى .

حتى جاء " مارشال " فحاول ثانية أن يربط بين التعليم وبين دراسة التغير الاقتصادى ، وكان أحد الأوائل الذين اهتموا بموضوع عائد التعليم ولقد وردت أهمية التعليم او التدريب فى أعمال الاقتصاديين بصورة حتمية أكثر منها بصورة صريحة وقاطعة .

وشهد القرن الحالى العديد من المحاولات التى بذلت لتحديد مقدار الدور الذى يؤديه التعليم فى النمو الاقتصادى ابتداء من " ستروميلين " فى سنة ١٩٢٥ ، وظهرت دراسات على مستوى دقيق تحاول ربط الدخل بسنوات التعليم مثل كتابات والسن ، وفريد مان ، وكوزنتس التى كانت الأساس لكتابات كثيرة أخرى ظهرت فى الخمسينات والستينات مثل كتابات " شولتز " وبيكر و " بلوج " ، مينسر ، وكتابات كثيرين غيرهم .

وفى أثناء التأكيد العظيم على التنمية الاقتصادية ، خلال السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية ، نمى إدراك ووعى نظرى وعملى بأهمية وجود قوى عاملة ذات تدريب مناسب .

وقد ذكر " لويس " أن معظم الدول لا تجد صعوبة لإثبات أن التعليم يزيد من النتائج بصورة مباشرة ، ولقد قامت بعض الدول بربط متطلبات القوى البشرية بالتعليم ، وأفاد " دين " بأن هناك اتجاه قوى بين المخططين لربط المستويات الدنيا من محو الأمية بالجوانب الإنتاجية للتعليم ، ولم تتم حتى الآن سوى محاولات قليلة لقياس الحد الأدنى من الاحتياجات من محو الأمية فى القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادى ، وكانت الحجة لطلب تعميم محو الأمية بين القوى العاملة مبنية على افتراض القائل والذى لم يختبر ، بأن ذلك يزيد من الإنتاجية.

ولقد قدم " سفنلسون " وآخرون من علماء الاقتصاد وصفاً للتعليم يشير إلى الجانب الإنتاجى والجانب الاستهلاكى للتعليم وهم يذهبون إلى أن التعليم ليس سلعة للاستهلاك المستمر ولكنه استثمار فى أصول استهلاكية دائمة .

ويعتبر التعليم على مدى حياة الشخص الذى تلقاه – أساساً لتعليم عال مستمر ، ويميز " تنبرجن " (١٩٥٨) بين التعليم العام والتعليم المتخصص والتدريب حيث يعتبر الأخير أكثر ارتباطاً بالتنمية الاقتصادية .

ويؤكد " تنبرجن " ." وشولتز " (١٩٦٣) وآخرين على الآثار التى يحدثها تقدم المورد البشرى والتى تتم فرضاً من خلال التعليم فى التنمية الاقتصادية ، وهذه الآثار أكثر من الآثار التى تحدثها الزيادة فى رأس المال والأرض والعوامل الكلاسيكية الأخرى فى دالة النمو .

ويزداد إسهام علماء الاقتصاد فى الدراسات الخاصة بالكلفة وطرق تمويل التعليم وقد درس كل من " فيزى " (١٩٥٨) ، " دينسون " (١٩٦١)

التكاليف وحاول " شولتز " (١٩٦٠) وآخرون حساب الكلفة المباشرة وغير المباشرة للتعليم وتقديرات الدخل الضائع .

عموماً لقد دارت معركة كبيرة بين مخططى القوى العاملة وبين المنادين بتحليلات المعدل الداخلى للعائد ، " القيمة الحالية للتكلفة والأرباح " ومعدلات الدخل وذلك للاستخدام الأمثل للتعليم كاستثمار للمجتمع .

ولقد تمخض التفاعل بين الاقتصاديين والتربويين عن تفضيل نوية التعليم على كمه ، فلقد نوه الاقتصاديون بأن قدراً كبيراً من التعليم الذى يقدم فى الدول المنخفضة الدخل لا يمت إلا بصلة قليلة إلى احتياجاتها .

وكذلك كثيراً ما قال التربويون أن نوع التعليم الذى يقدم ليس بينه وبين الاحتياجات الفردية علاقة ظاهرة .

إن اقتصاديات التعليم يعنى بجانب من الجوانب الآتية أو بعضها :

١- تخفيض الوقت اللازم لتحقيق الأهداف التعليمية وذلك عن طريق :

أ - وضع أهداف تعليمية أقل .

ب- تحقيق الأهداف بكفاية أكبر .

٢- تخفيض فى التكاليف اللازمة لتحقيق تلك الأهداف .

التخفيض فى تكلفة كل طالب أو زيادة أعداد الطلاب المحددين بحساب نفس وحدة التكلفة .

[illegible]

[illegible] الطرق السابقة التي استخدمت في التخطيط التعليمي ، ظهرت الحاجة إلى طرق أخرى ولحسن الحظ ظهر البديل [illegible] تحليل معدل العائد

ولقد طبق أسلوب معدل العائد بكثرة في التخطيط التعليمي ليسمح بالمقارنة بين [illegible]

وللأهمية القصوى فإن حسابات معدل العائد تعتمد أساساً على تكتيك محاسبي بسيط ، رغم وجود تعقيدات في التخطيط التعليمي . فتقديرات معدل العائد تعتمد على تكاليف الحصول على بعض التعليم الإضافي ، والزيادة في الدخل المترتبة على ذلك ، ومعظم التقديرات التي تمت كانت تتصل بآثار التعليم الرسمي .

ومن الفروع الأولى لهذه الطريقة ، تقدير الدخل الفردي مدى الحياة من حيث علاقته بالمستويات التعليمية المختلفة ، فمتوسط الدخل عند من تعلموا المدى ١٢ عاماً يقارن بمتوسط الدخل عند من تعلموا المدى ١٤ سنوات . [illegible] الشخص الأكثر تعليماً قد يستطيع أن يحصل على مال أكثر في [illegible] لكنه خلال مدى تعليمه يكسب أقل مما يكسبه الشخص الذي أصبح [illegible] للعمل . وفي بعض البلاد قد يكسب أقل في السنوات الأولى التالية للتخرج .

وهذه الطريقة تعبر عن قبول الأفراد والمجتمع لبعض التكاليف فى الوقت الحالى ، ثم جنى عائد فى المستقبل ، ومهمة هذه الطريقة تحديد ذلك العائد .

وبالتالى يمكن حساب معدل العائد ، وعموماً معدل العائد لأى شيء هو " ملخص إحصائى يشرح العلاقة بين التكاليف والأرباح لذلك الموضوع ".

ويمكن نظرياً تطبيق معدل العائد فى نوعين من الحالات العامة :

النوع الأول : يحاول المخطط ربط وربما ترتيب الاستثمار فى التعليم مع الاستثمارات فى المشروعات التى تؤدى إلى زيادة التنمية الاقتصادية الكلية .

النوع الثانى : يستخدم المخطط معدل العائد لتحديد وضع أنسب لأحد مستويات التعليم وأنواعه . وفى الحالات الخاصة يستخدم فى تقييم رغبة أحد الأشخاص فى الحصول على مزيد من التعليم، ولذلك فإن تحليل التكلفة والعائد هو بالتأكيد الإطار الملائم للتفكير فى التخطيط التعليمى من أجل الأهداف الاقتصادية .

إن حساب معدل العائد يخلق افتراضاً عن كيفية وجوب إعادة توزيع الموارد داخل النظام التعليمى ، فهو يعطى الإشارة إلى الحاجة إلى تغيير توزيع الموارد فى مصلحة هذه الأنواع من التعليم التى تعطى معدلات عائد أعلى ، ولذا فهو يعطى شكلاً للاتجاه وقد تقترح علينا هذه التحليلات ، طرق زيادة فائدة التعليم إما بزيادة فوائده أو بتقليل تكاليفه وتخفيضها ، حيث قياسات تحسين استخدام القوى البشرية ، سوف تزيد الفوائد المتعلقة بالتعليم بينما

قياسات تخفيض الفاقد سوف تقلل التكاليف وفى كلا الحالتين سوف يزيد معدل العائد للتعليم .

وربما تكون أهم وجهة نظر لتحليلات التكلفة والعائد أنها تقدم عملاً متكاملاً لاختبارات تكاليف التعليم كعلاقته بالمكاسب النسبية للقوى البشرية المتعلمة ، وكلا هذين العنصرين أهملا فى معظم التخطيطات التعليمية اعتماداً على التنبؤ بالقوى البشرية .

العلاقة بين تحليل التكلفة والعائد والتنبؤ بالقوى البشرية :

إن بعض الكتاب اعتبروا تحليل التكاليف والفوائد وتنبؤات القوى البشرية مداخل متعارضة للتخطيط . بينما كل من تنبؤات القوى البشرية ، وكذلك تحليلات التكاليف والفوائد ما هى إلا محاولات لتحقيق نفس الهدف وهو التوزيع النسبى للموارد بهدف تجنب النقص أو النكوص فى القوى البشرية المتعلمة . وللتأكد من استخدام الموارد المتاحة فى اتجاه النمو الاقتصادى ، وفى الحقيقة فإن الطرفين يعتبران متكاملان .

فتحليل التكاليف للفوائد يقوم بتقييم وسائل تحقيق المتطلبات المستمرة بينما تنبؤات القوى البشرية يحدد لنا اتجاهات تحسين القوى البشرية المتعلمة بهدف تحقيق شكل جديد لتوزيع العمالة ، وبتحليل الشكل الجديد للمكاسب والتكاليف يوضح تناقضات الموارد بالنسبة للعرض . فحسابات التكاليف والفوائد تمدنا بوسائل لإيجاد العلاقة بين العرض والطلب ومدلولاتها بالنسبة للتكاليف والفوائد لكل حالة ، ولذا فهى ذات أهمية قصوى بالنسبة لمخططى التعليم فى الدول النامية .

ولذا فإنه لا يبغى إتباع أسلوب معين إتباعاً عشوائياً ، ولكن يجب تقدير الموقف الذى يتحكم فى المخطط من تحسين ردود الأفعال ، متوخياً أهمية البيانات ومعرفة الجهات التى يتعذر وجود بيانات فيها ، إن معرفة الحاجة إلى البيانات يجب أن يسبق جمعها .

وأخيراً فإن أسلوبى التنبؤ بالقوى البشرية وتحليل التكلفة والعائد قد عملا على إتاحة بيانات تفصيلية كثيرة عن موضوعات لم تكن موضع بحث من قبل .

وعلى الرغم من كل هذه الجهود التى بذلت من الاقتصاديين فى مجال الاستثمار البشرى فإن معظم واضعى الخطط لا يعنون إلا قليلاً بتحليل الموارد البشرية .

العقبات والمشكلات التى واجهت تنفيذ طريقة التكلفة والعائد :

واجهت فكرة التكلفة والعائد العديد من الصعاب والعقبات وأهمها :

١- العوامل المؤثرة على الدخل المكتسب للأفراد :

تعتمد طريقة معدل العائد من التعليم على إيجاد العلاقة بين المستوى التعليمى والدخل المكتسب ، وأبرزت الكثير من الدراسات الفرق بين الدخول كنتيجة للفروق بين المستويات التعليمية والواقع أن الدخل المكتسب يعتبر محصلة لتفاعل عدد من العوامل المعقدة أهمها : الجنس ، العنصر ، القدرة ، الظروف الأسرية ، مدة الدراسة ، نوعية الدراسة ... وكل من هذه العوامل تؤثر تأثيراً مباشراً على الدخول المكتسبة وذلك يعنى أن التعليم يعتبر عاملاً من العوامل الكثيرة المؤثرة على الدخول المكتسبة ، ولذا لا يمكن اعتبار

التعليم المقياس الأوحد لاختلافات الدخول ، ولقد حاول عدد من الباحثين تثبيت وعزل بعض هذه العوامل مثل عامل الجنس والعنصر .

٢- تأثير القوى الاجتماعية :

يلاحظ أن النقابات تحاول زيادة دخول أفرادها ، وقوة النقابات تؤدى دائماً إلى تحقيق المزيد . ولقد ظهر ذلك واضحاً فى تأثير رابطة الأطباء الأمريكيين حيث استطاعت تحقيق أجوراً مرتفعة لأعضائها ، وفى فرنسا نجد أن مستخدمى الدولة يتقاضون أجوراً أقل من الأجور التى يتقاضاها العاملون فى القطاع الخاص وذلك رغم تماثل المستوى التعليمى .

٣- الاستثمار وعلاقته بالاستهلاك فى التعليم :

تواجه طريقة حساب العائد من التعليم مشكلة رئيسية وهى علاقة تكاليف التعليم بفوائده العديدة وحيث أن تكلفة التعليم = النفقات العامة والخاصة للتعليم + تكلفة الفرصة البديلة . فهل يمكن استخدام أسلوب " شافر " فى معالجة جميع التكاليف على أنها تخدم الاستهلاك فقط ، ومن ناحية أخرى هل يمكن تخصيص كل التكاليف على أنها استثمار لرأس المال يؤدى إلى مكاسب منتظرة بالضرورة ؟

من الواضح أنه حتى هذه اللحظة لم يتمكن الباحثون من وضع أسلوب علمى مقنن لتحديد وقياس توزيع هذه التكاليف بين الاستثمار والاستهلاك وتؤدى تلك المناقشة إلى ظهور مشكلة جديدة وهى توزيع الاستهلاك والاستثمار على أشكال التعليم المختلفة .

٤- العائدات غير المباشرة ، الاقتصاديات الخارجية .

تناولت الأبحاث التى أجريت على معدل العائد ، حساب العائد النقدى للتعليم ، والفوائد الناتجة عن التعليم كثيرة والعائد النقدى لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً من العائدات والجزء الأكثر يسمى بالعائد غير المباشر أو الاقتصاديات الخارجية .

وهى تعنى ما يترتب على التعليم من آثار فى جوانب أخرى من الحياة خارج نطاق المجال التعليمى نفسه مما يصعب تقديره سلفاً كجزء من دخل الفرد أو الدخل القومى .

٥- علاقة الكم بالكيف فى التعليم :

تعتبر مشكلة نوعية التعليم من المشاكل التى لم يمكن حسمها حتى الآن، فقد يكون هناك مجموعة من الأفراد يتماثلون فى قدراتهم ، وفى المستوى التعليمى ، ويختلفون فى نوعية التعليم مما يؤدى إلى اختلافهم فى الدخول ، ولقد درس " مورجان " عام (١٩٦٨) علاقة كم التعليم والكيف فيه وأكدت هذه الدراسة أن كم التعليم مقاساً بعدد سنوات التعليم التى اجتازها الفرد لا يؤثر وحده على مقدار التفاوت فى الدخل المكتسب بل هناك أيضاً نوعية التعليم وتقاس بمتوسط ما أنفق على التلميذ فى المرحلة التعليمية التى تؤثر بدورها على مستوى الدخل المكتسب . ولكن هذه الدراسات لم تعطى الإجابة على التساؤل المتعلق بما هو كم وكيف التعليم الأفضل الذى يحتاجه المجتمع

٦- الدخول المكتسبة وعلاقتها بالنمو الاقتصادى :

تتم حسابات الدخول المكتسبة عن طريق التنبؤ وذلك لفترة طويلة ، وهذا التنبؤ لا يخلو من الخطأ ، حيث أنه من الممكن أن يرتفع الدخول نتيجة للنمو الاقتصادى ، وذلك لارتباط الدخول بقانون العرض والطلب ، ولأن بروفيل العمر والدخل يعطى الأساس لحساب معدل العائد عن طريق قطاع مستعرض ، وهذا البروفيل يعكس قانون العرض والطلب فى الوقت الحالى والمستقبل بينما العرض والطلب فى المستقبل من مهام المخطط .

٧- ارتفاع معدلات العائد وعلاقتها بالاستثمار القومى :

إن عملية حساب معدلات العائد تعطى معدلات رقمية للعائد من الاستثمار فى التعليم ، ولكن إذا تبين ارتفاع هذه المعدلات عن معدلات العائد من الاستثمار فى رأس المال المادى فما هى النسبة المثلى للاستثمار فى التعليم إلى الاستثمار فى رأس المال المادى والتى تعطى أعلى معدل للعائد ؟

٨- علاقة الدخول بالإنتاجية والعمالة :

إن حسابات معدل العائد تفترض وجود عمالة كاملة فى حين أن معظم الدول النامية والمتقدمة أيضاً تعانى من البطالة ومن الناحية الأخرى فإن اختلافات الدخول لا تعتبر مقياساً صالحاً لاختلافات إنتاجية العاملين وذلك للاختلافات في سوق العمل . أى أن الاختلافات فى الدخول لا تعطى قياساً مباشراً للفائدة الاقتصادية من التعليم .

على أن صعوبات استخدام التكلفة والعائد للتعليم قد ترجع إلى التعليم أكثر مما ترجع إلى التكلفة والعائد فهناك العديد من العناصر والمواقف التى قد تعترض التخطيط باستخدام التكلفة والعائد فقط مثل :

تأثيرات التعليم المتسعة وكذلك انتشارها على فترة زمنية طويلة وعدم تحديد دالة الإنتاج للتعليم تحديداً واضحاً أى العلاقة بين المدخلات والمخرجات ونوعية كلاهما إلى غير ذلك من الاعتراضات السابق شرحها ، وكل هذه الاعتراضات تنتمى إلى نوعية التعليم أكثر مما تنتمى إلى طريقة التكلفة والعائد .

٩- تحليل فعالية التكلفة :

تعتبر هذه الطريقة طريقة معدلة من طرق تحليل التكلفة والعائد . حيث درجت العادة على استخدام تحليل التكلفة والعائد ، عندما تكون النتائج قابلة للقياس بدلالات نقدية محددة ، وعبارة " فعالية التكلفة " عندما تكون هذه النتائج غير قابلة لمثل هذا القياس .

إن تحليل فعالية الكلفة يقوم على تحليل وتركيب عمليات بديلة بالإستناد إلى معيارين الكلفة معبراً عنها بالموارد اللازمة والعائد معبراً عنه بالنتائج المحققة ، ونتيجة لصعوبة قياس العائد عندما يكون منتشراً ومتشعباً وعندما يكون له آثاراً اجتماعية مركبة أو عندما يتيح إمكانيات للتنمية لا تستطيع مسبقاً تقدير مغزاها ومداها ، وبنفس الصعوبة تواجه صعوبة قياس تكاليف المشروع ، عند هذا الحد يكون من الضرورى استخدام تحليل فعالية التكلفة كبديل لتحليل معدل العائد . مما سبق نصل إلى أن تحليل معدل العائد نوع من كل يستخدم لتقويم أى نشاط وهذا الكل يمكن أن يسمى تحليل فعالية التكلفة .

إن طريقة تطبيقه لعدد من المشروعات البديلة تتكون أساساً من ثلاث خطوات :

أ - تحديد كل غرض من الأغراض المتعددة بطريقة يمكن قياسها مع الاتجاه إلى تفضيل الأعداد الطبيعية فى القياس .

ب- حسب ذلك المقياس يتم معايرة فعالية كل المشروعات لكل وحدة تكاليف لكل غرض من الأغراض .

جـ- يتم اختيار أحسن مشروع بتطبيق دالة " تفضيل الخطط " التى هى فئة الأوزان أو ترتيب الأفضليات بين الأغراض ، والذى بدونه يصبح من المستحيل أن نختار بين سلسلة تتكون من نسب فعالية التكلفة المحتملة التضارب .

لذا يعتبر تحليل فعالية التكلفة التكوين الواضح لمنطق اتخاذ القرار المعقول ، واتصاله الوثيق مع برنامج الطرق الفنية لوضع الميزانية يجب أن يكون واضحاً .

ويلزم أن يذهب المخطط التربوى فى النطاق العام وراء تحليل التكلفة والعائد إلى تحليل فعالية التكلفة ، ومن المعلوم أنه من الصعب إعطاء تفسير واضح لأهداف النمو الاقتصادى للدولة ، وكم تكون هذه الصعوبة أكثر فى حالة الأهداف الاجتماعية والسياسية وحتى التربوية البحتة ، ولذلك فإن مفهوم التخطيط التربوى للأغراض الاقتصادية ربما يكون خليط غير مرتب ولكنه مثال للنظام إذا ما قورن بالتخطيط التربوى من أجل الأغراض الاجتماعية والسياسية والتعليمية ، وربما يكون هو السبب فى أن علماء الاجتماع والسياسة .. ينقصهم الإطار العام لإصدار القرارات التى من خلالها يمكن ترفيق نتائجهم الإيجابية ، إن تحليل فعالية التكلفة قد يكون هو الإطار العام المطلوب .



التعليم وتحديات المستقبل

قراءة في تقرير (التعليم ذلك الكنز المكنون)

- مقدمـــة.
- أولاً : أهم سمات عالم اليوم.
- ثانـياً : مظاهـر الأزمـة الاجتماعـية ودور التربـية في مواجهتها.
- ثالثـاً: مؤشرات التنمية البشرية.
- رابعـاً: المبادئ التربوية للقرن الحادي والعشرين.
- خامساً : تحديات تنمية المشاركة الطلابية داخل النظام التعليمي.

مقدمـــة :

يتـــناول هذا الجانب من تقرير التعلم ذلك الكنز المكنون الصادر عن مـــنظمة اليونسكو لكيفية الانتقال من المجتمع المحلي إلى المجتمع العالمي ، ومدى الحاجة إلى إعادة تنظيم المناهج لتحقيق مزيد من الترابط بين الإنسان وبيئـــته وفـــي الوقت نفسه تنمية وعي الإنسان بجذوره ومعرفة ذاته بشكل أفـــضل ، كمـــا يؤكد التقرير على أهمية تنوع السياسة التعليمية وألا يحدث تعـــارض بين تنشئة الفرد اجتماعيا وتنميته شخصيا بحيث تؤدي التربية إلى الجمـــع بـــين تنشئة الفرد اجتماعيا وتنميته شخصيا بحي تؤدي التربية إلى الجمـــع بين مزايا الاندماج وبين احترام المقومات الشخصية ، كما ينبغي أن تـــؤدي التـــربية إلـــى تحقيق التلاحم الاجتماعي والهوية الوطنية والنهوض بجماعـــات الأقليات واحترام شخصيات أفرادهم ، ويؤكد التقرير على أهمية الانتقال بالتربية من دورها في تحقيق النمو الاقتصادي إلى تحقيق دور أكبر في التنمية البشرية بصفة عامة.

أولاً : أهم سمات العالم اليوم :

يزداد حجم التكافل العالمي على الصعيد الاقتصادي والعلمي والثقافي والسياسي على أثر فتح الحدود الاقتصادية والمالية ، وتفكك الكتلة الشيوعية والـــتطور المتنامي لتكنولوجيا المعلومات مما ينبئ بظهور عالم جديد يخلق جـــواً مـــن عـــدم اليقين والتخوف من المستقبل ، فعالم اليوم يتميز بالسرعة الهائلة للتزايد الديمجرافي مع ظهور الكثير من التناقضات ، حيث زاد نصيب الـــدول النامـــية من مجموع النمو السكاني العالمي ، وفي الوقت نفسه تباطأ الـــنمو السكاني في الدول المتقدمة ، وتزايدت بها أعداد كبار السن وذلك في

الـوقت الـذي تحـتاج فيه الدول النامية لمزيد من الأموال لتوفير المدارس لـصغار السن تحتاج الدول المتقدمة لمزيد من الإمكانات لرعاية كبار السن والعـناية بهـم ، كمـا يتميز العالم اليوم بأنه يتجه إلى إلغاء الحواجز وفتح الحـدود لحـركة الاقتـصاد والمال ، وقد أدى ذلك إلى إضعاف اقتصاديات معظـم الدول النامية ، كما أدى إلى إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية ، وإلى تكوين شبكات تكنولوجية تربط بين مراكز البحوث والمؤسسات الكبرى فـي الميادين كافة على مستوى العالم كله ، وقد أدت هذه الشبكات إلى إلغاء المسافات مما أدى إلى التداول الحر للصورة والكلمة ولاشك أن التربية دورا كبيـرا فـي هذا الشأن ، إذا كان من الضروري التحكم في انطلاقه شبكات الإتصال المترابط لكي يصبح جميع البشر جيرانا حقيقيين ، فالمشكلات التي تفرضـها العـولمة مشكلات على المجتمعات تؤثر بشكل مباشر على النظم التعليمـية وخاصـة فـي مجال الثقافة والتنوع اللغوي حيث يمكن جعل هذا التنوع مصدر إثراء من خلال تعزيز تعليم اللغات واعتبار متطلبات العولمة والحفـاظ علـى الذاتية الثقافية متطلبات متكاملة وليست متناقضة ، إن عالم اليوم يواجه مخاطر متعددة فتكديس الأسلحة والتسابق في حيازتها وتطويرها وانتـشار الجماعـات الإرهابية يزيد من قلق العقلاء في العالم على مصير العـالم المـشترك ، كما أن هناك قلقا مشتركا حول صعوبة قراءة المستقبل وخاصة في مجال تجاوز التوترات المتنافرة التي تبدو على السطح في عالم الـيوم ، والتـربية الـيوم هي محاولة تحويل ظاهرة الاعتماد المتبادل إلى تـضامن مقـصود ، وإعادة تنظيم المناهج بحيث تعطي رؤية شاملة للعلاقة التـي تـربط بين الإنسان وبيئته أصبحت عملية ضرورية وفي الوقت نفسه ينبغـي الـسعي إلى تنمية وعي الإنسان بجذوره لمعرفة ذاته بشكل أفضل ،

وفي النهاية فإن اللجنة ترى بإيجاز أن الاعتماد المتبادل بين العالم والعولمة بدا واضحا في الفترة الأخيرة.

والأمر يتطلب المزيد من التفكير الذي يمكن أن يتجاوز دور كل من التـــربية والـــثقافة إلى أدوار المنظمات الدولية وهياكلها ، كما أنها ترى أن الخطـــر الرئيس يكمن في الانفصام الذي يحدث بين الأقلية القادرة على شق طريقها بنجاح في هذا العالم وبين الأغلبية التي تشعر بعجزها عن التأثير في المـــصير المـــشترك ، مع تراجع الديمقراطية وحدوث ثورات متعددة ، ولذا فاللجنة ترى أنه لابد من الاسترشاد بهدف مثالي يتلخص في ضرورة توجيه العـــالم نحـــو مزيد من التفاهم ومن الإحساس بالمسئولية والتضامن مع تقبل اختلافاتـــنا الـــروحية والـــثقافة والتـــربية تقوم بدور تيسير المعرفة للجميع ومساعدة الفرد على فهم العالم والآخرين.

ثانيا : مظاهر الأزمة الاجتماعية ودور التربية في مواجهتها :

تـــسعى التـــربية إلى نسج الروابط الاجتماعية بين الأفراد مما يتفق وتنوع الثقافات بالإضافة إلى قيامها بهدفها الرئيس وهو تفتح شخصية الفرد وتنشئته اجتماعيا ، باعتبارها أداة لنقل الثقافات والقيم ، هذه الأهداف تواجه ظـــروفا متغيرة بالنسبة لمجتمعات اليوم فهناك اختلال في التنظيم الاجتماعي وتحلـــل للـــروابط الاجتماعية ، ومن ثم تتعرض النظم التعليمية للكثير من التوترات من بينها ما يتعلق باحترام فردية الإنسان مع المحافظة على ترابط المجـــتمع في الوقت نفسه ، وأصبح على التربية أن توفر لكل فرد الوسائل اللازمـــة لمواطـــنة واعـــية إيجابـــية يمكـــن أن تتحقق فقط في ظل مجتمع ديمقراطي ومجتمعاتنا اليوم تتعرض لأزمة حادة في التلاحم الاجتماعي.

فهـــناك فوارق كبيرة في الدخل والحرية ، هذا التباين واضح للجميع على مستوى العالم ككل وداخل كل دولة على حده ، والنمو السكاني المتزايد يحـــول دون رفع مستويات المعيشة وحركات الهجرة والنزوح من الريف ، وتفرق شمل الأسرة والتوسع الحضري العشوائي ، وانفصام عرى التضامن بين الجيران يفجر في النهاية الأزمة الاجتماعية داخل المجتمعات وبالإضافة إلـــى ذلك فهناك تحدٍ حقيقي يبدو في التعارض بين مفهوم الأمة والحاجة إلى الترابط الاجتماعي ، ومفهوم الديمقراطية وضرورة أن يتعرف المواطن من خـــلال إدراك حقيقـــي للمـــصلحة الجماعية وفي الوقت نفسه الحرص على المـــشاركة فـــي الحـــياة الديمقراطية ، مع ضرورة مراعاة احترام اختلاف الأفـــراد وخـــصوصياتهم واللجـــنة جعلت من احترام التعددية أحد المبادئ الأساســـية فـــي تفكيرها ، كما أكدت اللجنة على ضرورة السعي لإعادة كل المـــستبعدين عن النظام التعليمي إلى مساراتهم التعليمية وإلى ضرورة تنشئة الأفراد على التسامح واحترام الآخرين وإكساب الروح الديمقراطية للأفراد ، وترى اللجنة أن التربية مطالبة بأن تمد كل فرد بالقدرة على المشاركة بنشاط في تصور مستقبل المجتمع ، كما توصى اللجنة بتسخير كل الإمكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة لخدمة التعليم والإعداد والتدريب ، واللجنة تؤكد على المبادئ التالية :

أ- ضرورة أن تكون السياسة التعليمية منوعة بما فيه الكفاية ومصممة بحيث لا تكون عاملا إضافيا من عوامل الاستبعاد الاجتماعي.

ب- لا ينبغي أن يكن هناك تعارض بين التنشئة الاجتماعية لكل فرد والتنمية الشخصية له وأن يتجه النظام إلى الجمع بين مزايا الاندماج وبين احترام المقومة الفردية.

ج- التأكيد على أن التربيـــة لا تستطيع وحدها حـــل المشكلات التي يثيرها

انفصام الرابطة الاجتماعية ولكنها يمكن أن تصبح عاملا أساسيا من عناصر التلاحم الاجتماعي والهوية الوطنية.

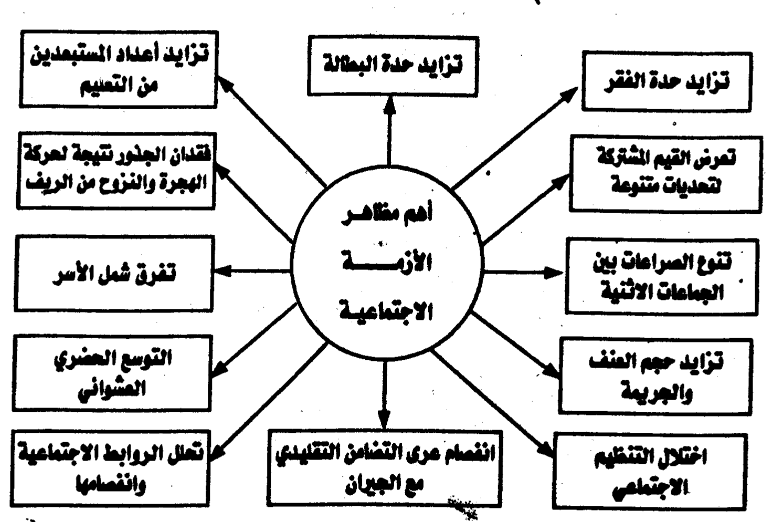
د – ينبغي أن تسهم المدرسة في النهوض بجماعات الأقليات وتعبئة جميع الجهود في ظل احترام شخصيات الأفراد.

هـ – ينبغي أن تتقدم الديمقراطية وتنمو وفقا لأشكال ومراحل ملائمة لكل بلد والمدرسة عليها أن تنشئ الأفراد على مواطنة واعية وإيجابية.

و – ينبغي تشجيع المشاركة الديمقراطية باعتبارها مسألة مواطنة صالحة يمكن تنميتها من خلال تعزيز قدرات الأفراد على فهم الأمور والحكم عليها

ز – التأكيد على أن تقوم التربية بتزويد الأطفال بالأسس الثقافية التي تتيح لهم فك رموز التحولات الجارية وإعادة ربط الأحداث في إطار جديد.

أهم مظاهر الأزمة الاجتماعية



ثالثاً : مؤشرات جديدة للتنمية البشرية :

يشهد العالم ازدهاراً اقتصادياً لم يسبق له مثيل نتيجة للتقدم التكنولوجي والمنافسة الدولية المتنامية واللجنة ترجع هذا التقدم والازدهار إلى زيادة قدرة البشر على التحكم في بيئتهم وتنظيمها وفقا لاحتياجاتهم أي إلى العلم والتعليم ، وكان من نتيجة ذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل وانتشار التقدم التقني بسرعة كبيرة ، وبرغم ذلك فإن معدلات التقدم تباينت بشكل واضح بين دول العالم وظهرت وتنوعت أوجه عدم المساواة ، وبرغم ذلك وتحت ضغط التقدم التقني والتحديث زاد الطلب على التعليم لغايات اقتصادية وتزايدت المقارنات الدولية التي تلقي الضوء على أهمية رأس المال والاستثمار التعليمي ودوره في الإنتاجية ، وحاجة النظم التعليمية للوفاء بمتطلبات استخدام التكنولوجيا الجديدة في الاقتصاد والإعداد المهني للكفاءات الجديدة وتدريب وإعداد العلماء والمبتكرين والكوادر التكنولوجية رفيعة المستوى ، كما أدت سرعة التحولات التكنولوجية إلى بروز ضرورة توافر المرونة الواعية في الأيدي العاملة على صعيد المؤسسات والأمم.

ولقد أصبحت ضرورة متابعة واستباق التغيرات التكنولوجيا وأثرها على العمل حتمية واجبة ، وأصبح من أهم الوظائف لدى النظم التعليمية ضرورة تأمين التدريب من أجل التجويد لأفراد يكونون قادرين على التطور والتكيف مع عالم يشهد تحولا سريعا واستيعاب التغيير ، وأصبح النشاط التعليمي والتدريبي أحد المحركات الرئيسة للتنمية بإسهامه في التقدم العلمي والتكنولوجي وفي الازدهار الواسع للمعارف ، على أنه ينبغي ألا نهمل عدم قدرة الدول النامية على الانخراط في مجتمع المعلومات وعالم العلم والتكنولوجيا بالشكل الذي يحقق لها النمو والتنمية المطلوبة ، واللجنة تضع

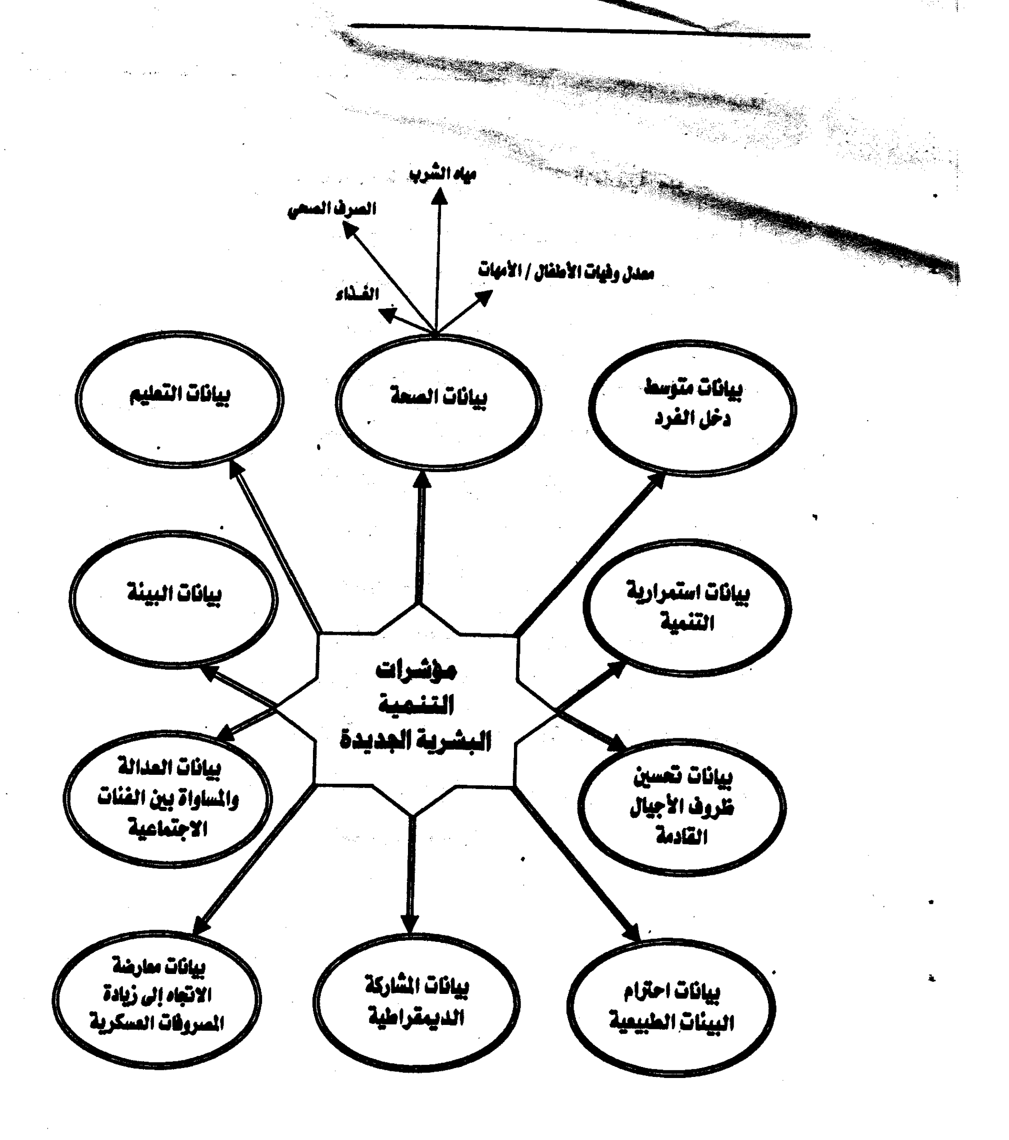
مجموعة من المقترحات لزيادة إسهام الدول النامية في عمليات التنميه وهي تؤكد على ضرورة السعي لتعليم المرأة باعتبارها دعامة أساسية لتشجيع التنمية.

كما تؤكد اللجنة على ضرورة قيام الدول النامية بحساب تكلفة التقدم وتخفيض فاتورته فهي تتعرض لنقص في الموارد غير المتجددة ولمزيد من البطالة وتدهور في البيئة المحيطة وغير ذلك من المشكلات الجديدة التي تفوق قدرة هذه المجتمعات على مواجهتها ، ولذا فإن اللجنة أوصت بإعطاء مفهوم التنمية معنى أوسع يتجاوز النطاق الاقتصادي ويحمل داخله بعض الأبعاد الأخلاقية والثقافية والإيكلوجيا باقتراح أن يُعد رفاهية الإنسان نهاية التنمية وأن تؤكد مؤشرات التنمية البشرية على المعاني التالية :

١- دخل الفرد.
٢- بيانات تتعلق بالصحة مثل " معدلات وفيات الأطفال – الغذاء – توافر مياه الشرب ".
٣- بيانات تتعلق بالتعليم.
٤- بيانات تتعلق بالبيئة.
٥- العدالة والمساواة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
٦- العدالة والمساواة بين الجنسين.
٧- درجة المشاركة الديمقراطية.
٨- أهمية استمرارية عملية التنمية.
٩- تحسين ظروف الأجيال القادمة.
١٠- احترام البيئات الطبيعية.
١١- معارضة الاتجاه إلى زيادة المصروفات العسكرية.

واللجـــنة ترى في التربية عنصرا أساسيا من عناصر التنمية وغاية من غاياتها ، وتؤكد على أن التربية ينبغي أن تهيئ للبشرية وسائل السيطرة علـــى تنمية ذاتها وأن تساعد كل فرد بأن يمسك زمام مصيره بين يديه وأن تقـــيم دعـــائم التنمية على المشاركة المسئولة للأفراد والجماعات. وذلك من خـــلال دورها في أن توفر لكل فرد جواز السفر الذي يساعده على فهم ذاته وفهـــم الآخـــرين على نحو أفضل ، وعلى المشاركة في المشاريع الجماعية وعلى الحياة في المجتمع من خلال التركيز مع التعليم الأساسي ودور العلوم فيه ألا يقتصر إسهام التربية على تزويد عالم الاقتصاد بحملة المؤهلات فهي لا تتوجه إلى الإنسان بوصفه عاملا اقتصاديا بل باعتباره نهاية للتنمية ، وأن عملية التنمية يجب أولا وقبل كل شئ أن تساعد على إيقاظ الطاقات وإفساح الطـــريقة لها باعتبار أن محركها الأول وغايتها الإنسان في عالم اليوم والغد واللجنة تؤكد على التوصيات التالية :

- مواصـــلة التفكيـــر الـــدائم حول فكرة نموذج جديد للتنمية أكثر احتراما للطبيعة ولتنظيم وقف الإنسان.
- إعداد دراسة مستقبلية لمكانة العمل في المجتمع بمراعاة آثار التقدم التقني وما يطرأ من تغيرات على أساليب الحياة الخاصة والمجتمعية.
- إجـــراء تقدير أكثر شمولا للتنمية البشرية يضع في الاعتبار كل أبعادها على غرار النهج المطبق في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- إقامـــة علاقـــات جديـــدة بين التربية وسياسة التنمية من أجل دعم أسس المعـــرفة والمهارات في البلدان المعنية بالحفز على المبادرة وعلى العمل الجماعي وعلى مراعاة الموارد المحلية ، وممارسة المهن الحرة والإقدام على تنظيم المشروعات وتنفيذها.
- ضرورة إثراء التعليم الأساسي وتعميمه.


مياه الشرب
الصرف الصحي
معدل وفيات الأطفال / الأمهات
الغذاء
بيانات التعليم
بيانات الصحة
بيانات متوسط دخل الفرد
بيانات البيئة
بيانات استمرارية التنمية
مؤشرات التنمية البشرية الجديدة
بيانات العدالة والمساواة بين الفئات الاجتماعية
بيانات تحسين ظروف الأجيال القادمة
بيانات معارضة الاتجاه إلى زيادة المصروفات العسكرية
بيانات المشاركة الديمقراطية
بيانات احترام البيئات الطبيعية

أهم مبادئ مواجهة الأزمة الاجتماعية

- ضرورة أن تكون السياسة التعليمية منوعة.
- أن يتجه النظام التعليمي إلى الجمع بين مزايا الاندماج والتنشئة الاجتماعية وبين احترام المقومات الشخصية للفرد.
- التأكيد على أهمية أن تقوم المؤسسات الأخرى بمساندة التربية في تحقيق عناصر التلاحم الاجتماعي والهوية الوطنية.
- إسهام المدرسة في تنمية جماعات الأقليات واحترام حقوقها.
- أن تنشأ المدرسة أفرادها على فهم الأمن وتحقيق المشاركة الديمقراطية
- التأكيد على أن تقوم التربية بتزويد الأطفال بالأسس الثقافية التي تتيح لهم فك رموز التحولات الجارية.

رابعا
المبادئ التربوية

- مقدمة.
- المبدأ الأول دعائم التربية الأربع.
- التعلم للمعرفة.
- التعلم للعمل.
- التعلم لنكون.
- التعلم للعيش مع الآخرين.
- المبدأ الثاني.
- التعلم مدى الحياة.

مقدمـــة :

يـــؤمن الجمـــيع بـــأن التعليم حق لكل مواطن وحاجة أساسية ينبغي للمجـــتمع أن يوفرها لأعضائه ، خاصة في ظل المتغيرات والتحديات التي تواجه دول العالم اليوم ، ولذلك فإن اللجنة تؤكد على ضرورة اعتماد التربية علـــى مجمـــوعة من الدعائم التي تؤكد على أن يكون التعلم للمعرفة ، كما ينبغي أن يكون ركيزة للعمل ، ثم التعلم لتنمية الفرد ذاتيا أي التعلم ليكون ، ثم في النهاية التأكيد على أن المرء ينبغي أن يتعلم كيف يعيش مع الآخرين ، ثـــم يعـــرض التقرير لأهمية مبدأ التعلم مدى الحياة في ظل المتغيرات التي تواجه العالم اليوم ، وفيما يلي عرض لأهم جوانب التقرير في هذا الشأن.

دعائم التربية الأربع

مقدمـــة :

إن المتغيــرات التـــي ســتواجة دول العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين تضع التربية أمام هدفين قد يبدو للمرء أنهما متعارضان ، فالتربية علــيها أن تــنقل للأفــراد كمــاً هائلاً ومتزايدا من المعرفة والتكنولوجيات المتطورة باستمرار باعتبار أنها تشكل أسس مهارات المستقبل ، وفي الوقت نفـــسه فإن التربية مطالبة بأن تساعد الفرد على ألا يغرق في كل المعلومات والمعـــارف لكي تعده للحياة من خلال تحقيق التنمية الفردية والجماعية على الـــسواء ، فهـــناك اتفـــاق تـــام على أنه لم يعد يكفي للفرد أن يقوم بتخزين المعارف في عقله منذ بداية حياته لكي ينهل منها بعد ذلك على امتداد الحياة، بـــل أن علـــيه أن يـــسعى لاستغلال جميع الفرص التي تتاح أمامه لتوسيع معارفه، وتنمية مهاراته واتجاهاته وأن يتكيف مع العالم المتغير المحيط به. والتـــربية مطالـــبة اليوم بأن تنتظم حول أربع دعائم أساسية للتعلم يمكن أن تصبح دعائم للمعرفة بالنسبة لكل فرد طوال حياته ، والتربية التي تعتمد على هـــذه الـــدعائم يمكن أن تكون تربية خلاقة ترتكز عليها النظم التعليمية في سعيها للوصول إلى التطور والتقدم والدعائم الأربع هي :

أولاً : أن يتعلم المرء كيف يعرف :

ينبغـــي ، بالنظـــر إلى التغيرات السريعة التي أحدثها التقدم العلمي وأشـــكال النشاط الاقتصادي والاجتماعي الجديدة ، التأكيد على التوفيق بين ثقافة عامة واسعة بما فيه الكفاية ، وبين إمكانية الدراسة المعمقة لعدد صغير من المواد. فهذه الثقافة العامة تعد بشكل ما جواز المرور نحو تربية مستمرة مـــدى الحـــياة بقدر ما توفر لدى الفرد الميل ، وكذلك الأسس ، للتعلم طوال

الحـــياة ، وتعلم الفرد أن يعرف وفق هذه المتغيرات يتضمن داخله أكثر من مجـــرد تحصيل معرفي في تخصص معين ، فهو يُعدّ مدخلا مستقلا للتعلم ، فمن المتفق عليه حاليا أن التعلم لم يعد قاصرا على اكتساب المهارات فقط بل امتد إلى تطبيق ما تم اكتسابه من معرفة في مواقف جديدة يتعرض لها الفرد، وهذا التصور لتعلم المعرفة يجعل الفرد مرتبط بالتعلم مدى الحياة.

والتقرير يوصي بضرورة الجمع بين ثقافة عامة واسعة بدرجة كافية وبين إمكانية البحث العميق في عدد محدود من المواد ، وهو ما يعني أيضا تعلم كيفية التعلم للإفادة من الفرص التي تتيحها التربية مدى الحياة ، ويتبقى للـــنظم التـــربوية أن تـــبحث فـــي الوسائل التي يمكن أن تتبعها لتحقيق هذه التوصـــية والأساليب والمضامين التي يمكن أن تتبعها لتحقيق هذه التوصية والأســـاليب والمضامين التي يمكن إعادة صياغتها في سبيل تحقيق الاهتمام باكتـــساب المعـــرفة وفي الوقت نفسه تحقيق الأهداف الأخرى للتربية ، وأن تعـــيد النظم التربوية النظر في رؤيتها للتربية باعتبار أنها كل متكامل بحيث تكـــون هذه الرؤية موجهة لمستقبل الإصلاحات التربوية التي يمكن تطبيقها سواء في المناهج أو طرق التدريس.

ثانياً : أن يتعلم المرء كيف يعمل :

إلـــى جانـــب تعلـــم الفرد عمل من الأعمال ، يتعين عليه بوجه أعم اكتساب كفاءة تجعله قادرا على مواجهة مواقف عديدة بعضها غير متوقع ، وتيـــسر لـــه العمل الجماعي ، وهو أمر لا يلقى العناية الكافية من الأساليب التعليمـــية المتبعة اليوم. وهذه الكفاءة وتلك المؤهلات كثيرا ما تصبح أيسر مـــنالا إذا أتيحت للتلاميذ والطلبة إمكانية اختبار قدراتهم وإثرائها بالاشتراك في أنشطة مهنية أو اجتماعية جنبا إلى جنب مع دراستهم ، الأمر الذي يبرر

وجــوب إعطـــاء مكانـــة أهم لمختلف الأساليب لتكامل العلاقة بين الدراسة والعمل.

إن تعلم الفرد كيف يعمل تمكنه من أداء العمل الذي وكل به بصورة مــتكاملة وإبداعــية ، ووفقا لهذا الرأي فإنه من الضروري أن يكتسب الفرد القدرة على التكيف مع المواقف الصعبة والجديدة ، وتجعله منشغلا في برامج وخطـــط اكتــساب الخبرات العلمية ، ويصبح الرد على صلة دائمة بالطرق التـــي تتبنـــى الدراسة والعمل في شكل تبادلي يتيح الفرصة للفرد لاكتساب المهـــارات المـــتعلقة بالعمل والمستجدة وفقا للتكنولوجيا الجديدة وفي الوقت نفسه يتمكن من العودة للدراسة ، أو العودة إلى عمله الذي يعمل به بأساليب مرنة وميسرة.

إن التعلم للعمل وفقا لهذا المفهوم لا يعني فقط مجرد الحصول على تأهيل مهني بل يتخطى ذلك لاكتساب كفاءة تؤهل صاحبها للتعامل والتكيف مـــع المواقف الجديدة والعمل الجماعي ، كما تؤهله للعمل في إطار التجارب الاجتماعــية المختلفة وكيفية التناوب بين العمل ، وتنمية التعليم بما يخدم في الـــنهاية قضية تأهيل الفرد للتعامل مع المتغيرات الناتجة عن التطور العلمي والتكنولوجي وخاصة في مجال مهارات العمل والإنتاج.

ثالثاً : أن يتعلم المرء ليكون :

كـــان ذلك هو الموضوع السائد في تقرير إدجار فور الذي نشر عام ١٩٧٢ من قبل اليونسكو بعنوان "تعلم لتكون : عالم التربية اليوم وغداً" ولا تزال توصياته ذات قيمة راهنة كبيرة بالنظر إلى أن القرن الحادي والعشرين ســـيتطلب مـــن الجميع قدرة أكبر على الاستقلال الذاتي والحكم على الأمور

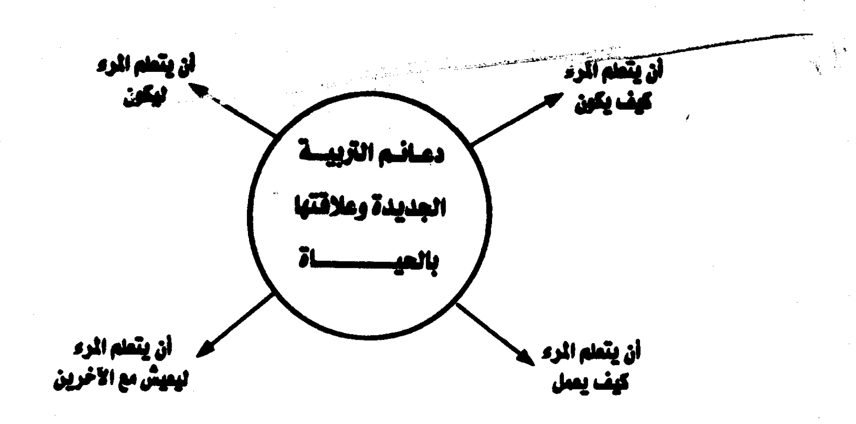
لتساير دعم المسئولية في تحقيق الهدف المشترك للجماعة وكذلك بسبب ضرورة أخرى يؤكد عليها التقرير الحالي ، وهي ألا يترك الفرد دون اكتشاف أي من المواهب الكامنة ، شأن الكنوز ، في أعماق كل إنسان. ولنذكر على سبيل المثال لا الحصر الذاكرة وقوة الاستدلال والخيال والقدرات البدنية والحس الجمالي وسهولة الاتصال ومهارة التخاطب مع الآخرين ، والاستعداد الطبيعي للريادة والتوجيه .. وهو ما يؤكد ضرورة أن يعرف المرء ذاته على نحو أفضل ، واللجنة تؤكد من خلال ذلك على ضرورة تشجيع التنمية الكاملة للطاقة الإبداعية لكل فرد ، وفي هذا السياق تعترف بأن هناك إمكانات هائلة تتاح للفرد في مرحلة المراهقة يمكن من خلالها إيقاظ الطاقة الكامنة داخل كل فرد إقامة [illegible] والتعرف على قدرات التميز داخل الفرد وكيفية استثمارها في الحياة.

رابعاً : أن يتعلم المرء أن يعيش مع الآخرين :

إذا ما رغب النظام التعليمي في تعلم أفراده لكيفية العيش مع الآخرين فإن ذلك يتطلب ضرورة إعادة النظر في طرق وأساليب تدريس اللغات والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والمجتمع وأن يتم اختبار طرق جديدة يمكن للمؤسسات التعليمية من خلالها تطوير فهم الأفراد للأمم الأخرى وفهم تاريخها وتقاليدها وقيمها الروحية واحترام هذه التقاليد والمعتقدات بخلق روح جديدة تستحث الأفراد على تنفيذ مشروعات مشتركة ، أو إدارة الصراعات بطريقة جديدة تعتمد على السلام وتسترشد بما يتحقق للطرفين مع نفع مشترك ينمو يوما بعد يوم ، وتؤكد اللجنة على الإيمان بأهمية القدوة والنموذج الذي يتحقق من خلال المعلمين ودورهم الأكيد في نقل القيم والاتجاهات وطرق تعاملهم مع الدارسين ، ويتطلب ذلك إعادة النظر أيضا في ضرورة إيجاد إطار عمل

متكامل للتربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية وتدعيم الشبكات الدولــية التــي تــسعى إلى بث روح السلام وعلاقات المحبة بين الشعوب وتطويــر المــشروعات الدولية وخاصة الموضوعات البحثية التربوية التي تعمل من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية.

شكل يوضح : أهم دعائم التربية الجديدة وعلاقتها بالحياة



التعلم مدى الحياة

مقدمة :

يتعاظم دور التعليم داخل المجتمعات الحديثة لما له من تأثير في حياة الأفـراد والأمم ، نظرا لدوره الكبير في استيعاب ونقل المعرفة والتكنولوجيا للأفراد وإعدادهم وإعادة تأهيلهم للعمل في إطار من التغير الدائم للمؤسسات الاقتـصادية واحتـياجاتها مـن العمالة والمهارات التي تفي بمتطلبات العلم والتكنولوجـيا ، مما أدى إلى تزايد الدعوات للبحث عن أسلوب للقضاء على التقـسيم التقلـيدي لحياة الأفراد مثل ترك فترة الطفولة ومعظم فترة الشباب للتعليم المدرسي ثم الفترات التي تلي ذلك للعمل والنشاط ، ولما كانت سرعة التطور تؤدي إلى تحديث المعارف باستمرار ويتطلب ذلك زيادة فترة التعليم الابتدائـي والـثانوي ممـا أدى إلى امتداد فترة التعليم وتناقص فترة العمل وزيادة فترة التقاعد بعد الخدمة ، وهذه الأمور أدت إلى تزايد حاجة المجتمع لإعادة تأهيل مهارات أفراده وظهور مفاهيم جديدة للكفاءة المتطورة والقدرة علـى التكـيف ممـا أدى إلـى إعادة النظر في التمييز التقليدي بين التعليم المدرسـي والتعلم المستمر وبدا واضحا أن هناك ضرورة لأن يستمر وقت التعلـيم للعمـر كله ، وأن يشمل التعليم كل المراحل من الطفولة إلى نهاية العمـر ، كما يشمل كل الأنشطة التي تتيح للفرد اكتساب المعرفة التي تسمح له بالتكيف مع العالم المحيط والآخرين ونفسه.

إن مفهـوم الـتعلم مدى الحياة يبدو إذن كأحد مفاتيح القرن الحادي والعـشرين ، وهـو يـتجاوز التمييـز التقليدي بين التعليم الأولي والتربية المستمرة ، ويستجيب التحدي الذي يطرحه عالم سريع التغير ، غير أن هذه

الملاحظـــة ليـــست جديدة ، فقد أكدت من قبل تقارير سابقة عن التربية على حاجة الناس إلى معاودة الدراسة من أجل التصدي للمستجدات التي تطرأ في الحياة الخاصة أو في الحياة المهنية. وهذا المطلب لا يزال قائما بل إنه ازداد قوة ، ولا يمكن الوفاء به دون أن يكون كل فرد قد تعلم كيف يتعلم.

ولكن ثمة ضرورة أخرى تبرز اليوم ، وهي الضرورة التي تفرض علينا ، بعد ذلك التغيير العميق للأنماط التقليدية للحياة ، وفهم الآخرين على نحو أفضل وتحسين فهمنا للعالم . فضرورات التفاهم مع الآخرين ، والتبادل الـــسلمي وكذلك الانسجام معهم ، هي على وجه التحديد ما يفتقر إليه عالمنا بالدرجة الأولى.

إن اتخـــاذ هـــذا الموقف يحدو باللجنة إلى زيادة التأكيد على إحدى الدعائم الأربع التي عرضتها ووضحتها باعتبارها أسس التربية ، ونعني بها تعلـــم كيفية العيش معا بتنمية المعرفة بالآخرين ومعرفة تاريخهم وتقاليدهم وروحانـــياتهم ، ثـــم انطلاقا من ذلك ، بناء عقلية جديدة بفضل هذا الإدراك للتكافل المتزايد بيننا ، وبفضل تحليل متفق عليه لمخاطر المستقبل وتحدياته تدفـــع الفـــرد إلى تحقيق مشروعات مشتركة أو إلى تسوية حصيفة وهادئة للنـــزاعات التي لا مناص منها. قد يقول المرء إن ذلك خيال يتطلع إلى بلوغ الكمـــال ، ولكـــنه خـــيال ضروري وتطلع لا غنى عنه للخروج من دائرة الأخطار.

إن اللجـــنة تؤكد على أن التعلم مدى الحياة ضرب جديد من ضروب الـــتعلم ثبتت فائدته وجدواه لما يتسم به من مرونة وتنوع ويسر في كل زمان ومكان ، إنه يسهم في تكوين الكائنات البشرية الكاملة وتكوين معارفها وزيادة

مقدرتها على التعرف ، وأن يكون الإنسان أكثر وعيا بذاته وبيئته التي تحيط بـــه وقــد يــؤدي مفهوم التعلم مدى الحياة إلى ظهور دور جديد للمؤسسات التعليمـــية باعتـــبارها الهـــيكل الرئيس للتعليم ، ومن خلالها يمكن أن ينتشر مفهـــوم التعلم مدى الحياة ، حيث قامت هذه المؤسسات بدور كبير في العمل علـــى محو أمية الكبار وتعليم الكبار والتعليم غير الرسمي ، وقد يكون من المفيد دمج هذه المفاهيم وأهدافها ودورها في مفهوم واحد يعني بالانتقال إلى ما يطلق عليه التعلم طوال الحياة أو التعلم من خلال الحياة ، على أن يتوفر لهذا المفهوم صفات المرونة والتنويع والوفرة.

مفهوم التعلم مدى الحياة :

تـــؤكد اللجنة على مفهوم للتعلم مدى الحياة يرى أن "التعلم ينبغي له أن يمكن كل فرد من امتلاك ناصية مصيره بنفسه في إطار عالم تتواطأ فيه ســـرعة التغيرات مع ظاهرة العولمة ويمده بالقدرة على تعديل علاقة الأفراد بالمكـــان والزمان" إن التعلم وفقا لهذا المفهوم يمثل تجربة جديدة تعتمد على فكرة تعليم متعدد الأبعاد يمارس مدى الحياة في بيئة تنمو نحو العالمية يتمكن فـــيه الإنسان من التدريب على العالمية والخصوصية مع تمكينه من الانتفاع بتنويع التراث الثقافي العالمي.

أهداف التعلم مدى الحياة – ترى اللجنة أن التعلم مدى الحياة يرمي إلى :

(١) معايشة واقع يترك بصماته على جوانب الحياة اليومية في إطار ظروف تعليمية متشابكة وسط مجموعة من التحولات والتغيرات التي تؤكد على ضرورة وجود هذا النمط للتعلم.

(٢) التعلم مدى الحياة يُعدّ وسيلة تمكن الأفراد من تحقيق توازن أفضل بين العمل والتعلم ومن ممارسة المواطنة على نحو فعال.

(٣) يتيح للأفراد الفرصة لتحديث معارفهم وتحسين [redacted] : فمن المعتــرف به أن التقدم العلمي والمعرفي والكنولوجي يؤدي بالضرورة إلـــى تغيــر فـــي عمليات الإنتاج ، كما يؤدي على صعيد الفرد بتقادم المعـــارف والمهارات التي اكتسبها قبل الخدمة فيقتضي ذلك بالضرورة تنمية المهارات من خلال تدريب مهني مستمر يمكن أن يستجيب لحاجة اقتــصادية ، ويمكـــن الشركات من امتلاك المزيد من الكفاءات اللازمة للحفــاظ علـــى العمالـــة الماهـــرة وتعزيز قدرة الشركات على التنافس والتقدم.

(٤) يحقــق التعلم مدى الحياة المزيد من تكافؤ الفرص : أدى انتشار الرغبة فـــي الـــتعلم باعتباره السبيل إلى تحقيق مزيد من النمو الفردي وتحقيق الـــذات لدى الأفراد وقد يؤدي ذلك إلى ظهور خطر عدم المساواة بين الأفـــراد وتفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية وتعاظم موقف عدم المـــساواة بـــين الأفـــراد داخل المجتمع الواحد ، وتمثل الأمية ونقص الفـــرص المتاحة للتعليم وعدم قدرة بعض الأفراد على استكمال تعليمهم بعـــض الأمـــثلة لتفاقم مبدأ اللامساواة بين أفراد المجتمع ، ويتيح التعلم مـــدى الحياة المزيد من الفرص لمن تعرضوا للمشاكل السابق الغشارة إلـــيها لكـــي يتمكـــنوا مـــن الانتفاع بالتعلم مدى الحياة لإعادة تدريبهم وتمكيـــنهم مـــن مواصـــلة حياتهم وتنمية مهاراتهم بصرف النظر عن مستواهم التعليمي السابق.

(٥) التعلم مدى الحياة عملية إضافة مستمرة للفرد : يساعد التعلم مدى الحياة علـــى تطويـــع معـــارف الفرد ومهاراته ، وزيادة قدرته على الحكمة والتعرف ، كما يساعد على زيادة وعيه بنفسه وبيئته وعلى الاضطلاع بدوره الاجتماعي في عالم العمل وفي شئون مجتمعه ، كما يشكل عملية

تحصيل وإبداع شخصي تمتزج فيه المعارف المدرسية وغير المدرسية ويؤدي إلى اكتساب قدرات جديدة تنمي الفرد في مجموعة من الإطارات الثقافية والمواطنة والعمل.

ويوصـــي التقرير بضرورة مراعاة التوصيات التالية في مجال التعلم مدى الحياة :

(١) أن الــتعلم الحياة هو مفتاح الدخول في القرن الحادي والعشرين ، وهو يــتجاوز التمييز التقليدي بين التعليم الأولي والتعليم المستمر ، ويكتفي بمفهوم كثيرا ما ترد الإشارة إليه ، وهو مفهوم مجتمع التعلم الذي يتيح كل شئ فيه فرصة للتعلم وتنمية المواهب والقدرات.

(٢) فالــتعلم المــستمر فــي صورته الجديدة هو تعليم يتجاوز كثيرا نطاق الممارســات المتــبعة بالفعــل في البلدان المتقدمة ، مثل الترفيع ورفع المــستوى من خلال التدريب في أثناء العمل وإعادة التدريب ، وتغيير المهنة والترقي المهني للكبار ، فينبغي لهذا التعليم أن يزيد من إمكانيات الــتعلم للجميع من أجل تحقيق غايات شتى منها إتاحة فرص التعلم مرة أخرى وتجديد أنواع التدريب المرتبط بالحياة المهنية.

(٣) ينبغي للتعلم مدى الحياة أن يستغل كل الفرص التي يتيحها المجتمع.

خاتمـة :

إيماناً بأن التربية والتعليم حق لكل مواطن ونظراً لضرورة الارتباط بـين التـربية والتنمـية وانطلاقا من المسئولية الاساسية للتربية في إعداد وتـدريب المـواطن تمهـيدا لإلحاقـه بمجـالات العمل المختلفة ، فإنه من الـضروري التأكـيد على مبدأ التعلم مدى الحياة وعلاقته بالعمل المنتج مع إعـادة صياغة أنماط جديدة للتعليم المنفتح على الحياة والمتفاعل مع البيئة ، وفـي هـذا الصدد فإنه ينبغي إعادة النظر في بنية التعليم بما يضمن وجود قاعدة عريضة من التعليم الأساسي بشكل يمكن الفرد من اكتساب الحد الأدنى الـلازم من القيم والمعارف والمهارات والخبرات ، كما أنه من الضروري الـسعي إلى تطبيق بعض التجارب التربوية الجديدة التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الترابط بين الإعداد والتدريب المهني وبين التعليم مدى الحياة وأن يـتم الـبحث عن أساليب جديدة ومناسبة لمكافحة الأمية وتوسيع قاعدة تعليم الكبار في إطار من منظومة التعلم مدى الحياة ، وقد يكون من المناسب إعادة بحـث الموضـوعات المـرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالتعليم ، وإعادة النظر في الوظائف والمهام ومناهج التعليم خاصة في مجال التعلـيم الفنـي ومحاولـة استحداث مراكز تدريبية مناسبة للواقع المجتمعي ولإعـادة تأهـيل العمالة الفنية وإعادة تدريبها بشكل يؤكد على العلاقة بين العمل بعض الوقت والتعليم بعض الوقت.

خامساً

تحديات تنمية المشاركة الطلابية داخل النظام التعليمي

مقدمة :

تحقق مشاركة الطلاب ثلاثة أهداف رئيسية :

الأول : ضمان التعبير عن أفضليات المجتمع التعليمى وقيمه فى اختيار الإجراءات التى ينبغى اتباعها وإعادة صياغتها .

الثانى : استخدام الرصد والمتابعة الذى يقوم به المجتمع الطلابى فى تحسين أساليب التنفيذ داخل المؤسسة التعليمية وتحقيق المزيد من الشفافية والخضوع للمساءلة .

الثالث : إعطاء الطلاب فرصة أكبر للتأثير فى حياتهم الجامعية .

والمشاركة مع مالها من قدرة ليست بالحل السحرى ، حيث يطالب الآباء بأن يكون لهم رأى أكبر فى تعليم أبناءهم ، ومع توسع التعليم يتصاعد القلق بشأن جودة التعليم .

وتركز المشاركة المجتمعية فى التعليم الابتدائى فى كثير من الأحيان على رصد أداء المعلمين ، وضمان توافر الكتب المدرسية وغيرها ، والاتجاه الغالب فى التعليم هو تحقيق اللامركزية ، وفى كثير من الأحيان تحقق المشاركة الإيجابية للمعلمين مع الآباء مزيد من التعليم الأفضل وتحق كفاءة أعلى على أن تحقيق الإدارة المجتمعية الفعالة للتعليم قد يكون أمراً شاقاً ، فمن الممكن أن يكون العثور على الأشخاص المؤهلين لإدارة المدارس صعباً ، وقد تكون مشاركة الآباء غير مجدية خاصة إذا كان مستوى تعليمهم منخفض ، على أنه قد يكون من المفيد تدريب الآباء لجعل عملية المشاركة أكثر فعالية .

ويتفق معظم الأفراد على أن الديمقراطية يمكن أن تتحقق عندما يشارك الجميع في تشكيل الظروف التي يعيشون فيها ، وعندما يحترم كل شخص كإنسان ، ويعطي الفرصة لكي ينمو ويعمل بما يتفق وميوله وقدراته ، وتبدو قيمة المشاركة في إعطاء الفرصة للأفراد لكي يكون لهم رأي في المسائل التي تؤثر في حياتهم وفي تقرير مستقبلهم بالأسلوب الذي يتلاءم مع قدراتهم وميولهم ورغباتهم .

ولقد تزايد الإقبال على الفكرة القائلة بأن تحقيق التوازن والإصلاح المناسب في النظم التعليمية لا يتم إلا بمشاركة الطلاب في صنع القرار ، ولقد أصبحت هذه الفكرة أكثر قبولا في مجال التخطيط ، فهي تعني إعطاء حق المشاركة لكل المعنيين بالتغيير " الطلاب وأعضاء هيئة التدريس " ، وقد يرى فريق أن المشاركة الحقيقية تمثل فاعلية ومسئولية للطلاب في صنع القرارات المتعلقة بهم ، وفي هذه الحالة تصبح المشاركة بمثابة رفع لمستوى الكفاءة عن طريق تجنيد مصادر جديدة أو أداة لإعادة توزيع السلطة ، كما تعد المشاركة وسيلة لزيادة الشعور بالالتزام نحو برامج الدراسة بدلا من قبولها بصورتها الواقعية والسلبية ، ولكن من الملاحظ أن نظم الدراسة المتبعة داخل النظام التعليمي المصري وفق نظام السنوات الدراسية لا تتفق مع ما يتم المناداة به بأن يكون للطالب دورا مشاركا في طرق ووسائل ونظم إعداده وتقويمه فهذا النظام بشكله الحالي يدعم الاتجاه السلبي للطالب نحو حياته الحاضرة والمستقبلة ، فحين يلتحق الطالب بالتعليم يجد نظما قد وضعت لإلحاقه وفق معايير آخرها وأقلها أهمية رغبة الطالب ورأيه ، ثم حين يبدأ في الدراسة يجد جدولا دراسيا تم إعداده وفق متطلبات عدة منها سعة الفصول وأوقات الأساتذة وظروف الإدارة وغير ذلك من المتغيرات التي تؤثر في إعداد الجدول

الدراسي عدا متغير واحد فقط وهو رأي الطلاب وحين ينتهي العام الدراسي يتم وضع جدول الامتحان وفق ظروف وإمكانات المدارس واعتبارات أخرى لا تتضمن داخلها ظروف ورأي الطلاب ، وعند إعلان نتيجة الامتحان فالطالب عليه أن يتقبل النتيجة دون اعتراض فليس من حقه طلب مراجعة تصحيح أوراقه أو الشك في النتيجة المعلنة أو حتى معرفة ماهية الأخطاء التي وقع فيها حتى يستطيع تعديل مساره في الحياة التعليمية ، وتستمر الحياة التعليمية بالطالب وفق هذا النظام إلى أن يتخرج ، ويبحث عن العمل.

وتعتبر الحياة التعليمية وفق النظام الحالي حياة متسلطة ليس للطالب رأي فيها، فحين يحصل التلميذ على الابتدائية يستكمل تعليمه بالإعدادي إلى أن يستكمل المرحلة الإعدادية بنجاح وبمجموع يسمح له بالالتحاق بالثانوي العام ولا داعي لسؤاله عن رغبته فلا أهمية لهذا السؤال ، وحين يحصل على الثانوية العامة مجموعه يتحكم بالدرجة الأولى في التحاقه بإحدى الكليات بالإضافة إلى عوامل أخرى ليس أهمها رغبته أو رأيه وخاصة عندما يكون مجموعه لا يسمح له بالالتحاق بإحدى كليات القمة .

ماذا يتوقع المرء من المواطن الذي تم إعداده وفق النظم السابق الإشارة إليها ؟ وماذا يتوقع من المعلم الذي أعد بالطريقة السابقة ؟ أيسمح لتلميذه بالحوار معه داخل الفصل أم يسمح له بالمشاركة في أي عمل أو حتى السؤال داخل الفصل فيما لا يعرفه ؟ ، ثم ينظر المرء إلى مستقبل مجتمع يتخرج أفراده الذين تعلموا وفق نظام ينمي ويدعم اتجاههم السلبي نحو حياتهم ونحو مجتمعهم ، مع ملاحظة أن المجتمعات الحديثة حول مصر في الدول المتقدمة

تسعى لبناء الفرد الحر القادر على المشاركة الإيجابية في بناء مستقبله وفي السعي لتنمية مجتمعه .

ولا شك أن القارئ للسطور السابقة قد يتساءل ، ألا يوجد نظام آخر يسهم في تلافي المشاكل السابقة ويدعم الاتجاه نحو مشاركة الطلاب في حياتهم الحاضرة والمستقبلة ؟ وما رأي الطلاب في بعض جوانب هذا النظام؟ وما مدى إسهام مثل هذا النظام في بناء الفرد القادر على المشاركة الإيجابية؟

والإجابة على السؤال السابق لا شك أنها بالإيجاب ، فنظام الساعات الدراسية المعتمدة قد يسمح بعلاج ومواجهة المشاكل السابقة وقد سبقنا العديد من الدول والمجتمعات وقامت بتطبيقه .

تعاني معظم المجتمعات النامية من ضعف مشاركة أفرادها في بناء وتنمية مجتمعاتهم ، ويرجع بعض العلماء وجود الظاهرة إلى النظام التعليمي السائد في هذه المجتمعات ، ففي غمرة حرص هذه الدول على التأكيد على هويتها الثقافية وضعت نظما جامدة للإعداد والتربية أثرت في إعداد مواطنيها في قالب واحد فلم تتح الفرصة للعديد من المواطنين للاختيار والمشاركة فيما يتعلق بحياته الحاضرة والمستقبلة فانتهى معظمهم من تعليمهم دون إبداء رأيهم فيما يعترضهم من مشكلات أو نظم إعداد ، فكان من الضروري أن يستكينوا إلى السلبية وتضعف مشاركتهم في قضايا مجتمعهم نتيجة لما تعرضوا له طوال حياتهم السابقة ، والبحث الحالي يتناول هذه المشكلة في قطاع من قطاعات التعليم الجامعي وهو قطاع إعداد المعلم .

تقوم الحياة في المجتمع الديمقراطي على أساس مشاركة جميع أفراد المجتمع واستخدام الأسلوب العلمي لحل المشكلات ، فالديمقراطية تؤمن بالفرد وتعمل على صيانة كرامته وحريته ، وتهيئة الفرص أمامه لكي ينمو إلى أقصى حد تؤهله له قدراته واستعداداته ، والديمقراطية طريقة للحياة يعيشها الفرد والمجتمع ، ولما كانت التربية هي عملية تشكيل الشخصية الإنسانية في الإطار العام الذي يحدده المجتمع ، فإن التربية عملية ضرورية لإرساء أسس الديمقراطية ، وإذا أردنا أن نتعلم الديمقراطية تحتم علينا ممارستها في مدارسنا وفي حياتنا ، فمدارسنا وكلياتنا كانت وما تزال يسودها الطابع الاستبدادي إلى حد كبير ، فلم يمارس طلابنا الديمقراطية على وجه العموم ، وإنما مارسوا الطاعة والخضوع للاستبداد ، فإن ما يعمله الطلاب وما يفكرون فيه يعد لهم مقدما ، ومن ثم أصبح دورهم عبارة عن التقبل السلبي والطاعة ، فالتعليم الحالي لا يقوم على البحث والتنقيب والاكتشاف القائمين على شعور الطالب بالمسئولية ، وإنما هو استقبال قائم على الخضوع ، ويواجه الطالب بعد التحاقه بالتعليم بعدد من المقررات الدراسية الموحدة لكل من الدارسين حيث لا يسمح للطالب بالاختيار ، وتحتوي اللائحة على المواد الدراسية المقررة وعدد ساعات كل مادة وعدد الأوراق الامتحانية والدرجة الكلية للمادة وغير ذلك من التفاصيل ، الأمر الذي يجعل من الضروري دراسة كيفية تطوير النظام الدراسي التعليمي ليسمح بمزيد من المشاركة الإيجابية للطلاب .

الحرية والديمقراطية والمشاركة في الفكر التربوي

تقديم:

كثيرا ما يتم الخلط بين المبدأ والهدف والوسيلة عند الحديث عن الحرية والديمقراطية والمشاركة ، فالحرية كمبدأ قديم قدم الإنسان ، والديمقراطية كهدف يحدده وعي الإنسان لحريته كوجود ، وتبلور هذا الوعي في عقيدة واضحة من ناحية المذهب والوسيلة ، والمشاركة وسيلة لتحقيق هدف الإنسان وأداة الوصول إلى الديمقراطية .

والحرية من ناحية المبدأ تعني القدرة على العمل والفعل كما يشاء الإنسان ودون أن يخضع إلى أية قيود أو حدود ، سوى تلك التي تفرضها قوانين الطبيعة عليه ، وقد يكون هذا التعريف مرتبطا بمفهوم الحريةُ الاطلاقية التي نادت به بعض النظريات ، ولقد أدى تطور المجتمع الإنساني من جميع جوانبه ، وما رافق هذا التطور من مفاهيم أطلقت على الحرية ومنها :

" حق المجتمع في حكم نفسه سياسيا ، واعتناق المذهب الروحي الذي يريده دينيا " " السماح للإنسان عن طريق الحق والامتياز والاستثناء ، بأن يعمل ما يشاء ، وفق ما يهوى وما يريد " ، " والقدرة على أن يعمل الإنسان أو لا يعمل ، أي عمل معين ، طبقا لتصميمه العقلي ، أو تقديره الذاتي ، دون أي قيد خارجي يحد من حريته على العمل " .

ويرى بعض المفكرين أن الإنسان حر في أن يصمم ويشرع أي في أن يقصد ويفعل ، والفرق بين أن أريد وأن أستطيع هو إطار حرية الإنسان .

ولقد صاغ الإنسان الكثير من الحدود التي تحد من حريته الإطلاقية بما يتفق ومبدأ اجتماعية الإنسان ، فقيام المجتمع وبقاؤه يتطلبان نوعا من التنظيم، يحدد العلاقات بين أفراد المجتمع ، ووفق هذا التنظيم يفقد الفرد شيئا من حريته المطلقة ، ويظهر شكل جديد منظم يحظى بتأييد الإجماع ومن هنا تبدأ العلاقة بين الحرية والديمقراطية .

والديمقراطية تعبير إغريقي النشأة ، استعمله الإغريق كتعبير يعني " سيطرة الشعب وسلطاته " وما لبث أن تطور إلى أن أصبح شكلا من أشكال الحكم يتمتع فيه كل مواطن بالمشاركة التامة في حكم مجتمعه ، وتضمن له الدساتير والقوانين الموضوعة حقه في هذه المشاركة ، ومفهوم الديمقراطية له عدة أبعاد منها التسليم بحكم الأغلبية والتسليم بأن الأفراد يختلفون بعضهم عن بعضهم الآخر في الذكاء والفضيلة والمعرفة والرغبات والقدرات وغير ذلك ، وفي ظل النظام الديمقراطي تسنح الفرص أمام الأفراد للتفوق والنبوغ ويضمن حق الأقلية مثلما يمثل حق الأغلبية ، وهناك عدة معايير تميز الحكم الديمقراطي أهمها :

الاحتكام للعقل والتأكيد على أهمية الفرد ودوره ، والإيمان بمبدأ الاختيار والتأكيد على الوسائل واستخدام الأسلوب العلمي وتحقيق المشاركة الإيجابية أما المشاركة فهي تعني حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية والاجتماعية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح أو مناقشة القضايا السياسية أو القيام بالأنشطة الاختيارية التي يسهم أفراد المجتمع من خلالها في اختيار حكامهم وفي صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وهي تتميز بأنها نشاطات تساعد الفرد على أن يلعب دورا وأنها عملية اختيارية إرادية وأنها قد تكون في صورة مباشرة أو غير

مباشرة ، والمشاركة قد تكون سياسية أو غير ذلك وتظهر في عدة صور متنوعة منها المشاركة الاسمية أو المشاركة التامة ومنها المشاركة المباشرة أو غير المباشرة ، وتوفر المشاركة التامة يعني بداية تحقق الديمقراطية كهدف .

ولقد لجأ الفلاسفة وكبار رجال الفكر إلى التربية لنشر وتحقيق المبادئ السابق الإشارة إليها في المجتمع ، باعتبارها الميدان التطبيقي لإعداد وتربية الإنسان للعمل في المجتمع بعد ذلك ، فظهرت مدارس تربوية متعددة منها المدرسة العملية الطبيعية التي نادى بتطبيقها روسو في التربية لإتاحة الفرصة أمام التلاميذ للنمو .

ومنها التربية الديمقراطية التي انتشرت في القرن الأخير ونادى بها جون دوي ، ومن الملاحظ أن الغاية النهائية للتربية الديمقراطية لا تنحصر في الوصول بالفرد إلى أن يحسن الاشتراك في حياة الجماعة التي يتصل بها مباشرة ، بل ينبغي أن تهيئ الفرصة للتفاعل المستمر بين الجماعات المختلفة بصورة ديمقراطية .

ولذا تسعى التربية التقدمية لتحقيق الانسجام بين الأهداف الشاملة للجماعة الإنسانية مع أهداف العالم الأوسع ، كما ترمي إلى تحقيق الخير العام، وتساعد الأطفال على التكيف مع العالم المحيط بهم ، كما تحاول تدريبهم على التفكير والعمل والتعبير عن أنفسهم بطرق لا تتعارض مع الجماعة أو مع أهداف المجتمع .

ولتحقيق عمل ملائم للتأثير على شخصية الأطفال ينبغي أن تتحقق العمليات الأربع التالية في المدرسة :

١- احترام الذات والإحساس بالشعور الجماعي .

٢- تعلم التعاون مع الآخرين ومساعدتهم .

٣- التفكير الأخلاقي .

٤- اتخاذ القرارات الجماعية عن طريق المشاركة .

واتخاذ القرار عن طريق المشاركة يعتبر حافزا ينتقل فيه الطفل من إصدار الأحكام إلى الممارسة الفعلية ، ولقد كان " بياجيه " واحدا من أوائل الداعين إلى مثل هذه المشاركة في إدارة حجرة الدراسة ، ولقد كان مسار تفكيره أنه لو أردنا للأطفال حقا أن يفهموا أن الناس يضعون القواعد ، لمساعدة أنفسهم على الحياة مع بعضهم بعضا ، فإنهم لابد أن يشاركوا في مناقشة ووضع هذه القواعد ، وإلا فإن القواعد تظل أمورا خاصة بالنسبة لعقل الطفل ولا يكون لها سوى تأثير ضئيل على سلوكه ، واتخاذ القرارات بالمشاركة يسهم في تنمية الشخصية عن طريق مساعدة الأطفال في تطبيق تفكيرهم الأخلاقي على سلوكهم الخاص وعلى المجتمع من حولهم ، وفي مجتمع ديمقراطي ، هناك قيمة خاصة لاتخاذ القرارات بالمشاركة ، في أنه يعلم بالديمقراطية عن طريق الديمقراطية ، ويدرب على المواطنة النشطة عن طريق جعل الأطفال مواطنين نشطين في الحياة المدرسية . (ليكونا ،١٩٨٩ : ٤٧-٤٩) . والمعلم مطالب بممارسة هذا النوع من تربية الشخصية بكثير من سعة الأفق والتفاني والمهارة ، وغني عن القول أن قدرة المعلم على تطبيق هذا النوع من التربية يرتبط بما سبق أثناء فترة إعداده هو للعمل في مهنة التدريس في أثناء دراسته الجامعية ، فإعداد المعلم بالجامعة وفق هذه التربية وإتاحة الفرصة أمامه لممارسة الحرية والديمقراطية والمشاركة بالجامعة من الأمور الضرورية التي تطالب بتحقيقها الجامعات في الوقت الحاضر ، والصفحات التالية ستعرض للحرية في التعليم وللتربية الديمقراطية والمشاركة بها وأهميتها لتنمية الشخصية .

الحرية في التعليم .

إن تحليل الجانب الإنساني للحرية بالتعليم يؤدي للنظر في مشكلة عامة تتعلق بالدور الذي تلعبه العوامل النفسية في العملية الاجتماعية داخل النظام التعليمي ، والى مشكلة تفاعل العوامل النفسية والاقتصادية والأيدلوجية في العملية الاجتماعية نفسها ، ولهذا فالعلاقة بين الطالب والمجتمع التعليمي في حالة تغير دائم . وبعض السمات التي تميز بها طالبا عن آخر (كالنزعة الصية أو الطموح أو الرغبة في الخضوع أو ....) تتولد نتيجة للعملية الاجتماعية بالتعليم ، لذلك فالمجتمع التعليمي قد لا يقوم بالكبت فقط ولكنه يخلقه أيضا ، ولذا فمشاعر الطالب لا تنمو ولا تتطور نتيجة للعملية الاجتماعية فحسب بل إن طاقات الطلاب التي صيغت في أشكال معينة تصبح بدورها قوى منتجة ، تشكل العملية الاجتماعية ، وتكسب الطريقة التي يربط بها الطالب نفسه بالمجتمع الجامعي وبالعالم المحيط وبنفسه ، أثناء قيامه بعملية التعلم أو التثقيف ، ولو أن التطور الاجتماعي يتم بصورة منسجمة لسار كل من طرفي " السيطرة والحرية " أي السيطرة على الطبيعة ونمو الفردية جنبا إلى جنب ولكن هذا عادة لا يحدث فقد كانت كل زيادة في نمو الفردية تقود إلى صراعات جديدة والى عدم استقرار .

والتعليم من المؤسسات التي تجلت فيها هذه المناقضة المزعومة بين طرق التعليم الفردية والعمل الاجتماعي والسيطرة ، أي بين الحرية والضبط الاجتماعي ، وتبدو هذه المناقضة في فقدان الجو والدافع الاجتماعيين للتعلم ، وما ينشأ من ذلك في تسيير التعليم من تفريق بين طرق التدريس وطرق الإدارة ، ومن دعاة الحرية في الجامعة وخصومها من لا يفرق بين فقدان

التوجيه الاجتماعي والحرية ، فالحرية بالتعليم هي حرية الذكاء وحرية العمل وحرية اختيار الأهداف والوسائل ولهذه الحرية عناصر ثلاثة هي :

العنصر الأول : كفاية في العمل وقدرة على التنفيذ ، فالطالب حر في القيام بعمل ما إذا كانت لديه القدرة على القيام به ، والحرية التي يدخل فيها الذكاء تؤدي إلى أن يصبح الفرد قديرا في عمله فهي حرية تعتمد على اتساق البيئة مع الحاجات الإنسانية .

العنصر الثاني : القدرة على التعدد والتنويع والمرونة في العمل ، فالتجويد والتغيير من مكونات الحرية الأساسية التي يرغبها الطالب ، والطالب الذي يستطيع أن يتصرف حسب الظروف وأن يغير من القواعد في إطار معين ، إنما يتمتع هذا الطالب بالحرية ، وفي هذا الإطار تتعدد البدائل أمام الطالب ويستطيع ممارسة حرية الاختيار

العنصر الثالث : القدرة على أن تصبح الرغبة والاختيار أساس ما يقوم به الطالب من أعمال ، فمقياس الحرية على هذا الأساس هو التنبؤ بأنواع الاختيار الموضوعية المستقبلية ، والقدرة على اختيار واحد منها عن طريق المداولة الفكرية وعندما تصبح الرغبة قوة ، والاختيار وسيلة أساسية فإنه يمكن السيطرة على الإمكانات المستغلة التي تكون أمامنا ، وهذه السيطرة هي جوهر الحرية ، وفي هذا الإطار لا يستخدم الحافز للسيطرة على المستقبل ولكننا نستخدم التنبؤ بالمستقبل لتهذيب النشاط الحاضر وامتداده ، واستخدام المداولة الفكرية والاختيار والمشاركة يحقق الحرية ، وحرية الطالب في هذه الحالة تقع في اختياره الهدف وترجمته إلى عمل فعال والاستمتاع الكامل بالنتائج ، وذلك يعني أن الطالب يكون حرا عندما يكون قادرا على اختيار

الهدف من بين أهداف عديدة ، ويكون هذا الهدف مرغوبا فيه بالنسبة إليه وأن يستخدم هذا الاختيار في تطبيق مناسب ، وأن يستمتع في النهاية بهذا الإنجاز .

إن تنمية مفهوم الحرية لدى الطالب وممارستها ممارسة فعلية من أهم أعمال التربية ، فالتربية تقوم على احترام الشخصية الإنسانية وإذا كانت تنمية العقل البشري تمثل ركيزة مهمة في تربية الرجل الحر ، فالتربية تعمل على تنمية هذا العقل ، والمعرفة التي نحصل عليها ما هي إلا وسيلة لزيادة قدرتنا على العمل ، والتربية حين تقوم بتنمية التفكير فإنها تحقق الحرية السليمة ، وحين تجعل عملية التعلم عملية تعلم لكيفية التفكير ، فإنها بذلك ترسي القواعد الأساسية لتكوين الرجل الحر ، وتكوين المجتمع الحر.

التربية الديمقراطية بالتعليم:

إن التربية الديمقراطية من شأنها أن تقدم فرصا متكافئة للجميع بأن تيسر للطلاب فرص متابعة الدراسة وأن تكون الجامعة للجميع ، كما تعني أن يتنوع التعليم بحيث يستوعب القابليات المختلفة للطلاب ، وأن يوجه الطالب نحو الدراسة التي يصلح لها ، ويتحقق الهدف الأول للتربية الديمقراطية والذي يطلق عليه تكافؤ الفرص عن تنويع التعليم المقدم ومن مبررات التنويع في الدراسة أن المعرفة البشرية والقيم الثقافية في العصر الحديث في اتساع مستمر وتزايد دائم ، والطالب لا يستطيع أن يستوعب جميع المعلومات والثقافة الموسوعية لم تعد ثقافة ممكنة في هذا العصر الحديث ، ولذا فإنه ينبغي وجود نوع من الاختيار والتوجيه ، والديمقراطية كما سبق الإشارة تعني احترام الإنسان واتخاذه غاية ، ومثل هذا الاحترام يفرض ألا يقدم للطلاب من

الثقافة والمعرفة إلا ما يرغبون فيه وما يتفق وقدراتهم ، والابتعاد عن إتاحة الفرص للاختيار أمام الطلاب يجعل التعليم في معظم الأحيان يعجز عن تقديم الحقائق المترابطة ، ويرتبط بتحقيق الأهداف السابقة وجود هدف آخر ألا وهو ربط الجامعة بالحياة والمجتمع وجعل الجامعة هي المجتمع ذاته فالعصر الحديث غير الشروط الأساسية الجذرية للحياة ، وهو يطالب الجميع بضرورة توافر إصلاح تربوي جذري ينقل روح العصر الحديث إلى الجامعة ، والوسيلة الرابعة لتحقيق التربية الديمقراطية هي أن نقيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع التعليمي على أساس ديمقراطي وأن نعودهم على وسائل الحكم الديمقراطي ، ومثل هذا المطلب يشمل أمور كثيرة منها تربية الطلاب على الحكم الذاتي وأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وتعويدهم على أساليب الحكم الديمقراطي .

المشاركة بالتعليم:

يتزايد الإيمان في الوقت الحاضر بأن تحقيق التوازن والتطوير داخل النظم التعليمية ينبغي أن يتم من خلال مشاركة الطلاب في صنع القرارات المتعلقة بحاضرهم ومستقبلهم ، وأصبحت فكرة المشاركة الطلابية مقبولة بوجه عام في مجال التخطيط للإصلاح التعليمي ، فالمشاركة في التخطيط تعني إعطاء الحق للطلاب وهم المعنيون بالتغيير والتطوير في أن يشاركوا في جميع مراحل العملية الإصلاحية من مرحلة ما قبل الخطة إلى مرحلة التخطيط إلى مرحلة صنع القرار ثم تنفيذه وتقويمه ، ويرى بعض المفكرين أن المشاركة الحقيقية تمثل فاعلية ومسئولية الطلاب في صنع القرارات المتعلقة بهم ، وتصبح المشاركة في هذه الحالة أداة لرفع مستوى الكفاءة وإعادة توزيع

السلطة ولزيادة الشعور بالالتزام نحو برامج الإصلاح بحيث يسهم الطلاب بدرجة أو أخرى في التصميم والإشراف على سياسة الإصلاح التعليمي سواء بجهودهم الذاتية أو بالمشاركة مع أجهزة الإدارة .

والمشاركة في المجال التعليمي تأخذ أشكالا عدة ومتنوعة ، فالمشاركة في المرحلة الابتدائية لا تعطي للتلميذ بل يكون دور الأهل واضحا ، ثم يبدأ دور الطالب في ممارسة حقه في المشاركة بالمرحلة الثانوية ولكن قد تتسبب هذه المشاركة في إثارة التوتر ، ثم تتزايد مشاركة الطلاب في الحياة الجامعية.

والمشاركة بصفة عامة قد تأخذ عدة أشكال منها المشاركة السياسية وهي تعني مشاركة جموع الأفراد في صنع القرار والرقابة عليه ، ومنها المشاركة الإنمائية وتعني حاجة مشاريع الإنماء والتطوير والتقدم إلى مشاركة الأفراد في تنفيذ جانب منها

أهمية وضرورة المشاركة الطلابية :

إن تحقيق المشاركة الطلابية ينمي في الطلاب روح المسئولية والتماسك والرغبة في العمل ، ويحفز قدراتهم الإبداعية ، كما يصبح الطالب أكثر نشاطا، كما يؤدي إلى انخفاض الفاقد الاقتصادي الناتج عن الرسوب والتسرب، وعلى العموم تظهر أهمية المشاركة الطلابية بالجامعة وضرورتها فيما يلي :

(١) الإسهام في حل بعض المشكلات التي تواجه المجتمع التعليمي ، وحل هذه المشكلات يتطلب توافر بيانات ومعلومات وآراء من يطبق عليهم

القرارات الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة مشاركة أكثر من جانب في اتخاذ القرار وتطبيقه للحصول على مثل هذه البيانات .

(٢) التنمية المتكاملة :

يرى الكثيرون أن النظم التعليمية لا تستطيع أن تحقق معدلات النمو والتقدم المطلوبة إلا بمشاركة جميع عناصرها ، وتجاهل الطلاب يقلل من كفاءتها وسلبية الطلاب قد تؤدي إلى المزيد من الإهدار والفقد بالجامعة في حين تسهم مشاركتهم في تحويلهم إلى عوامل إيجابية تؤدي في النهاية إلى زيادة قوة الدفع التنموية داخل هذه النظم .

(٣) تحقيق التربية الديمقراطية :

هناك اتفاق عام بأنه لا يمكن الاعتراف بأن نظاما سياسيا هو نظام ديمقراطي إذا لم يتوافر فيه بشكل أو بآخر مظهر من مظاهر المشاركة وهذا الاتفاق ينطبق أيضا على المجتمع التعليمي ويمكن قياس المشاركة الطلابية وفق المعادلة الآتية :

عدد المشاركين × متوسط الوقت الذي يقضيه الطالب في المشاركة

عدد أفراد المجتمع متوسط الوقت النشط المتاح لكل طالب

والمعادلة السابقة تعني أن المشاركة هي النشاط الفعل والاهتمام الذي يبديه الطلاب في شئون جامعتهم بشكل عملي ، ومن خلال هذه المشاركة يشعر الطالب بمزيد من الانتماء إلى جامعته وبأنه عضو فعال في جامعة مهمة ، كما أن هذه المشاركة تدرب الطالب على مهارات الاتصال وترفع معنوياته .

(٤) تنمية الكفاءة الإدارية :

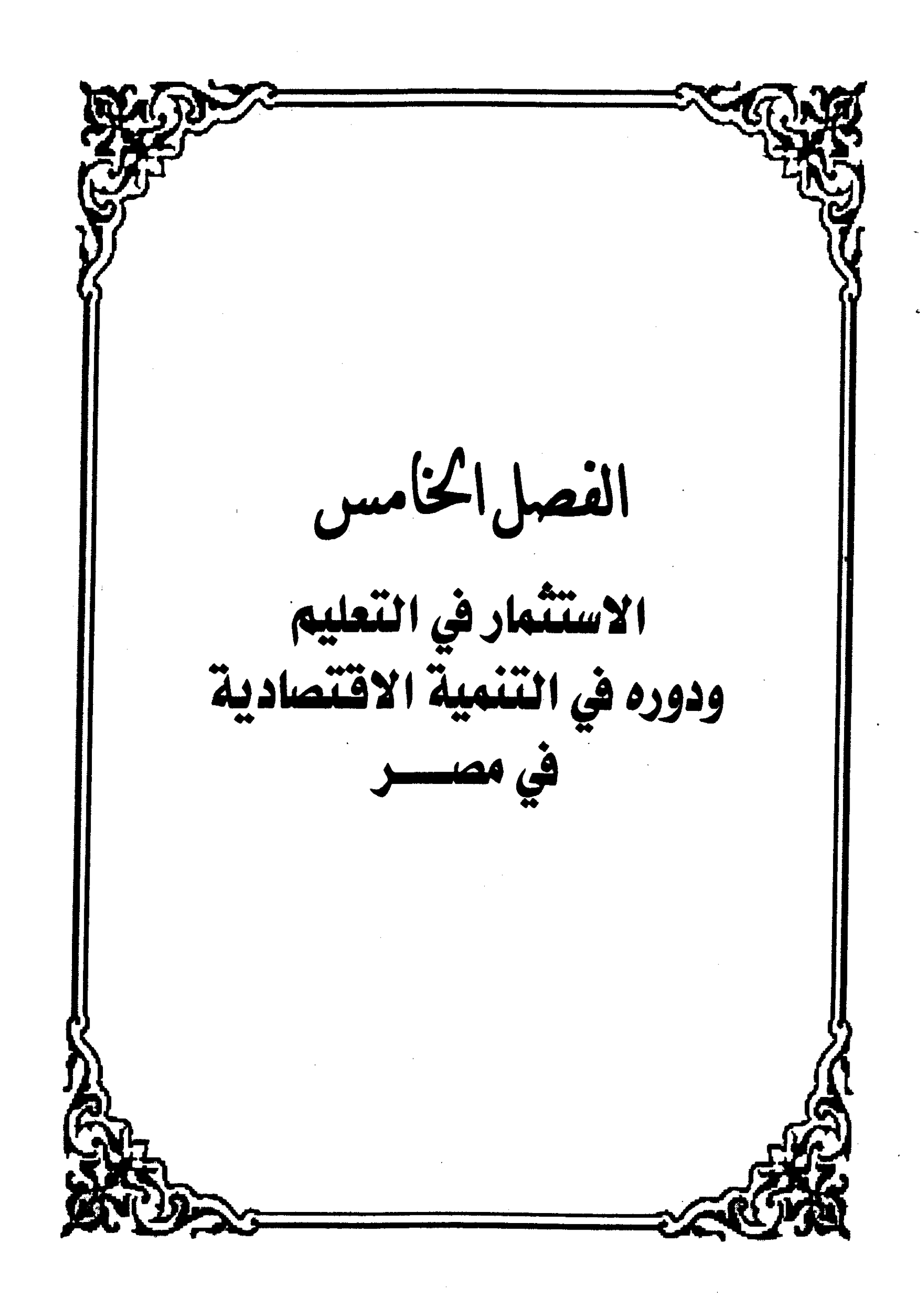
إن دور المشاركة فعال في رفع الكفاءة الإدارية داخل النظام التعليمي، فهي تخفف الضغط على الإدارة وتسمح بإعطاء وقت أكبر للتخطيط ، وتضع مستوى الأداء تحت الإشراف المباشر للمنتفعين به ، كما تسهم في ظهور أشكال تنظيمية مختلفة تساعد على التقريب بين موقع التنفيذ وسلطة اتخاذ القرارات بالجامعة ، فمعظم القرارات التي تتخذ بعد المشاركة تؤدي إلى ظهور درجة أكثر من الالتزام في تنفيذها والى تقبلها والانتفاع بها .

(٥) تحقيق قدر أكبر من الحرية للطالب :

تتيح المشاركة الطلابية الفرصة لنقل اهتمام النظام التعليمي بالمادة الدراسية إلى اهتمامه بالطالب ليصبح الطالبَ محور العملية التربوية بدلاً من المادة الدراسية، ويلتقي الطالب الكثير من العناية والتوجيه والإرشاد الذي يتيح له الفرصة لتحقيق أكبر قدر من الحرية وممارستها .

أنواع المشاركة الطلابية :

- إن المشاركة الطلابية موضوع معقد وملح وضروري ، فلديها القدرة الفعالة على تحقيق نتائج مرضية ، ويمكن تصنيف المشاركة الطلابية إلى ثلاث صور رئيسية أبسطها ما يطلق عليه : المشاركة الطلابية الإسمية وتظهر هذه المشاركة في توصيل المعلومات إلى الطلاب لمعرفة آرائهم وطلب العون منهم في نشاط أو عملية تم أخذ القرار فيها بالفعل بهدف تعديل القرارات التي من الممكن أن تتخذ في المستقبل وفقا لهذه الآراء .



الفصل الخامس

الاستثمار في التعليم
ودوره في التنمية الاقتصادية
في مصـــر

الفصل الخامس

الاستثمار في التعليم
ودوره في التنمية الاقتصادية

تمهيد :

يشمل هذا الجزء على شرح لجانبي التنمية الشاملة وهما : الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي ، ثم مناقشة هل التعليم استثمار أم استهلاك ؟ ويلي ذلك محاولة لتحديد مدخلات ومخرجات التعليم في مصر ودوره في التنمية الاقتصادية في مصر.

❑ اقتصاديات التعليم :

إن ميدان اقتصاديات العليم من الميادين التي تتطلب من الاقتصاديين والتربويين مزيدا من الدراسة والبحث والتطوير ، فمع تقدم العلم والتكنولوجيا وزيادة ثروات الأمم ، وزيادة الدخل القومي زادت المبالغ التي تنفق على التعليم زيادة كبيرة مما دعا الاقتصاديون ورجال التربية المهتمون بالناحية الاقتصادية إلى البحث في مدى عدالة هذا الإنفاق ومدى تمشيه مع سياسة الدول العالية عامة ، وسياسة الدول النامية بصفة خاصة ، حيث تحرص هذه الدول على إنفاق أموالها في المشروعات ذات العائد الاقتصادي المجزي ، ولقد أصبح من الواضح أن بناء الأمم الحديثة يتوقف على تنمية الفرد الإنساني من جميع الجوانب وتأهيله بالمعارف والمهارات ولاتجاهات والقيم ، ولذلك ظهرت أهمية عمليات تنمية الموارد البشرية كضرورة أساسية لتغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول ، ولهذا ظهرت الحاجة على معاملة الموارد البشرية على إنها نوع من رأس المال ، وليست مجرد استهلاك التي نتج عنها ظهور العديد من المفاهيم الاقتصادية في مجال

الدراســـات التربوية مثل الاستثمار في رأس المال البشري ، الرصيد الكلي لرأس المـــال التعليمي والعائد الاقتصادي من تكلفة التعليم إلى غير ذلك من المصطلحات التي ظهرت في مجال الدراسات والاتجاهات التربوية.

☐ تعريف اقتصاديات التعليم :

إن محاولـــة الوصـــول إلى تعريف لاقتصاديات التعليم تتطلب تحديد تعريف الاقتصـــاد أولاً ، ثم تعريف التربية ، ويلي ذلك القيام بتعريف لاقتصاديات التعليم ولقد التزم الباحث بتعريف ساملسون للاقتصاد وتعريف ويستر للتربية.

تعريف سامسلون للاقتصاد :

يمكـــن تعـــريف علم الاقتصاد على أنه " العلم الذي يعني بدراسة كيف يختار الأفـــراد والمجتمع استدام الموارد الإنتاجية النادرة النتاج مختلف أنواع السلع خلال فتـــرة محـــددة ، وتـــوزيعها للاســـتهلاك بين مختلف أفراد المجتمع وجماعاته في الحاضـــر والمستقبل أي أن الاقتصاديات هي دراسة إنتاج وتوزيع الموارد المتاحة سواء كانت سلع مادية أو خدمات طبقا لرغبات الأفراد.

تعريف ويستر للتربية :

تعرف التربية على أنها عملية اكتساب المعرفة وتنميتها وكذلك تنمية المهارات والقدرات العقلية والشخصية وغيرها عن طريق التعلم الشكلي بوجه خاص.

وبذلك يمكن الوصول إلى تعريف اقتصاديات التعليم وهو :

" دراســـة كيف يختار الأفراد والمجتمع استخدام الموارد الإنتاجية النادرة في القـــيام بمخـــتلف أنـــواع الـــتدريب وتنمـــية المعرفة والمهارات والقدرات العقلية والشخصية وغيرها عن طريق التعليم الشكلي بوجه خاص خلال فترة زمنية محددة وتـــوزيعها بـــين مخـــتلف الأفـــراد والجماعـــات في المجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل".

من التعريف السابق يتضح أن اقتصاديات التعليم ميدان يعنى بدراسة :

١) تنسيق عملية إنتاج التعليم.
٢) توزيع التعليم بين الأفراد والجماعات المتنافسة.
٣) الإجابة على التساؤل المتعلق بأي أنواع التعليم ستختار مقدار ما يجب أنفاقه على كل نوع من التعليم سوء عن طريق المجتمع أو أفراده.

ولذلك فإن ميدان اقتصاديات التعليم يشتمل على الكثير من الجوانب منها : تمويل التعليم ــ الفاقد من التعليم ــ العائد من التعليم ــ تكلفة التعليم ــ العلاقة بين انتشار التربية وبين التنمية ــ العلاقة بين التربية وتوزيع الدخل ، العلاقة بين زيادة الإنتاج والارتفاع بالمستوى التعليمي.

تطور فكرة اقتصاديات التعليم:

أغفل رجال الاقتصاد زمنا طويلا للتعليم كعامل مستقل وأساسي في التنمية الاقتصادية ، والنشاط الاقتصادي ، وظل أكثر المشرعين والاقتصاديين يعتبرونه عبئا على الاقتصاد وذلك لأنه سلعة غير مادية.

ولقد كان عدد من التجاريين من أوائل من ناقشوا فكرة الاستثمار في الإنسان حيث أشاروا إلى أهمية النبوغ والعبقرية وتدريب القوى العاملة كمفتاح لنمو وأكد آدم سميث في كتابه " بحث في طبيعة ثروة الأمم" ويعرف باسم ثروة الأمم أكد على أهمية التربية في مواقع كثيرة حيث أوضح أن أركان رأس المال الثابت الأساسية هي القدرات المكتسبة أثناء التعليم والدراسة والتدريب ، وأكد على أهمية هذه المواهب واعتبرها جزءا من ثروة الشخص .

وأعاد مالتس إلى الأذهان دور التربية كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية حيث أشار إلى أهمية التربية في تنظيم النسل وبذلك يمكن زيادة الدخل القومي

وذلــك لاعــتقاده بأن قدرة البشر على التكاثر أكبر من قدرة الأرض على الإنتاج، وذلــك لاعتقاده أن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية على أساس ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦.. بينما تزايد إنتاج الأرض يكون حسب متوالية حسابية على أساس ٢، ٤، ٦، ٨ ... وذلك رأي تشاؤمي.

وأكــد الفرد مارشال في كتابه "مبادئ الاقتصاد" في عام ١٨٩٠ أهمية التربية بوصــفها استثمارا قوميا ، ويرى إن رأس المال المستثمر في الإنسان يعطي عائدا أكثر من استثمار الأموال في المشروعات المختلفة.

ولقــد مرت فكرة الارتباط بين الموارد البشرية والنمو الاقتصادي بفترة عدم اهــتمام حتى ظهر أخيرا الاهتمام بها نتيجة للأبحاث والدراسات التي ظهرت عقب نهاية الربع الأول من القرن العشرين.

ولقد أدى إعادة اكتشاف شولتز وغيره لأهمية الموارد البشرية أدى إلى زيادة الجهــود المــبذولة لإدماج الاستثمارات في التربية في صلب التحليل الاقتصادي ، ولذلك ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التي تعنى بدراسة أهمية تنمية الموارد البشرية واقتصاديات التعليم بوجه عام ، والتي تقيس مدى مساهمة التربية في النمو الاقتصادي بصفة خاصة.

ومــن أهم هذه الأبحاث والدراسات أبحاث كيت أرودبيسون ، شولتز ، بلاج برثون ، مللر ، بيكر ، والسن ، سولو ، أوركرست فيزي ...

مجالات البحث في ميدان اقتصاديات التعليم :

يشتمل ميدان اقتصاديات التعليم على العديد من الموضوعات المتعلقة بالتعليم والاقتصاد ، ويمكن تصنيف هذه الموضوعات في الآتي :

١) علاقة النمو الاقتصادي بالنمو في التربية وكيفية تأثير كل منها في الآخر.

٢) كيفية مقارنة الأرباح الناتجة عن الاستثمار في التربية بالأرباح الناتجة عن الاستثمار في رأس المال المادي.

٣) دراسة هي يؤدي الاستثمار في راس المال البشري إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل بدرجة أكبر من الزيادة التي يساهم بها الاستثمار في رأس المال المادي.

٤) دراسة العلاقة بين التربية وبين توزيع الدخل.

٥) دراسة العلاقة بين انتشار التربية وبين التنمية الاقتصادية.

٦) دراسة مدى تأثير اختلافات الأقطار في رصيد رأس المال البشري على الاختلاف في مستوى دخل الفرد في هذه الأقطار.

٧) دراسة اختلاف معدلات العائد من التربية باختلاف المستوى التعليمي وعلاقة المستوى التعليمي بمستوى الإنتاج ، أي دراسة هل تعطي كل مستويات التعليم إنتاجية مختلفة أم متساوية.

٨) دراسة ظاهرة الاستنزاف العقلي " العائد الاقتصادي لخريجي التعليم الذين هاجروا للعمل في أقطار خارجية ".

٩) دراسة دور التعليم في حل مشكلات البطالة.

١٠)هل يعطي التعليم للمجتمع عائدا يعادل نفس العائد الذي يعطيه للفرد ، وهل تضع كل أسرة في اعتبارها هذا العائد عند اختيار نوع التعليم للفرد.

١١) دراسة العلاقة بين تكلفة التعليم وجودته ، وكذلك علاقة التكلفة بزيادة إنتاجية التعليم.

١٢) مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وعلاقته بالاقتصاد القومي.

١٣) دراسة موضوع تمويل التعليم حيث يعتبر ميدان تمويل التعليم من الموضوعات الهامة والضخمة التي تحتاج إلى دراسات عديدة.

١٤) دراســة النــتائج العلمــية لاقتصاديات التعليم غير الشكلي تكلفته ، عائداته ، موارده ، وغير ذلك.

والواقـــع أن دراسة اقتصاديات التعليم في مجتمعنا تحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام ، حيث ينبغي أن يكون التعليم قاعدة متينة لكل نمو اقتصادي واجتماعي عـــن طـــريق توفيـــر الإمكانـــيات البشرية ورصد الميزانيات الكافية مع توجيهها وتوزيعها على أساس علمي لتفادي الخسائر ، وذلك لكي يأتي الاستثمار في التعليم بعائد يتناسب مع ما يخصص له من تكاليفه.

معاني التنمية وأهميتها :

إن عملـــية تحقـــيق العصرية هي في واقعها عملية التنمية بأوسع معانيها فهي إحدى التحويلات الأساسية في عقل الإنسان وشخصيته وفي طرق استخدامه للعالم المادي لتحقيق أهدافه.

ولقـــد أشـــارت القضايا المتعلقة بالتنمية ، ووضع الدول النامية ، اهتمام العالم بســـرعة فائقـــة ، حيث يتفق غالبية الاقتصاديين وخبراء السياسة الدولية على أن التعجـــيل بالتنمية في الدول النامية حاليا هو شرط أساسي لضمان سلام دائم وأمن مستقر، ومن ثم فإن قضية التنمية الأساسية في النصف الثاني من القرن العشرين ، ويعـــتمد نجـــاح التنمية على ماهية الطاقات الكامنة التي يمكن إطلاقها عن طريق الاســـتخدام الأمـــثل للمـــوارد المادية والبشرية ، والتنمية الشاملة عملية يجب أن تـــوجهها كـــل مـــن القيم الاقتصادية وغير الاقتصادية حيث أنها تجمع بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

والمجـــتمع الذي يريد أن يطرق باب التنمية الشاملة ، في حاجة إلى أن يتوفر فـــيه المعرفة والمهارة والدراسة الفنية والتقنية وكذلك القدرة على التنظيم والإدارة وغيرها... وذلك عن طريق الاستثمارات الشاملة سواء كانت استثمارات مادية أو

وهناك نوع آخر من المشاركة الطلابية أكثر تطورا ويطلق عليها : المشاركة الطلابية الاستشارية ، ووفق هذه المشاركة يطلب من الطلاب إبداء رأيهم ومعرفة وجهات نظرهم في قضايا محددة قبل إصدار القرار الخاص بهذه القضايا ولكن تبقى درجة الأخذ بالرأي من السلطة صانعة القرار في هذه القضايا ولكن تبقى درجة الأخذ بالرأي من السلطة صانعة القرار في هذه القضايا مما يتفق أو يختلف مع آراء الطلاب ، ولذلك تعتبر هذه المشاركة مجرد آراء استشارية قد يتم الأخذ بها أو لا يتم ذلك ، أما أكثر أنواع المشاركة الطلابية تطورا ما يطلق عليها المشاركة الطلابية بالمسئولية أو المشاركة الطلابية التامة ، وتعني قيام حوار أو طلب الرأي من المشاركين يتم من خلاله التأثير على القرارات الرئيسية التي تتخذ وتبقى نوعية القضايا التي يشارك فيها الطلاب ، فهناك القضايا الهامشية البسيطة وهناك القضايا الرئيسية المهمة ، على أنه من الضروري توفير بعض متطلبات قيام مثل تلك المشاركة الطلابية وفقاً لما يلي :

بعض متطلبات قيام وتطوير المشاركة الطلابية بالجامعة :

لقد أدى التراكم المعرفي إلى تعدد وتنوع الخطط والأهداف والوسائل التي تستخدم لتحقيق هذه الأهداف الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من البدائل التي تتطلب ضرورة مشاركة ما يتعلق بهم تحقيق هذه الأهداف وفقاً لبعض الشروط والمتطلبات الضرورية ومن أهمها :

(١) وجود نظام للسلطة الاجتماعية بالتعليم ينظم مشاركة الطلاب فيما يهمهم من موضوعات يؤدي إلى المزيد من الابتكار والاستفادة من التغيرات العالمية والعلمية ، وقد يساعد الأساتذة في هذه المشاركة عن طريق نظم الإرشاد والتوجيه المتعددة .

(٢) ينبغي أن يتميز النشاط الطلابي الذي يشارك فيه الطلاب بالشمول والتكامل ، كما ينبغي أن يكون هذا النشاط مناسبا ، يصل فيه الطالب إلى معرفة معنى المشاركة الطلابية ، ويدرك الفرق بينها وبين عدم وجودها كما يعرف الطرق الفعالة للعمل مع الآخرين .

(٣) ينبغي أن تركز جهود توفير مشاركة الطلاب في موضوعات ومسائل أساسية بدلا من قيامهم بالمشاركة في موضوعات هامشية وبسيطة مثل مشاركتهم في اختيار بعض المناهج والمقررات ومواعيد الدراسة المناسبة وغير ذلك .

(٤) ينبغي أن يكون الطالب معدا ومؤهلا لتحمل نتائج قيامه بالمشاركة الطلابية ، فهي تؤدي إلى تحمل المسئولية والاستعداد لمواجهة نتائج مشاركته .

(٥) إعادة تنظيم الطرق التي تمكن الطلاب من المشاركة الفعالة في الكليات بما يتفق واحتياجات الطلاب ومتطلبات السلطة بالجامعة .

(٦) ضرورة خلق رأي عام يؤيد ويساند المشاركة الطلابية ويدرك قيمة وجود هذه المشاركة وأهميتها وضرورتها للطلاب وللجامعة ، ومن الضروري إمداد الطلاب بالمهارات والسلوكيات المناسبة للقيام بدورهم الجديد ، كما ينبغي قيام الإدارة بدورها في تشجيع المشاركة الطلابية وتطويرها .

المشاركة الطلابية في بعض النظم الدراسية الجامعية

تقديم:

تتعدد أوجه وأشكال المشاركة الطلابية بتنوع النظم الدراسية التعليمية وتعددها، فهناك نظم تعليمية لا تتيح للطلبة سوى بعض أشكال المشاركة الإسمية فقط ، وبعضها الآخر يسمح بوجود مشاركة طلابية تامة ولكن في موضوعات هامشية وفرعية قد لا تتصل بنواحي إعداد وتكوين الطالب ، كما توجد نظم تعليمية أكثر تطورا تعطي للطالب الفرصة للمشاركة التامة في موضوعات أساسية ورئيسية تؤثر في مستقبل الطلاب العلمي والأكاديمي والجزء التالي يعرض لأهم جوانب المشاركة الطلابية وفق نظام العام الدراسي مقارنة بنظام الساعات المعتمدة .

أولا : المشاركة الطلابية بالنظم التعليمية التي تسير وفق نظام العام الدراسي:

يطبق النظام التعليمي المصري نظام دراسي يرتبط بالعام الكامل والفصول الدراسية وقانون التعليم وقرارات الوزارة ينظم درجة المشاركة الطلابية ، سواء كانت مشاركة إسمية أو مشاركة تامة والموضوعات التي يسمح للطلاب بالمشاركة فيها ، على أن أفضل أشكال المشاركة الطلابية وفق النظام الحالي تهدف إلى تحقيق :

أ- تنمية القيم الروحية والأخلاقية والوعي الوطني والقومي بين الطلاب وتعويدهم على القيادة ، وإتاحة الفرص لهم للتعبير المسئول عن آرائهم .

ب- بث الروح التعليمية السليمة بين الطلاب ، وتوثيق الروابط بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس والعاملين .

جـ- اكتشاف مواهب الطلاب وقدراتهم ومهاراتهم وصقلها وتشجيعها .

د- نشر وتشجيع تكوين الأسر والجمعيات التعاونية الطلابية ودعم نشاطها.

هـ- نشر وتنظيم الأنشطة الرياضية والاجتماعية والكشفية والفنية والثقافية والارتقاء بمستواها وتشجيع المتفوقين فيها .

و-تنظيم الإفادة من طاقات الطلاب في خدمة المجتمع بما يعود على الوطن بالخير .

ثانيا : المشاركة الطلابية بالنظم التعليمية التي تسير وفق نظام الساعات الدراسية المعتمدة .

مقدمة :

نظام الساعات الدراسية المعتمدة هو ذلك النظام الذي يطلب فيه من الطالب اجتياز عدد معين من الساعات الدراسية بنجاح هذه الساعات الدراسية تكافئ عددا معينا من المقررات الدراسية ، ويمكن الانتهاء من الدراسة وفق هذا النظام قبل مرور السنوات وذلك في حال انتهاء الطالب من دراسة المتطلبات التعليمية المطلوبة، ويتيح هذا النظام للطالب الفرصة للاختيار والمشاركة في مجالات إعداده.

أسس ومقومات نظام الساعات الدراسية المعتمدة :

يشترط هذا النظام نجاح الطالب في متطلبات رئيسية ويتم تحويلها إلى عدد من الساعات الدراسية تعرض أمام الطالب لاختيار بعضها يتم دراسته بنجاح .

أما المتطلبات الثانية وهي قد تعادل المتطلبات التخصصية لك تخصص محدد ويمكن ترجمة هذه المتطلبات إلى عدد معين من الساعات يختار من ضمنها الطالب الساعات التي يدرسها ويتم دراستها بنجاح .

ويلاحظ أن الساعات الدراسية لكل متطلب تعرض مع الآخر بطريقة متكاملة وينقسم العام الدراسي وفق هذا النظام إلى فصول دراسية ، بعضها يقسم العام إلى فصلين والآخر إلى أربعة فصول ، ويعتبر عدم تسجيل الطالب في الفصل انسحابا من الدراسة فيه . والساعة المعتمدة تعادل ساعة نظرية أو ساعتين عمليتين بالإضافة إلى عدد من الساعات التي تحدد للبحث والإطلاع والدراسة .

المشاركة الطلابية وفق نظام الساعات الدراسية المعتمدة وأهم آثارها التربوية :

ساعدت الزيادة المستمرة في الطلب الاجتماعي على التعليم على خلق حاجة متزايدة إلى أعداد كبيرة من المعلمين ، وبرز إلى جانب هذا الاتجاه ضرورة العناية بنوعية المعلم والاهتمام برفع مستواه ، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى تنوع التعليم وتعدد مناهجه حتى يمكن مراعاة الفروق الفردية بين الدارسين وإتاحة الفرص أمامهم في مجالات النمو المعرفي ، وتعويدهم على

ممارسة الحرية والمشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة في توجيه مستقبلهم ، ويهدف نظام الساعات الدراسية المعتمدة إلى تحقيق العديد من الجوانب منها :

١- توثيق الصلة بين الدارسين :

يتيح نظام الساعات الدراسية المعتمدة فرصا عديدة في اختيار المواد الدراسية ومستوى الدراسة في هذه المواد ، ويقلل ذلك من الحواجز بين التخصصات المختلفة كما يسهم في إزالة الحواجز بين الطلاب في السنوات الدراسية المختلفة ، كما يتيح الفرص أمام الطالب المستجد أن يتعلم ويستفيد من الطالب الأقدم منه في سنوات الدراسة بالكلية .

٢- توثيق الصلة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس :

يتطلب نظام الساعات الدراسية المعتمدة وجود مرشد لكل طالب ، وتتلخص مهمة المرشد في توجيه الطالب دراسيا ومساعدته في اختيار المواد التي يسجل فيها وتحديد عدد الساعات التي يسجل فيها وفقا لظروفه وقدراته واستعداداته ومساعدته على حل المشكلات التي تعترضه في أثناء الدراسة ، وبذلك تتاح الفرص أمام الطلاب لتحقيق المزيد من التفاعل مع أعضاء هيئة التدريس مما يؤدي إلى ازدهار الحياة الجامعية .

٣- المرونة في تغيير التخصص :

إذا لم يتمكن الطالب من مواصلة دراسته في أحد الأقسام ، يمكنه الانتقال إلى قسم آخر مع الاستفادة بدراساته السابقة وبذلك يتمكن الطالب من تغيير التخصص عندما يشعر بالحاجة إلى ذلك دون فاقد اقتصادي كبير ، حيث يؤخذ في الاعتبار المقررات الدراسية التي

سبق للطالب اجتيازها بنجاح وخاصة المقررات المتعلقة بمتطلبات الجامعة ومتطلبات الكلية ولا يفقد إلا المقررات المتعلقة بالتخصص الذي تركه .

٤- المرونة في اختيار المواد الدراسية :

يسهم نظام الساعات المعتمدة في تحقيق المزيد من المشاركة الإيجابية للطالب في اختيار مواد الدراسة التي يرغب في دراستها كل فصل دراسي والتي تتناسب مع قدراته وميوله ومع ظروفه البيئية المختلفة ، وهذه المشاركة في اختيار المقرر الدراسي أو تركه تؤدي إلى أن تبذل الطالب قصارى جهده في مجال دراسته ، كما تسهم في نمو شخصيته مما ينعكس على عمله كمعلم .

٥- المرونة في إيقاف القيد وقت اللزوم :

يواجه المجتمع مشاكل متعددة منها زيادة حجم البطالة بين الشباب ، ويؤدي ذلك إلى انخفاض في دخل الطلاب ويسعى بعض الطلاب إلى العمل في بعض الفترات من العام حتى يتمكن من واصلة دراسته بعد ذلك ، ونظام العام الدراسي لا يتيح للطالب فرصة إيقاف القيد لمدة زمنية محددة أو الأنسحاب من الدراسة لفترة ، أما نظام الساعات الدراسية فيسمح للطالب بالانسحاب وإيقاف القيد لفصل دراسي أو أكثر حسب ظروفه واحتياجاته .

٦- المرونة في التعامل مع الطالب الراسب في مادة أو أكثر من ذلك:

يتعرض الطالب لضغوط نفسية كبيرة نظرا لرسوبه في مادة أو أكثر وتعرضه للإعادة لمدة عام في مادة واحدة أو في أكثر من

ذلك، وهذا الموقف يجعله يعاني من الفراغ وعدم استثمار الوقت حيث لا يتم استثمار الوقت المتاح للطالب طوال العام الدراسي ، ونظام الساعات الدراسية المعتمدة يعالج هذه المشكلة حيث يسمح للطالب باختيار عدد من الساعات الدراسية بالإضافة إلى الساعات الدراسية التي لم يوفق في النجاح فيها .

٧- الطالب محور العملية التعليمية :

من الملاحظ أن نظام السنة الدراسية تكون المادة الدراسية هي محور العملية التعليمية في حين أنه وفق نظام الساعات الدراسية ينتقل الاهتمام إلى الطالب حيث يمنح الطالب الثقة بنفسه وتدريبه على تحمل المسئولية التعليمية ويتلقى الطالب العناية الكافية والتوجيه والإرشاد طوال فترة دراسته .

٨- زيادة قدرة الطالب على اتخاذ القرار المناسب :

يستطيع الطالب في ظل نظام الساعات الدراسية المعتمدة أن يختصر المدة الدراسية اللازمة للتخرج ، كما يتاح للطالب الفرصة لزيادة قدرته على البحث والتحليل والتفكير العلمي السليم .

٩- إتاحة الفرصة لتعويض بعض المقررات :

يتيح نظام الساعات الدراسية المعتمدة الفرصة للطالب في تعويض بعض المقررات التي لم يدرسها بدراستها في فصل خاص في أثناء فترة الأجازة الصيفية .

استثمارات في البشر ، وفي المعرفة ، وفي البحث العلمي والتكنولوجي ، فعن طريق هذه الاستثمارات يمكن استخدام وسائل إنتاج تعطي أكثر إنتاجية.

والتنمية الشاملة تشتمل على جانبين هامين هما :

التنمية الاجتماعية : وتستهدف تحسين مستوى المعيشة ، بتوفير ظروف الصحة والسكن والمعرفة للفرد في حياته وحياة أسرته ، ولكن من العسير أن نصل إلى معيار شامل موحد يقيس التنمية الاجتماعية في مقياس كمي .

والجانب الثاني هو **التنمية الاقتصادية** : التي تركز أساساً على القدرة على إنتاج وتبادل السلع ، وتقاس أساس هو الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي.

معايير التنمية :

قامت الأمم المتحدة بدراسة الأنماط للنمو الاقتصادي والاجتماعي في بعض البلاد، مستخدمة بعض المعايير التي تستخدم في تحديد مدى التوازن في هذا النمو، وهذه المعايير تتمثل فيما يلي :

- **أولا** : متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي باعتباره دالة رئيسية على النمو الاقتصادي.
- **ثانيا** : متوسط نصيب الفرد من استهلاك المواد الغذائي المولدة للطاقة الحرارية من النشويات والسكريات وغيرها.
- **ثالثا** : معدل وفيات الأطفال.
- **رابعا** : نسبة استيعاب التلاميذ في المرحلة الأولى.

والمعايير الثلاث الأخيرة دالات للنمو الاجتماعي.

مفهوم التنمية الاقتصادية :

لا يزال مفهوم التنمية الاقتصادية غير حدد الجوانب ، ولذلك يوجد العديد من المفاهيم للتنمية الاقتصادية لعدد من الاقتصاديين ومن هذه التعاريف :

١) **تعريف أوسكار لانيم** : التنمية الاقتصادية هي العمل الذي يؤدي إلى ضمان قدر من الاستثمارات المنتجة (Productive in vestment) إلى حد تكون عنده كافية لتحقيق زيادة في الدخل القومي بمعدل يفوق الزيادة في السكان وبذلك تتحقق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

٢) **التنمية الاقتصادية** : هي زيادة الإنتاجية للعمل عن طريق زيادة الإنتاجية للعمل عن طريق زيادة الاستثمارات الإنتاجية والتقدم التكنولوجي والتحسينات التنظيمية في الحياة الاقتصادية.

٣) **تعريف كاند لبرجز** Kindleberger للتنمية الاقتصادية : هي الزيادة الحقيقية التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة زمنية محددة اتفق عليها لفترة مع وجوب تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة فعلا أو التي ينتظر انتشارها يما بعد.

٤) **تعريف مايير** Maier للتنمية الاقتصادية : هي عملية تفاعلية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة.

٥) **تعريف دينسون** E. F. Denison للتنمية الاقتصادية : هي زيادة الدخل القومي مقاسة بأسعار ثابتة للدولار.

والتعريف الأخير لا يفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والدراسة الحالية لا يشيدها هذا التفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إلا أن الباحث يتفق مع التعريف الأول، والثاني، والثالث، وذلك لأن هذه التعريف تتضمن:

١) ضرورة توافر الاستثمارات الإنتاجية.

٢) توافر التقدم والتغير التكنولوجي في المؤسسات الإنتاجية.

التعليم استثمار واستهلاك

إن التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في عمليات الإنتاج كما تتطلب التفكير في موضوع العمالة وتوزيع القوى العاملة وتتطلب توفير القوى العاملة المدربة تدريبا سليما والمؤهلة بمهارات وتخصصات متنوعة تقوم بالعمل وتؤديه على أحسن مستوى ممكن ، وتنمية الوارد البشرية هي عملية زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع.

وتعني من لناحية الاقتصادية تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي.

المقارنة بين حساب العائد من التعليم والمصنع :

على الرغم من الجهود التي يبذلها عدد من الاقتصاديين في ميدان الاستثمار البشري ، فإن معظم واضعي خطط التنمية لا يعنون إلا قليلا بتحليل الموارد البشرية ، فهم وإن كانوا يعترفون بأن بعض الاستثمارات في التربية تعتبر اقتصادية إلا أنه من المفيد معرفة المدى الذي يساهم به التعليم في التنمية الاقتصادية للأمة.

والواقع أنه يستحيل من الناحية العملية حساب معدل العائد المالي من أي مشروع تعليمي بنفس الطريقة التي يحسب بها العائد من أحد المصانع وذلك بسبب صعوبة التأكد من مقدار ما يعتبر استهلاك ، ومقدار ما يمثل استثمار ، والنظام التعليمي مثل أي نشاط اقتصادي يستخدم نسبة من موارد المجتمع المحدودة في الإنفاق عليه ونظرا لصعوبة العائد الناتج عن إنفاق الأموال على التعليم فإن عدداً من الاقتصاديين يرون أن هذا الإنفاق ما هو إلا استثمارا اجتماعيا فقط ، وأيضاً فإن التحليلات الاقتصادية للاستثمار في الإنسان التي تمت حديثاً ، وإن كانت تعتبر

إسهاماً فعالا في اعتبار التعليم استثمارا ، إلا أنها ليست بعد بذات فائدة تذكر للمخططين إلا من حيث إبرازها للأهمية العامة للتعليم ، وما توحي به من أن تكاليف التعليم يمكن اعتبارها استثمارا وليست مجرد استهلاك جار ، أو مصروفات اجتماعية ، ولذلك فلا يدهشنا أن نعلم أن اضعف الجوانب في سائر خطط التنمية الاقتصادية تقريبا هي الجوانب التي تتصل بالتعليم والتدريب وغيرها من جوانب تنمية استعدادات الأفراد ، وليس من المحتمل أن تتقدم كثيرا إلا إذا استطعنا أن نحلل بدرجة ما من الدقة عمليات تنمية الموارد البشرية وليس مجرد العوائد المالية.

الجانب الاستهلاكي للتعليم هو ما يحصل عليه الناس من إشباع تعليمي ويشتمل على جانبين هما :

١) الاستهلاك الجاري : أي تعليم يخدم الاستهلاك في الحاضر.

٢) الاستهلاك في المستقبل وحتى الآن لم يتم تحديد حجم كلا الجزأين بطريقة دقيق وإن كان الجزء الثاني يشتمل على شئ من الاستثمار.

مميزات الجانب الاستهلاكي :

يتميز الجانب الاستهلاكي للتعليم بالمميزات التالية :

١) يعتبر التعليم استهلاكا معمرا ، حيث لا يستهلك بمجرد استخدامه مثل السلع الاستهلاكية الأخرى بل يستمر مع الفرد طوال حياته ويزود الفرد بالخبرات والتجارب.

٢) يؤثر التعليم كاستهلاك على أنماط الاستهلاك الأخرى ، حيث يؤثر نوع التعليم ومستواه على الفرد في اختياره لأنواع السلع الاستهلاكية الأخرى ، وذلك يبدو في اختلاف أنماط الاستهلاك بين الأفراد المتعلمين وكثير من أنماط الاستهلاك الضارة بالفرد والمجتمع تعود إلى جهل الأفراد وعدم تعلمهم.

٣) يعتبر التعليم استهلاكا له قيمة في حد ذاته بصرف النظر من أي عائد اقتصادي، وذلك لأن التعليم يؤثر في شخصية الإنسان ويمنحه الثقافة والمعرفة.

٤) الاستهلاك في التعليم الإضافي : لا يظهر دور التعليم الإضافي إلا فيما يستهلكه الأفـراد عـند استجاباتهم للتغيرات المختلفة ، ويتخذ هذا التعليم صورة قدرات اسـتهلاكية مسـتمرة تساعد على النهوض برفاهية الأفراد ولكن ذلك التعليم لا يظهر في النمو الاقتصادي كجانب يمكن قياسه.

ولكن هل يعتبر التعليم استثمارا أم استهلاك جار؟

للإجابة على هذا التساؤل يجدر الإشارة إلى ناحيتين هامتين :

أولهمـا : أنه من الخطأ الافتراض بأن غرض تنمية الموارد البشرية الأساسي هو زيادة إسهام الإنسان في خلق الخدمات والسلع الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن فقط.

ومن الناحية الأخرى فإنه من المغالطات المنطقية القول بأن وسائل التنمية البشرية يجـب أن تعتبر حقوقا إنسانية بغض النظر عن إسهامها في إنتاج السلع والخدمات الناقصـة وذلك لأنها لا تعتبر إلا نقط جزيئة من آمال المجتمع ومنظماته وهذا يدل على أن التعليم يحتوي على الاستثمار والاستهلاك في نفس الوقت. أي على نوعين من الاستثمار :

<u>أولهـما</u> : الاستثمار الاستهلاكي وهو الذي يعطي خدمات يستمتع بها مباشرة.

<u>وثانيهما</u> : الاستثمار الإنتاجي : وهو الذي يحقق الإنتاج للاستهلاك وأي من الجانبين يعتبـر ذا نفع وفائدة للمجتمع ، إلا أن الجانب الثاني وهو الاستثمار الإنتاجي يمكن قياس نتائجه مباشرة ، بينما الجانب الأول وهو الاستثمار الاستهلاكي لا يمكن قياس مدى مساهمته بطريقة مباشرة.

وإذا كـان الاسـتثمار الإنتاجي يعطي الفرد القدرة على زيادة إنتاجية فإنه لا يمكن إهمال قيمة الاستهلاك الجاري في جانب الاستثمار الاستهلاكي ، وكمثال لهذا

الجانب فإن طلبة الجامعات يعتبرون فترة التعليم في الجامعة أحسن فترات حياتهم ، فكيف يمكن قياس هذا الجانب.

وإذا كـــان التعليم يشتمل على الاستهلاك والاستثمار في نفس الوقت فإنه يلزم معرفة الجانبين بشيء من التفصيل :

أولا : الجانب الاستهلاكي للتعليم :

٥) الاستهلاك في أنماط التعليم المختلفة :

إن الـــنفقات الخاصة للتعليم لا تعتبر استثمارا بأكملها ، بل يبدو جزء من هذه النفقات بوضوح على هيئة استهلاك ، فبعض الآباء يفضلون مدارس خاصة للأبناء وهـــذه المـــدارس تكاليفها أعلى بكثير من غيرها ، كما أن بعضهم يفضل أن يشبع هـــوايات أطفـــالهم بتعليم الموسيقى أو غيرها وتلك النفقات الإضافية تتميز بكونها استهلاك ، وإن كانت لا تخلو من الاستثمار في المستقبل.

الآثار المترتبة على اعتبار التعليم استهلاكي فقط :

تعـــددت الآثـــار المترتبة على النظر إلى التعليم على أنه استهلاك فقط ما بين آثار ضارة ، وآثار نافعة ، وهذه أهم الآثار :

١) إضعاف الحياة المتبادلة بين التعليم والمجتمع حيث ظهرت في كثير من الأحيان صور التعليم لا ترتبط بحاجات التنمية في المجتمع ، مما دعا بعض المؤسسات الصـــناعية إلى الالتجاء لمصادر أخرى غير التعليم لتدريب القوى العاملة التي تحتاج إليها.

٢) قلة الاهتمام بإحداث الكفاءة في التعليم : نتج عن اعتبار التعليم سلعة استهلاكية فقـــط ، أن أصـــبح التعليم نوعا من الرفاهية ومظهرا للأرستقراطية الاجتماعية الفكرية حيث لم تكن الدولة تهتم كثيرا بتطبيق مبادئ الاستثمار على التعليم.

٣) نقص المخصصات العالية للتعليم : تأثرت النفقات المخصصة للتعليم نتيجة للنظر إليه على أنه استهلاك فقط ، فكانت تزيد وتنقص تبعا للضغوط المؤثرة على الدخل القومي ، وبالتالي فقد أصبحت مخصصات التعليم تعتبر أضعف الأقسام في معظم خطة التنمية الاقتصادية وذلك يبدو من خلال نقص الأموال المخصصة للاستثمار في رأس المال البشري ، بالمقارنة بالأموال المخصصة للاستثمار في رأس المال العادي في الدول المختلفة.

٤) الإيمان بأن التعليم حق للجميع وبمسئولية الدولة تجاه تقديمه لجميع أفراد المجتمع ، حيث يجب على الدولة أن تنفق على التعليم ولكن أدى ذلك إلى عدم تحديد مدى أحقية الفرد في تعليم أفضل.

ثانيا : الجانب الاستثماري في التعليم :

أكد علماء الاقتصاد على أهمية تنمية راس المال البشري ، واعتبار التعليم استثمارا جيدا وأوضح سولتز أن التعليم كان أكثر جاذبية للاستثمار من الاستثمار في رأس المال العادي بأكثر من ثلاث مرات ونصف.

وتظهر أهمية الجانب الاستثماري في التعليم في زيادة القدرة الإنتاجية للفرد في المستقبل ولذلك فإن اعتبار التعليم من مستلزمات التنمية الاقتصادية قضية أصبحت لا تحتاج إلى توضيح وذلك نتيجة لظهور تأثير التعليم في التنمية الاقتصادية بصورة واضحة وفعالة.

واليوم يعتبر التعليم من الفرص اتساعا في التنمية الاقتصادية ومن أكبر الميادين تأثيرا في مجالات الاقتصاد المختلفة.

العوامل التي جعلت التعليم استثمارا :

نتج عن العديد من الدراسات التي أجريت في ميدان اقتصاديات التعليم ظهور عدد من العوامل التي أدت إلى اعتبار التعليم استثمارا جيدا في راس المال ، وأهم هذه العوامل :

١) أظهـــرت أبحـــاث قياس العائد من التعليم تزايد قدرة الفرد على الكسب وتزايد دخول الأفراد نتيجة التعليم.

٢) يكتشـــف الـــنظام التربوي المواهب الكامنة عند الأفراد ، وذلك يعني أن النظام التعليمي يعمل كجهاز للبحث والاكتشاف.

٣) أن التنمـــية الاقتصـــادية تشتمل على تغيرات كثيرة في أنواع العمل ، وبالتالي تحتاج إلى أنماط مختلفة وجديدة من العاملين الماهرين والذين لديهم القدرة على التكـــيف مـــع الأعمـــال الجديدة والتعليم يزيد من قدرة الأفراد على التكيف مع التغيـــرات الحادثة في فرص العمل المرتبطة مع النمو الاقتصادي حيث أصبح واضحا في ظل ظروف كثيرة متباينة أن الأفراد الذين أمضوا ثماني سنوات في التعلـــيم الابتدائي أفضل إعداد أو تهيئا للتحرك إلى وظائف أخرى جديدة ، ومن هـــؤلاء الذين لم يحصلوا على أكثر من أربع سنوات تعليمية ولذلك فإن التعليم يعتبـــر ذا قيمة كبيرة في هذا المجال باعتباره مصدرا للمرونة التي تمكن الفرد من التجاوب مع التغيرات الوظيفية المفاجئة.

٤) يقـــوم الـــنظام التـــربوي بمراجعة حاجات المستقبل من أفراد مزودين بمعارف ومهارات عالية حيث يقوم النظام التعليمي بتوفير القوى العاملة التي يحتاج إليها الاقتصاد المتطور.

٥) أظهرت نتائج دراسات وأبحاث الباقي على أن لتعليم يعتبر من العوامل المؤثرة في الدخل القومي ، والتي تسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي.

٦) يعتبـــر البحث العلمي أحد الوظائف التقليدية للنظام التربوي حيث أدت الأبحاث العلمية التي يقوم بها أساتذة الكليات المتفرغين للأبحاث في الميادين المختلفة إلى مســـاهمات فخمـــة في التنمية الاقتصادية ومن هذه الدراسات دراسات جريلتشر

التي أشارت إلى أن أبحاث تهجين القمح قد عادت على الولايات المتحدة بحوالي ٧٠٠% في العام.

٧)من وظائف النظام التربوي : إعداد المعمين ، حيث يعتبر هذا الجانب استثمارا ، حتـــى وإذا كانـــت غايـــة التعلـــيم مجـــرد الاستهلاك فإنه لابد من توافر أفراد متخصصـــين فـــي فروع المعرفة ومن ثم لابد من الاستثمار في هذا النوع من القوى البشرية لتحقيق هذا الاستثمار.

مدخلات ومخرجات التعليم

إن البحث في ميدان مدخلات ومخرجات التعليم متسع كبير ولكن يحتاج البحث الحالي إلى بيان مختصر لمدخلات ومخرجات التعليم في مصر.

(أ) المدخل:

يقصــــد بالمدخل في العملية الإنتاجية كل ما يدخل في الإنتاج من حيث القوى البشرية، والمعدات والأدوات ، والمواد الخام ، وطريقة العمل ، وتنقسم المدخلات إلى جانبين :

أولهما : المدخلات التي تنمو من داخل النظام التعليمي وتتحكم مباشرة في النظام التعليمـــي ومن أمثلة هذه المدخلات الميزانية المخصصة النوعية لأحسن المدرسين ، شراء كتب أكثر للمكتبة.

ثانيهما : المدخلات الخارجية : وهي تتحكم بطريقة غير مباشرة في النظام التعليمي ومثل هذه المدخلات :

(١) النظام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ويقاس بعدة عوامل منها متوسط دخل الأسرة ومتوسط السنوات التعليمية للسكان.

(٢) حجم المساعدة الحكومية للنظام التعليمي.

(ب) المخرج:

يقصد بالخارج من العملية الإنتاجية : السلع التي تخرج نتيجة للتفاعل بين العوامل المـــتداخلة ، وبالنســـبة للنظام التعليمي فإن إنتاج التعليم هو الهدف ، والمخرج — التعليمـــي صــــعب شرحه وتقديره ويجب بذل الجهود لتصنيف وشرح المخرجات التعليمية.

الكفاية الإنتاجية :

الكفاية الإنتاجية في العملية التعليمية :

إذا تصـــورنا أن المؤسســـة التعليمية مؤسسة إنتاجية ، تستثمر الدولة والأفراد فيها مجموعة عوامل مثل القوى البشرية والأجهزة وغيرها .. لكي يحقق مواصفات خاصـــة من كل مرحلة تعليمية تحددها أهداف التربية فإن الكفاية الإنتاجية للعملية التربوية هي :

١) ضوابط التحكم في نوعية التعليم.
٢) البحوث العلمية.
٣) التكاليف.

ثالثاً : ميزانية التعليم :

يعتبر المال من المدخلات الهامة في أي نظام تعليمي حيث يزود التعليم بالقوة الشرائية الضرورية التي تمكنه من الحصول على المدخلات الإنسانية والفيزيقية ، ولا يستطيع التعليم القيام بواجبه الأكمل عانى من نقص المال.

رابعا : الكتب والأجهزة وسائر مقومات التدريب العملي :

وهي تعتبر المدخلات الهامة في التعليم.

مخرجات التعليم

معنى المخرج التعليمي :

يقصد بالمخرج التعليمي ناتج العملية التعليمية ، ويقصد بنتائج العملية التعليمية خـريجو كـل مـرحلة من مراحل التعليم وكل نوع من أنواعه وهم الطلبة الذين يـنجحون فـي الامتحانات ويحصلون على الشهادات والمؤهلات التي تنتهي إليها العملية التعليمية.

ويمثل خريجو كل مدرسة في سنتها النهائية السلعة النهائية التي تنتجها المدرسة.

الصعوبات التي تعترض قياس المخرج التعليمي

من المسلم به أن عملية قياس المخرج التعليمي تشتمل على أشياء عديدة وكثيرة وتواجه العديد من الصعوبات التي تحول دون قياسه بدقة ومن هذه الصعوبات :

١) المخرج التعليمي يشتمل على العديد من الحقائق والمفاهيم التي تعلمها وأساليب التفكير التي اكتسبها فكيف تقاس هذه الأشياء وكيف يقاس مدى تأثيرها في حياة التلميذ المستقبلة وفي أسرته ومجتمعه.

٢) وجود فوارق بين المخرجات التعليمية لكل خريج نتيجة للاختلاف والتباين بين الأفراد.

٣) وجـود فـارق متمثل في بعض الطلبة الذين لا يستطيعون إكمال المرحلة فهل يمكـن اعتـبارهم فاقـدا كـاملا . فمن المسلم به أنهم قد حصلوا على بعض المهارات وأساليب التفكير وغيرها وذلك يؤدي إلى نقص في الناتج التعليمي.

٤) إحاطة مصطلح الكفاية الإنتاجية في التعليم بكثير من الشكوك وذلك نتيجة الذوق الهامة والحقيقة في نوعية المدرسين ومستوياتهم وهذا يعني أن تطبيق المفاهيم المثلى للاقتصاد وعلى المدارس التي تعترضها صعوبة لم تحسمه بعد.

طرق حساب العائد الاقتصادي من التعليم

تمهيد :

١) طريقة العائد المباشر من التعليم.

- المعدل الخاص – المعدل الاجتماعي للعائد.
- العائد المباشر والعائد غير المباشر.

• العقبات والمشكلات التي تواجه تنفيذ طريقة العائد المباشر من التعليم.

٢) طريقة الباقي :

• النقد الموجه لاستخدام طريقة الباقي.

٣) طرق الدراسات الإرتباطية :

١- المقارنة بين البلدان المختلفة.

٢- الترابط الزمني.

٣- الترابط بين المؤسسات الصناعية.

• العقبات والمشكلات التي تواجه تطبيق الدراسات الترابطية.

تمهيـد :

إن محور النظرة الاقتصادية للتعليم هو حساب العائد من لاستثمار. ولكن هل تقلل مناقشة الأسعار في التربية من شأنها وتهبط بقيمتها الواقع أن هذه المناقشة لا تقلــل مـــن قيمة التربية ، وذلك لأنه لا يمكن إنكار الفوائد الاستهلاكية الناتجة عن التعليم.

وتلك النظرة إلى التعليم على أنه مشروع استثماري تتعارض مع وجهة النظر التي تفرض أن التعليم ينتهي بانتهاء مراحل التعليم نفسها دون النظر لأي فوائد في المستقبل.

ولـــذا كان لزاما على رجال الاقتصاد أن يقوموا بتطبيق مبادئ الاقتصاد على التعلــيم باعتــباره أهم القطاعات التي توظف فيها الدولة استثماراتها وتطبيق هذه المــبادئ يؤدي إلى دراسة ما يعود على المجتمع وعلى الأفراد من عائد اقتصادي نتيجة لذلك الإنفاق على التعليم.

ولقد حاول الباحثون حساب مدى مساهمة التربية في النمو الاقتصادي ، ونظرا للصـــعوبات العديدة التي واجهتهم في هذا الميدان فلقد اختلفت طرق حساب العائد الاقتصـــادي للتعلـــيم ، ولقد حاولت كل طريقة تلافي العديد من الأخطاء والقصور التـــي تـــواجه الطـــريقة الأخـــرى ، وإن لم تستطيع الوصول إلى طريق خال من القصـــور والأخطـــاء ، ويمكـــن تلخـــيص الطرق التي قامت بحساب قيمة التربية الاقتصــــادية فـــي أربع طرق أساسية. منها الطريقة التي اتبعها الباحث في حساب العائد الاقتصادي من التعليم في مصر وهي طريقة العائد المباشر ، وسيقوم الباحث بشرح هذه الطريقة بتفصيل أكثر ، والطرق الأربع هي :

١) طريقة العائد المباشر من التعليم *The Returns to Education Approach*

٢) طريقة الباقي *The Residual, Approach*

٣) طريقة الترابط البسيط

The simple correlation Approach

٤) طريقة التنبؤ بالاحتياجات من القوى البشرية

The forecasting Manpower Approach

وسيتناول الباحث الطرق الثلاث الأولى بالشرح بينما سيترك الرابعة وذلك لأنها مخصصة لتقدير الساعة الاقتصادية للتربية ، بل تحاول إيجاد تقديرات إعداد الأفراد المدربين في المجالات المختلفة الذين يحتاجهم المجتمع في المستقبل أي التنبؤ بالحاجات التربوية استنادا إلى الحاجات من الطاقة العاملة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا : طريقة العائد المباشر من التعليم

The Returns to Education Approach

تعتمد هذه الطريقة أساسا على المقارنة بين دخول الأفراد في مستوى تعليمي معين وبين النفقات التي أنفقت على تعليمهم لذلك المستوى حيث يقاس العائد بالزيادة في دخل الفرد المتوقع خلال حياته العاملة بالمقارنة بدخل فرد آخر حصل على مستوى تعليمي أقل من الأول وهذه الزيادة في الدخل على مدى الحياة العاملة يمكن أن يعبر عنها بمعدل العائد كنسبة مئوية من النفقات التي تنفق من أجل الحصول على المستوى التعليمي المحدد.

وهذه الطريقة تعطي الإجابة على التساؤل المتعلق بكيفية الحصول على عائد التعليم للمستوى التعليمي المحدد ، وذلك عن قبول الأفراد والمجتمع بعض التكاليف في الوقت الحالي ، ثم جنى العائد في المستقبل ، ومهمة هذه الطريقة تحدد ذلك العائد. وبالتالي يمكن حساب معدل العائد ، وعموماً العائد لأي شئ هو ملخص إحصائي يشرح العلاقة بين التكاليف والأرباح لذلك الموضوع وذلك يعني أنه يمكن دراسة العائد الاقتصادي للتعليم على أساس مقارنة الدخول المتكسبة للأفراد في

مســـتويات تعليمية مختلفة ، وتحديد أنماط الدخول التي تختلف باختلاف المستوى التعليمي ولذلك فطريقة العائد المباشر للتعليم تشتمل على اتجاهين :

<u>الاتجـاه الأول</u> : هــو المقارنة بين دخول أفراد في مستوى تعليمي معين وبين دخول أفراد في مستوى تعليمي أقل.

<u>الاتجاه الثاني</u> : هو حساب إجمالي الدخول المكتسبة للأفراد في مستوى تعليمي معين وإجمالـــي الـــتكلفة لهؤلاء الأفراد في نفس المستوى التعليمي ثم حساب العائد من استثمار الأموال في هذا المستوى.

- يتم حساب الطريقة الأولى طبقا للخطوات التالية :

١) حســـاب الدخول المكتسبة للأفراد على مدى حياتهم العاملة والذين قضوا تعليما لمستوى تعليمي من السنوات.

٢) حســـاب الدخول المكتسبة للأفراد على مدى حياتهم العاملة والذين قضوا تعليما حتى مستوى تعليمي ن-١ من السنوات أي أقل مستوى من السابق.

٣) حساب تكاليف تعليم أفراد العينة حتى وصولهم للمستوى التعليمي الأعلى.

٤) حساب تكاليف المستوى التعليمي الأدنى : ن-١ من السنوات.

٥) حســـاب الأربـــاح الناتجة من زيادة دخول أفراد المستوى التعليمي الأعلى من دخول أفراد المستوى التعليمي الأقل.

٦) حساب تكلفة المستوى التعليمي الأعلى فقط وذلك عن طريق طرح نفقات تعليم أفراد العينة حتى وصولهم للمستوى التعليمي الأقل من نفقات تعليم الأفراد حتى وصولهم للمستوى التعليمي الأعلى.

٧) مقارنـــة الأرباح الناتجة من زيادة دخول أفراد العينة للمستوى التعليمي الأعلى عــن دخــول أفرد العينة للمستوى التعليمي الأقل ، بتكاليف المستوى التعليمي الأعلى فقط.

يحصـل على معدل العائد من استثمار الأموال في تعليم المستوى التعليمي الأعلى فقط.

ويوجه لهذه الطريقة بعض النقد وذلك لأنه عندما نقارن بين دخول مجموعتين مـن الأشـخاص ، مجموعة حصلت على تعليم أقل من التعليم الذي حصلت عليه الأخرى فإن هذه المقارنة قد تعطي نتائج غير سليمة وذلك لأن كل مرحلة تعليمية تؤدي إلى مرحلة تعليمية أخرى.

ولقـد أظهرت العديد من الدراسات التي اعتمدت على هذه الطريقة في حساب معدلات العائد من التعليم أن هناك تفاوتا كبيرا في دخول المختلفين في المستويات التعليمـية حـيث يقـاس الحاصلون على مستويات تعليمية أعلى أجورا أكثر من الحاصلين على مستويات تعليمية أقل. حيث أن هذه الزيادة في التعليم تدريجا يتمثل في الدخول العالية على مدى الحياة العاملة.

ولقد ظهرت من الدراسات أيضاً أن المكاسب المطلقة للمستويات العلمية تزيد بازديـاد العمـر ، فنجد أن الأشخاص الذين أمضوا تعليما أعلى يصلون إلى ذروة المكسـب في أعمار كبيرة نسبيا في حين أن الأشخاص غير المتعلمين يصلون إلى ذروة المكسب في العشرينات.

ونظـرا للصـعوبات التي واجهت الأسلوب السابق في حساب معدلات العائد المباشـر من التعليم ، فإن عددا من الباحثين قاموا باستخدام الطريقة الثانية هي : حسـاب إجمالي الدخول المكتسبة للإفراد في مستوى تعليمي معين وإجمالي التكلفة لهـم فـي نفـس المستوى وبالتالي حساب العائد ، وتتم هذه الطريقة على أساس الخطوات الآتية :

١) حسـاب إجمالي الدخول المكتسبة لأفراد مستوى تعليمي معين على مدى الحياة العاملة.

٢) حساب إجمالي تكلفة الأفراد حتى وصولهم لذلك المستوى التعليمي.
٣) حساب إجمالي الأرباح وذلك بطرح إجمالي التكلفة من إجمالي الدخول.
٤) حساب معدل العائد بقسمة إجمالي الأرباح على إجمالي التكلفة.

وتفيد هذه الطريقة عند محاولة حساب العائد الناتج عن التعليم عينة أفراد المستوى تعليمي معين. وهي تعطي نتائج أكثر ثباتا من الطريقة السابقة ولهذا اعتمد الباحث في محاولته لحساب العائد الاقتصادي من التعليم.

معدل العائد الخاص ومعدل العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم:

إن حساب العائد الخاص من التعليم يعتمد على المقارنة بين التكاليف التي يدفعها الأفراد في مرحلة تعليمية إلى دخولهم المكتسبة لهؤلاء الأفراد بعد خصم الضرائب كنتيجة لاستثمارهم أموالهم في التعليم ، وهذه التكاليف تقاس بمصاريف المدرسة والكتب والمصاريف الشخصية. وذلك بالإضافة إلى المكاسب غير المحصلة وهي تعادل ما يفقده الشخص نتيجة لضياع وقته في التعليم. وذلك يعني أنه يمكن حساب المعدل الخاص للعائد من التعليم عن طريق حساب تكاليف الأفراد الخاصة وحساب إجمالي الدخول على مدى الحياة العاملة بعد خصم الضرائب ثم مقارنة العائد الناتج منها بإجمالي التكلفة الخاصة نحصل على المعدل الخاص للعائد من التعليم.

أما المعدل الاجتماعي للعائد من التعليم فهو محاولة لقياس الفائدة للمجتمع ككل من الاستثمار في التعليم وهو يعني حساب للتكاليف الاجتماعية للتعليم ثم حساب إجمالي الدخل المكتسب للأفراد قبل خصم الضرائب وبمقارنة الربح الناتج منها بالتكاليف نحصل على المعدل الاجتماعي للعائد من التعليم ، وشكل الحسابات المستخدمة في حساب العائد الاجتماعي تشابه إلى حد كبير الحسابات المستخدمة في حساب العائد الخاص ، ويمكن أن تعتبر الضرائب دخلا للدولة يضاف للعائد

الاجتماعي ، ويضاف للتكلفة الاجتماعية أيضاً المكاسب الغير محصلة وهي المكاسب المفقودة نتيجة لانتظام الطلاب في تعليمهم حيث تمثل دخلا معقولا بالنسبة للمجتمع وحتى بعض الأحيان يتم خصم نسبة من الدخل نتيجة البطالة.

العائد المباشر والعائد غير المباشر للتعليم :

ينقسم العائد من التعليم إلى جانبين :

الأول : هو العائد المباشر.

الثاني: هو العائد الغير مباشر.

والبحث الحالي يقيس العائد المباشر للتعليم ، أما من الناحية الغير مباشرة فسيذكر الباحث بعض الفوائد غير المباشرة للتعليم ، ولقد أوضح مارشال قيمة العائد غير المباشر وعلاقته بالعائد المباشر بالمثال الذي افترضه حيث اعتبر التعليم مثل إقامة حديقة وسط منطقة سكنية فإذا افتتحت الحديقة للناس نظير أجر معين ، فإن دخل هذه الحديقة من الرسوم يعتبر عائد اقتصادي مباشر ، وبجانب هذا فإن هناك عائد غير مباشر وهو ما يتاح للمنطقة التي توجد فيها الحديقة من هواء وشمس ومنظر الشجر والخضرة وذلك ينطبق على التعليم حيث يوجد له عائد مباشر وآخر غير مباشر.

الفوائد الغير مباشرة للتعليم :

يعطي التعليم العديد من الفوائد المباشرة وغير المباشرة .. وهذه بعض الفوائد غير المباشرة :

١) يرفع التعليم الكفاءة الإنتاجية والدخل للعمال غير المتعلمين ، نتيجة لتسرب وانتقال المهارات لهم عن طريق احتكاكهم بالمتعلمين.

٢) يزيد التعليم من سرعة التغيير التقني ابتداء من الأبحاث إلى انتشار المعرفة عن طريق المحاضرات.

٣) يعطـــي التعلـــيم بعض الفوائد غير الاقتصادية منها الترابط الاجتماعي والقيم الديمقراطية.

وســـيقوم الباحث بعد ذلك في هذا العمل بشرح عدد من هذه الفوائد في مناقشة العقبات التي تواجه طريقة العائد المباشر.

العقبات والمشكلات التي تواجه تنفيذ طريقة العائد المباشر من التعليم:

تـــواجه فكرة حساب العائد الاقتصادي من التعليم العديد من الصعاب حيث لم يســـلم الـــذين قاموا بحسابات العائد من النقد والهجوم ، بل ذهب بعض النقاد إلى درجـــة القـــول بـــأن محاولة قياس التربية وتقدير نفقاتها وعائداتها نوعا من الحط بشـــأنها ، والواقع أن قياس التربية ، كقياس أي ظاهرة فكرية إنسانية مهمة صعبة لا شـــك ، وتعتـــرضها مصـــاعب عديدة ، ومع ذلك فالعلم يحاول التغلب على هذه المشـــكلات ولـــذلك فقد سارت الدراسات التي تعنى بحساب العائد قديما ، وحاولت تلافـــي العديد من الصعاب والمشاكل وذلك في سبيل الوصول إلى مقاييس واقعية لحسابات العائد.

ومن هذه العقبات التي تواجه طريقة العائد المباشر من التعليم:

١) العوامل المؤثرة على الدخل المكتسب للأفراد.

تعـــتمد طـــريقة العائد المباشر من التعليم على العلاقة على إيجاد العلاقة بين المســـتوى التعليمـــي والدخل المكتسب ، وأبرزت الكثير من الدراسات الفرق بين الدخـــول كنتـــيجة للفرق بين المستويات التعليمية والواقع أن الدخل المكتسب يعتبر محصلة لتفاعل عدد من العوامل المعتمدة وأهم هذه العوامل هي :

الجـــنس ، العنصر ، القدرة ، الظروف الأسرية ، مدة الدراسة في المدارس ، نوعـــية الدراســـة التي يدرسها الفرد ، التعليم غير الشكلي ، حجم الشركة أو نوع الدخـــول المكتســـبة وذلك يعني أن التعليم يعتبر عاملا من العوامل الكثيرة المؤثرة

علـــى الدخـــول المكتســـبة ، ولذا لا يمكن اعتبار التعليم العامل الأوحد لاختلاف الدخـــول. ولقد حاول عدد من الباحثين تثبيت وعزل بعض هذه العوامل مثل عامل الجنس والعنصر ومدة الدراسة ونوعية الدراسة وغيرها .

٢) تأثير القوى الاجتماعية :

يلاحـــظ أن النقابات تحاول زيادة دخول أفرادها وقوة النقابات تؤدي دائما إلى تحقيق ما يزيد ، ولقد ظهر ذلك في تأثير رابطة الأطباء الأمريكيين حيث استطاعت تحقـــيق أجورا مرتفعة لأعضائها ، وفي فرنسا نجد أن مستخدمي الدولة يتقاضون أجورا أقل من الأجور التي يتقاضاها العاملون في القطاع الخاص وذلك رغم تمثل المستوى التعليمي.

٣) الاستثمار وعلاقته بالاستهلاك في التعليم :

تواجه طريقة حساب العائد من التعليم مشكلة رئيسية وهي علاقة تكاليف التعليم بفوائده العديدة وحيث أن :

تكلفة التعليم - النفقات العامة والخاصة للتعليم + تكلفة الفرصة البديلة

* فهـــل يمكـــن اســـتخدام أسلوب شاف في معالجة جميع التكاليف على أنها تخدم الاســـتهلاك فقـــط أي لا يفـــيد ولا يؤدي إلى شئ .. ومن ناحية أخري هل يمكن تخصيص كل التكاليف على أنها استثمار لرأس المال يؤدي بالضرورة إلى مكاسب منتظـــرة ، من الواضح أنه حتى هذه اللحظة لم يتمكن الباحثون من وضع أسلوب علمي متقن لتحديد وقياس توزيع التكاليف بين الاستثمار والاستهلاك ، وتؤدي تلك المناقشـــة إلى ظهور مشكلة أخرى وهي توزيع الاستهلاك والاستثمار على أشكال أخرى وهي توزيع الاستهلاك والاستثمار على أشكال التعليم المختلفة.

٤) العائدات غير المباشرة ، الاقتصاديات الخارجية :

تـــناولت الأبحـــاث السابقة حساب العائد المباشر للتعليم ، وهو العائد النقدي للتعليم علـــى أن اقتصار هذه الأبحاث على حساب هذا النوع من العائد لا يعد سليما وذلك

لأنه لا يحصر كل الفوائد الناتجة عن التعليم وبالتالي يقلل من قيمته وذلك ان العائد المباشر لا يعدو عن كونه جزء بسيط من العائدات من التربية والجزء الأكبر هو ما يسـعى بالعائـد غير المباشر أو الاقتصاديات الخارجية وهي تعني ما يترتب على التعلـيم مـن آثار في جوانب أخرى من الحياة خارج نطاق المجال التعليمي نفسه يصعب تقديره سلفا كجزء من دخل الأفراد أو الدخل القومي

وأهم هذه العائدات غير المباشرة للتعليم.

١- نـتائج الـبحوث والدراسـات التي تؤدي إلى تقدم ملموس وتبين ذلك دراسة جـرينتش التـي أشارت إلى أن البحوث في تهجين القمح قد عاد على اقتصاد الولايات المتحدة نحو ٧٠٠% في العام وذلك في عام ١٩٥٥.

٢- عائـد التربية يستمر من جيل إلى الجيل الذي يليه : ولقد ظهر ذلك من خلال دراسـة قام بها سويفت وبيرتون William-Swift & Burton A. Weisbord تبين منها أننا إذا استثمرنا مواهب الأطفال أصبحوا أقدر في المستقبل كآباء وأمهات، على حفز وتنمية قدرات ومواهب أطفالهم والعكس صحيح

٣- يزيد التعليم من قدرة الناس على التكيف مع التغيرات الحادثة في فرص العمل المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

٤- زيـادة القدرة على الاستحسان والتعرف على أوسع المجالات الثقافية وإعطاء الأجيال المقبلة الفرصة للحصول على تعليم أحسن.

٥- المـزايا الغر مالية / وهي العطاءات التي يكتسبها الفرد كنتيجة لقيامه بعمله ، فالواقـع أن أستاذ الجامعة ليست له مميزات مادية تتناسب مع مركزه ، وهناك عـددا أكبـر من الأشخاص الذين لهم مقدرة لكل من التعليم والعمل الصناعي يختارون التدريس في كلية على الرغم من أن الرواتب في الكلية أقل بكثير.

ويمكــن أن نقــيس القيمة العالية لهذه المزايا الغير مالية بواسطة الفرق بين الأجر الــذي يستطيع الفرد أن يربحه وبين الأجر الذي يحصل عليه بالفعل .. والواقع أن هــذه العائدات التي تعود على الفرد والمجتمع نتيجة للتعليم وبالتالي تؤثر في قيمة العائــد المباشــر إمــا ســلبيا أو إيجابيا ويجب على الباحثين مراعاة هذه العوامل المتداخلة.

٥) علاقة الكم بالكيف في التعليم :

تعتبر مشكلة نوعية التعليم ن المشاكل التي لم يكن حسمها حتى الأن فقد يكون هناك مجموعة أفراد يتماثلون في قدراتهم وفي المستوى التعليمي ثم يجنون دخولا مختلفة ولكنهم يختلفون في نوعية التعليم ، ولقد درس مورجان سيراجلدين في عام ١٩٦٨ علاقة كم التعليم والكيف فيه ، وأكدت هذه الدراسة أن كم التعليم يقاس بعدد ســنوات التعلــيم التي اجتازها الفرد لا يؤثر وحده على مقدار التفاوت في الدخل المكتسب ، بل هناك أيضاً نوعية التعليم وتقاس بمتوسط ما أنفق على مستوى الدخل المكتسب. ولكن هذه الدراسات لم تعطي الإجابة على التساؤل التالي :

ما هو كم وكيف التعليم الأفضل الذي يحتاجه المجتمع ؟

٦) الدخول المكتسبة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي :

تــتم حسابات الدخول المكتسبة عن طريق التنبؤ وذلك لفترة طويلة وهذا التنبؤ لا يخلــو من الخطأ حيث أنه من الممكن أن ترتفع الدخول نتيجة للنمو الاقتصادي وذلك لارتباط الدخول بقانون العرض والطلب ، ولأن بروفيل العمر والدخل يعطي الأســاس لحساب معدل العائد عن طريق قطاع يستعرض .. وهذا البروفيل يعكس قانــون العــرض والطلــب في الوقت الحالي والمستقبل بينما العرض والطلب في المســتقبل مــن مهام المخطط .. ولذلك فقد تعتبر معدلات العائد في يد المخططين التربويين.

٧) ارتفاع معدلات العائد وعلاقاتها بالاستثمار القومي :

أن عملية حساب معدلات العائد تعطي معدلات رقمية للعائد من الاستثمار في التعلـيم ولكـن إذا تبين ارتفاع هذه المعدلات عن معدلات العائد من الاستثمار في رأس المال فما هي نسبة الاستثمار المثلى في التعليم إلى الاستثمار في رأس المال المادي التي تعطي أعلى معدل للعائد ؟

٨) علاقة الدخول بالإنتاجية والعمالة .

إن حسـابات معـدلات العائد تفترض السنة الكاملة ، في حسن معظم الأقطار النامـية والمتقدمة أيضاً تعاني ن البطالة وخاصة لخريجي الثانوي ، ومن الناحية الأخـرى فـي اختلاف الدخول لا تعتبر مقياسا صالحا لاختلافات إنتاجية العاملين وذلـك للاخـتلافات فـي سوق العمل ، كما " أن الاختلافات في الدخول لا تعطي مقياسا مباشرا للفائدة الاقتصادية في التعليم ".

ثانياً : طريقة الباقي

تعتبر طريقة الباقي من الطرق المستخدمة في حسابات علاقة التعليم بالاقتصاد التي تصلح أساساً لبيان مدى مساهمة التربية في النمو الاقتصادي من الأقطار وهي تعنـي : حصر الزيادة الكلية في قطر من الأقطار خلال فترة زمنية محددة ثم بيان وأمـل التالية للقياس في تلك الزيادة مثل رأس المال والعمالة ثم القول الباقي يمكن أن يعزي إلى المدخلات غير المحددة.

ولقـد ظهرت هذه الطريقة كرد على الاعتقاد الذي ساد بين الاقتصاديين لفترة من الزمن والذي يفيد بأن النمو الاقتصادي يرجع إلى الزيادة في رأس المال المادي فقـط ، وتبـين خطـأ هـذه النظـرية عقب الحرب العالمية الثانية عندما كشف

الاقتصــاديون أن نظــرية راس المال العادي تؤدي عملها على النحو المطلوب ، وذلك من خلال ظهور عامل جديد يؤثر في النمو الاقتصادي يسمى عامل المتبقي.

وذلــك يعنــي أن الــنمو الاقتصادي يتوقف على عامل متبقي يشمل الطاقات البشــرية ولقــد حاولــت العديد من الدراسات حسابه وكذلك حساب مدى مساهمة التربية في هذا العامل المتبقي.

النقد الموجه لاستخدام طريقة الباقي :

أن المتتــبع لحسابات مدى إسهام التربية في الدخل القومي عن طريق استخدام طريقة "الباقي" يلاحظ أن جميع الباحثين في هذا الميدان قد تعرضوا لنواحي كثيرة مــن التصــور والصــعوبات التــي تحول دون الوصول إلى نتائج دقيقة في ذلك الموضوع ، والباحث سيورد بعض هذه النقاط :

١) طبيعة الباقي :

من الصعوبات التي واجهت الباحثين في ذلك المضمار صعوبة تحديد العوامل المحــددة لطبــيعة الباقــي حيث لم يتمكن الباحثون من تحديد إجمالي هذه العوامل ومدى تأثير كل منها في الباقي وما نسبة تأثير التعليم في ذلك الباقي ؟

٢) صعوبة الحصول على بياناتها المطلوبة :

إن طبيعة حسابات هذه الطريقة تحتاج إلى بيانات عن الدخل القومي والعوامل المــتداخلة المحــددة لــذلك الدخل وذلك خلال فترات زمنية مختلفة. وهذه البيانات يــتعذر وجودها في الدول النامية وبعض الدول تعتبرها من الأمور السرية ولذلك فهــي تمــثل عائق كبير في سبيل تحديد مدى مساهمة التربية في النمو الاقتصادي لهذه الدول.

٣) العلاقة المتبادلة بين تكوين رأس المال والتقدم في المعرفة

أن العلاقـــة الموجودة بين تكوين رأس المال والتكنولوجيا تعني أن هذا الباقي يسهم في تزايد المعرفة ويتضمن في واقع الأمر جانبا من تكوين رأس المال يتمثل في تحسين نوعية أصول رأس المال.

٤) وجود عوامل متداخلة لا يمكن حصرها لقياس الباقي بسهولة

وهـذه العـوامل تؤدي إلى تزايد نسبة الخطأ في حسابات الباقي وبالتالي فإن الافتـراض أن الباقـي يعـتمد على المعرفة والمتعلم فقط لا يخلو من خطأ فهناك عوامل يخدمها المخطط وتؤثر في طبيعة الباقي.

٥) صعوبة تحليل العائد التربوي نفسه

مـن الصـعوبات التي تواجه طريقة الباقي أنه إذا أمكن تحديد مدى مساهمة التربية في الباقي فكيف يمكن تحديد مدى مساهمة التعليم الثقافي أو غير الشكلي في قيمة هذه المساهمة ومدى مساهمة الأبحاث في الباقي وكذلك كيفية الفصل في تأثير كـل مسـتوى مـن مسـتويات التعليم في هذا الباقي ، والبحث الحالي يقيس مدى مساهمة التعليم فقط (لذلك فيصعب تطبيق طريقة الباقي على ذلك البحث).

وبـرغم العقـبات والمشـاكل التي واجهت طريقة الباقي إلا أنها لفتت أنظار الاقتصاديين إلى مدى مساهمة التربية في النمو الاقتصادي وإلى الدور الذي يقوم به العلماء والمهندسون في سبيل تحسين الدخل القومي وأظهرت هذه الطريقة ما تقوم به البحوث الجامعية من إضافات وإسهامات أدت إلى النمو الاقتصادي.

ثالثاً : طريقة الترابط البسيط

The simple correlation Approach

تعـتمد طريقة الترابط البسيط أساسا على قياس الترابط القائم بين أوجه النشاط التـربوي وبين مستوى النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق حساب الارتباط القائم

بـــين الـــنمو في الدحل القومي وبين النمو في نفقات التربية أو الارتباط القائم بين النمو في الدخل القومي وبين الزيادة في نسب القيد للطلاب في المراحل المختلفة ، ذلـــك يعني أساسا أن هذه الطريقة تعني بصورة مباشرة قيام العلاقة بين النمو في التربية وبين النمو في الدخل القومي

وعلى هذا فلقد ظهرت بعض الدراسات التي اعتمدت على هذه الطريقة أساسا وإن اختلفت الزاوية التي درستها، وتبعا لذلك فتفرعت من هذه الطريقة عدة طرق أهمها :

١ - المقارنة بين البلداں المختلفة *Inter-country caparisons (corss-sec tional)*

٢- الترابط الزمني *Inter-Temporal correlation's*

٣- الترابط بين المؤسسات الصناعية *Inter-Industry, metro-firm Correlation's*

(١) المقارنة بين البلدان المختلفة *Inter-country-comparisons*

تقـــوم هـــذه الطـــريقة على أساس المقارنة بين البلدان المختلفة وهذه المقارنة تتناول نواحي مختلفة أهمها :

١- العلاقة بين النمو في الدخل القومي والنمو في النفقات .

٢- العلاقة بين عدد الطلاب والتلاميذ في الجامعات والمدارس بين الدخل القومي.

٣- العلاقـــة بين توزيع القوى العاملة حسب مجالات عملها وبين الزيادة في الدخل القومي.

٤- العلاقة بين نسب الأمية وبين الزيادة في الدخل القومي.

(٢) الترابط الزمني *Inter-Temporal correlation's*

والطـــريقة الثانـــية التـــي تعتمد على الارتباط هي الترابط عبر الزمن وهذه الطريقة تقوم على حساب معاملات الارتباط وبين التربية وبين الدخل القومي العام وعلاقتها ببعضها في قطر واحد وذلك خلال فترة زمنية محددة.

٣) الترابط بين المؤسسات الصناعية *Inter-Industry, inter-firm*

تعـتمد هـذه الطـريقة على حساب معاملات الارتباط بين إنتاجية المؤسسات الصناعية وبين الاهتمام بالتربية وذلك داخل هذه المؤسسات الصناعية . وتطبق هذه الطريقة من خلال أسلوبين :

الأسلوب الأول : هو المقارنة بين الشركات *(corss -sectional)*

الأسلوب الثاني : هو الترابط الزمني *Inter-temporal correlation's*

وتعتمد هذه المقارنات على استخدام بعض النسب الإحصائية مثل نسبة القوى العاملـة التـي تتدرب بعد الثانوية أو حساب مقدار الربح الناتج من وراء الاهتمام بالمدخلات التربوية " القوى البشرية المدربة – قوى بشرية عالية المستوى الاهتمام بالبحث العلمي ..."

العقبات والمشكلات التي تعترض طريقة الترابط البسيط

تـواجه هذه الطريقة مثل غيرها من طرق قياس المساهمات التربوية في النمو الاقتصادي تواجهها عقبات كثيرة وأهم هذه العقبات :

١) صـعوبة الحصـول على أرقام الدخل القومي العام من الدخول المختلفة وذلك نظرا لاعتبار عدد من الدول هذه الأرقام سرية.

٢) صـعوبة إيجاد مؤشرات "قرائن" ثابتة تصلح للمقارنة بين الدول المختلفة وذلك نظـرا لاخـتلاف هـذه الـدول في طول السنة الدراسية وفي عوامل المراحل الدراسية المختلفة.

٣) صـعوبة تحديـد السبب والتنمية في علاقة الارتباط القائمة بين نمو التعليم من ناحية وبين نمو الدخل القومي من ناحية أخرى ، حيث لا يوضح الترابط أيهما السبب في تزايد الآخر.

٤) لا تصـــلح هذه الطريقة لقياس مدى مساهمة مرحلة من مراحل التعليم في النمو الاقتصادي لقطر من الأقطار.

٥) لا تحـــاول هـــذه الطريقة تقدير عائد محدد للتعليم بقدر ما تحاول إثبات أهمية التعليم.

٦) يواجه الباحثون في ميدان الارتباط الزمني مشكلة المسافة الزمنية وهي تتضمن أن التعلـــيم يعتبـــر من الأصول المعمرة حيث أن الشخص يعطي عائد لسنوات عديدة بعد التخرج.

٧) أظهرت الدراسات التي أجريت داخل الشركات غلى العلاقة الإيجابية بين التعليم والإنتاج وليست العلاقة بين التعليم والربحية.

٨) المقارنـــة بـــين الشـــركات لا تخلو من الخطأ وذلك لأن الشركات المختلفة في الظروف المختلفة ستستخدم مدخلات مختلفة.

وبـــرغم هـــذه الصـــعوبات فلقد بذلت محاولات عديدة لتحديد العلاقات الكمية القائمة بين مقاييس التطور التعليمي والنمو الاقتصادي ، وهذا يفتح آفاق جديدة أمام هذه الطريقة التي أظهرت العلاقة الواضحة بين النمو التعليمي والنمو الاقتصادي.

أهم العوامل المؤثرة على العائد الاقتصادي من التعليم:

يتضح مما سبق وجود عائد مجز للتعليم، على أن ذلك لا ينفي وجود عدد كبير مـــن العوامل التي تؤدي إلى تناقص هذا العائد الاقتصادي وأيضاً تناقص العائد من التعليم عامة ، وتتمثل هذه العوامل في :

١ـ الرســوب :

إن مشـــكلة رسوب التلاميذ في مراحل التعليم المختلفة سواء كان في سنوات النقل أو في الشهادات العامة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفاقد في التعليم حيث تؤدي إلى النتائج التالية :

أ- زيادة تكلفة التلميذ العامة والخاصة عن زملائه.

ب- انخفاض سنوات العمل للتلميذ بمقدار سنوات الرسوب عن زملائه.

ج- انخفاض دخل التلميذ في حياته العاملة.

والبحث الحالي يوضح قيمة سنوات الرسوب التي رسبها أفراد العينة من طلبة التعلـيم وهـي تعـادل ٢٠٠١٢,٦٤٨ جنيه ولقد حسبت القيمة السابقة بعد حسابه سـنوات الرسـوب لأراد العيـنة وهي تعادل ٣٠٣ سنة دراسية ونتج عن ذلك إن تـناقص عمـر العمل لأفراد العينة بمتوسط قدره ٧ أشهر عن العمر الافتراضي ، وهـذا بخلاف التكلفة المادية السابقة التي أدت إلى زيادة تكاليف أفراد العينة على التعليم بمتوسط قدره ٣٧,٤٦ جنيه للخريج الواحد.

٢ـ التسرب :

مشكلة التسرب هذه تعتبر من المشكلات التي تؤدي إلي زيادة الفاقد في التعليم، والمتسـربون هـم الذين ينقطعون عن الدراسة انقطاعا جزئيا أو كاملا أثناء العام الدراسي أو في نهايته.

ومشـكلتا الرسوب والتسرب تزيد تكلفة التربية وبالتالي فإن العائد من التعليم ينخفض ، ولذلك فإن القضاء على الرسوب والتسرب من الوسائل التي تؤدي بشكل واضح إلى تخفيض كلفة التربية.

٣ـ زيادة كلفة التربية :

مـن الأمور الهامة التي تؤثر على العائد عملية زيادة تكاليف التربية وبالتالي فـإن تخفيض تكلفة التربية تزيد من العائد ولكن بشرط أن لا يؤثر هذا الانخفاض على إنتاجية النظام التعليمي ، ويمكن تخفيض كلفة التربية عن طريق :

أ - الاستفادة من عمل المعلمين وجعله مفيدا وفعالا إلى أقصى قدر ممكن.

ب- تحسـين شـروط العمل الإداري ويؤدي ذلك إلى رفع إنتاج التربية وتخفيض تكلفتها.

ج بالنسبة للنفقات الرأسمالية يمكن تخفيض تكلفتها عن طريق تخفيض تكلفة الأبنية المدرسية ، باختيار موقع المدرسة مناسبا للسكان وبتوفير الشروط الهندسية والتربوية الملائمة ، ولقد بينت أبحاث اليونسكو إلى أنه يمكن تخفيض تكاليف الأبنية المدرسية إلى النصف إذا توافرت الدراسة الفنية والتربوية اللازمة.

د - تحسين المستوى الكيفي للتعليم

م - جعل التربية أوثق ارتباطا بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و - وضع خطة تربوية مدروسة.

٤ـ عدم وضع الطالب في النوع المناسب من الدراسة :

إن عملية توزيع الطلاب طبقا للمجموع فقط لها عيوبها الكثيرة منها عدم مراعاة ميول الطلاب وقدراتهم وبالتالي يلتحق الطلاب بدراسات لا تناسب قدراتهم مما يؤدي إلى تكرار رسوبهم ويؤدي إلى تسربهم وذلك بدوره يمثل فاقدا كبيرا في لتعليم كان من الممكن تجنبه.

٥ـ عدم وضع الخريج في العمل الملائم لدراسته :

أما مبدأ تعيين الخريجين عن طريق القوى العاملة يعاني من الكثير من العيوب التي أهمها وضع خريجين في أماكن وأعمال لا تناسب ولا تلائم الدراسة التي درسوها في فترة تعلمهم مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة المقنعة وذلك يمثل إهدار وفقد الطاقات البشرية.

بعض الاعتراضات على دراسة العائد:

إن الدراسة الحالية مثل كل دراسات العائد من التعليم ، تواجه العديد من المشكلات والاعتراضات والانتقادات الموجهة أساسا إلى طريقة حساب العائد

المباشر ، وهذه الصعوبات تغير من العوامل التي تجد الباحثين إلى محاولة التغلب عليها والوصول إلى نتائج أفضل ، ومن هذه الصعوبات :

١ـ العوامل المؤثرة على الدخل المكتسب للأفراد :

تقوم هذه الدراسة على افتراض مؤداه أن الفرق بين الدخول المكتسبة يعود إلى المستوى التعليمي وهذا يشوبه الكثير من الخطأ حيث تبين وجود الكثير من العوامل التي تؤثر على الدخل المكتسب.

٢ـ الاستثمار وعلاقته بالاستهلاك في التعليم :

مـــا تزال معظم الدراسات التي أجريت لحساب معدل العائد من التعليم عاجزة عــن تحديــد الــنفقات التعليمية التي تعتبر استهلاكا والنفقات التي تعتبر استثمارا وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى عدم تحديد الأموال المستثمرة في التعليم بدقة.

٣ـ الدخول المكتسبة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي :

تتم حسابات هذه الدراسة عن طريق التنبؤ بالدخول لفترة طويلة مستقبلة وهذا التنــبؤ لا يخلــو مــن الخطــأ ، حيث أنه من الممكن ارتفاع الدخول نتيجة للنمو الاقتصادي.

٤ـ علاقة الدخول بالإنتاجية والعمالة :

تعترض حسابات هذه الدراسة على الدخل المكتسب يقيس الإنتاجية وهذا غير صحيح في كل الحالات وذلك لوجود العديد من الخريجين في أعمال ووظائف تقل إنتاجيتهم عن أجورهم والعكس.

٥ـ أغفلت هذه الدراسة :

الدخل المكتسب للأفراد بعد سن التقاعد وكذلك دخل المعاش الذي يعتبر نتيجة للعمل السابق.

٦ـ لا تقيس الدراسة : الحالية العائدات غير المباشرة للتعليم وهي كثيرة واهتمت فقط بدراسة العائد المالي للتعليم فقط.

مقترحات

تبـين فـي هذا الفصل أن التعليم يعطي عائدا اقتصاديا وفي نفس الوقت توجد الكثير من العوامل التي تقلل هذا العائد ، الفاقد في التعليم والمقترحات والتوصيات التالية ومحاولة للوصول إلى أقصى عائد ممكن وكذلك إلى اقل فاقد، وتشتمل على:

أولاً : مقترحات لزيادة العائد من التعليم :

١) العمـل على زيادة العائد عن طريق خفض نسبة الرسوب والتسرب في مراحل التعليم المختلفة ، حيث تؤدي مشكلة التسرب إلى فاقد كبير ، وذلك لأن كثيرا من التلاميذ الموهوبين والذين ينتمون إلى أسر فقيرة لا يكملون دراستهم ، وهذا يؤدي إلى فاقد كبير.

٢) العمـل بجدية لتخطيط التعليم بصفة عامة وتخطيط التعليم الفني بصفة خاصة وذلـك فـي ضوء إمكانيات الحاضر ومتطلبات المستقبل ، وفي خطة التنمية الشاملة.

٣) العمل على توفير المدخلات الهامة للعملية التعليمية عامة والتعليم الفني خاصة ومسـايرة الـتطور العالمي عن طريق مقارنة مدخلات التعليم الفني بمصر ، ومدخلات التعليم الفني في الدول المتقدمة وخصوصا في المدخلات التالية :

أ – نسبة المدرسين إلى عدد التلاميذ بمراحل التعليم.

ب– نصيب التلميذ من الأجهزة والأدوات المستخدمة في التعليم.

ج– نصـيب التلميذ من النفقات عامة سواء كانت نفقات رأسمالية أو نفقات جارية في مراحل التعليم المختلفة.

د – نسبة عدد الكتب والمراجع والأدوات إلى عدد التلاميذ بمراحل التعليم.

٤) وضع الخريج في العمل المناسب الذي أعد له سابقا ، وذلك لأن وضع الخريج في عمل مختلف عن دراسته يؤدي إلى فاقد وهدر كبير.

٥) العمل على زيادة كفاءة مخرجات التعليم علمة ، والتعليم الثانوي بصفة خاصة.

ثانياً : مقترحات بالنسبة لميدان اقتصاديات التعليم في مصر :

١) العمــل علــى تشــجيع الباحثين في كليات التربية للعمل في مجال اقتصاديات التعليم، وذلك لمعرفة مدى عدالة الإنفاق على التعليم ، وحجم العائد منه .

٢) تشــجيع الدراســات المختلفة الخاصة بحساب العائد من التعليم وحساب تكلفة التعلــيم فــي مصــر ، وذلك لتحديد التكلفة الحقيقية للطلبة في مراحل التعليم المختلفة.

٣) تشــجيع الدراسات الخاصة بحساب الفاقد من التعليم ، وذلك لبيان وسائل تجنب هذا الفاقد.

٤) الاهتمام بميدان اقتصاديات التعليم في كليات التربية عامة.

ثالثاً : مقترحات خاصة بميدان التعليم الفني :

١) الإهتمام بدراسة اقتصاديات التعليم الفني ككل.

٢) ربط التعليم الفني بمراكز الإنتاج.

٣) تشجيع التعليم الفني عن طريق زيادة أجور مربحة.

٤) زيادة الاهتمام بتخريج الفئة الوسطى من العمالة الفنية وهي فئة خريجي التعليم الثانوي الفني.

٥) الاهــتمام بــتجديد وتحديث مدخلات التعليم الفني بصفة خاصة وذلك لمواكبة التطور العالمي في هذا الميدان.

٦) زيــادة مستوى مدخلات التعليم الفني عامة والتعليم الثانوي التجاري خاصة ، وذلك عن طريق تحسين نسبة الدرس / التلميذ ، زيادة سنوات الدراسة الفنية ، الاهتمام بزيادة الآلات والمعدات التدريبية وتحديثها.